جامعة القاهرة
كلية دار العلوم
قسم النحو والصرف والعروض

تعقّبات الزّجّاج للفرّاء في معاني القرآن وإعرابه

رسالة ماجستير

إعـــداد
عادل علي منصور علي الصراف

إشراف
الأستاذ الدكتور / **محمد عبد المجيد الطويل**
رئيس قسم النحو والصرف والعروض

١٤٢١ هـــ-٢٠٠١ م

34423

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير ﴾

صدق الله العظيم

سورة الحجرات

الجزء ٢٦

آية ١٣

شكر وثناء

أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذي الدكتور / **محمد عبد المجيد الطويل** الذي علمني كيف تكون الأستاذية عطاء لا يعرف الحدود، وكيف تكون الأبوة حناناً منطلقاً من كل القيود، لقاء ما بذل من نصح، وما منح من عطف وما أسدى إليّ من أياد فجزاه الله عني خير الجزاء بقدر تواضعه وعلمه.

كما أتوجه بخالص شكري وعظيم امتناني إلى الأستاذين الكبيرين عضوي لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور / ، والأستاذ الدكتور / لتفضلهما بمناقشة هذا البحث رغم مشاغلهما الجمة فجزاهما الله عني خير الجزاء.

كما أتوجه بخالص شكري إلى كل من قدم لي يد المساعدة.

الإهداء

أهدي صالح هذا العمل إلى والديّ ففضلهما عليّ يخطئه الحصر

وإلى زوجتي التي تكمل معي درب الحياة بأناة وصبر.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين أبي القاسم محمد ﷺ وعلى أهل بيته الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا، وعلى أصحابه أجمعين.

أما بعد

فإن الحضارة الإسلامية قد ارتبطت في جميع مراحلها بلغة القرآن الكريم، فحافظ أبناؤها على لغتهم، وقد أخذ هذا الحفاظ عدة أشكال تؤول في نهايتها إلى حفظ اللسان العربي من اللحن والخطأ.

ويعد علم النحو من أكثر العلوم العربية ارتباطاً بالشريعة الإسلامية بجميع فروعها، حتى إنه أصبح شرطاً من شروط المجتهد في القضاء والفتيا وغيرهما.

وعلى ذلك نجد صلة رحم صحيحة بين العلوم الإسلامية والعربية، وبخاصة النحو.

وعلم التفسير من أكثر العلوم ارتباطا بالنحو والتصريف واللغة حتى إننا نجد كثيراً من النحاة اهتموا بدراسة القرآن الكريم دراسة إعرابية تبرز مدى إسهامهم في هذا الجانب لتحليل تراكيبه، تحليلا يؤدى إلى المعنى الصحيح، لذلك اهتم بعلم النحو الأولون، ووضعوا أهميته نصب أعينهم، وذلك لاستنباط الأحكام الشرعية، وفهم معانيها وأدلتها.

ومن أهم هذه الكتب كتاب معاني القرآن للفراء الذى تدور رسالتي حـول أحد جوانبه وهو تعقـّـب الزجاج له فى أعاريبه.

أما الذي دفعني لاختيار هذا الموضوع فعدة أمور منها :

١- هذا الموضوع ذو صلة قوية بكتاب الله، وإعراب آيه، وفـهم معانيـه، وحسبى مثل هذه الدراسة للثراء الإعرابي.

٢- بدراستى لهذا الموضوع أكون قد قمت بدراسة حلقة من حلقات الـدرس النحوى عند المفسرين، والعكس، ولاشك أنها ستكون مفيدة للغاية لو أننـا اتجهنا إلى تحليل الفكر الإسلامى، وربطه بالدراسات العربية.

٣- لم يتوافر على دراسة مثل هذا الموضوع دراسة كاملة، أى دارس مـن الدارسين للتراث العربى والإسلامى.

أما الدراسات السابقة فقد لاحظت أن هناك دراسات لـها صلـة وثيقـة بموضوع البحث، وأخرى لم تكن ذات صلة وثيقة بموضوع البحث.

أما الدراسات التى لها صلة وثيقة بموضوع البحث فهى :

١- دراسة كتاب (ما ينصرف وما لا ينصرف) للزجاج، حيـث أشـارت المحققة فيها إلى بعض تلك التعقبات من خلال هذا الكتاب [1]، وكذا دراسة كتاب معاني القرآن وإعرابه. [2]

---

(١) انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف، تحقيق هدى قراعة، مقدمة التحقيق، ص ١٥.

(٢) أنظر : كتاب إعراب القرآن ومعانيه، رسالة دكتوراه، القاهرة، ١٩٧٥.

٢- (النحو وكتب التفسير) للدكتور عبد الله رفيدة، وفيه عقد قسماً خاصاً للتعقبات في مبحثه حول (معاني القرآن وإعرابه) للزجاج ، لكنه جاء بنماذج قليلة. (١)

٣- (النحو القرآنى بين الزجاج وأبي على القارسي) للباحث عبد العظيم فتحى خليل. وقد ذكر فيه بعض التعقبات ولكنه أعتمد على كتب أخرى غير معانى القرآن وإعرابه. (٢) وكان الأحرى به أن يرجع إلى هذه التعقبات من خلال(معانى القرآن إعرابه).

٤- (النحو والتصريف عند الفراء)، للباحث عبد الفتاح محمد حبيب، وقد وجدت فيها بعض الإشارات لتعقبات الزجاج للفراء. (٣)

وفي كل هذه الدراسات لم يتمكن الباحثون من استقصاء جميع تعقبات الزجاج للفراء ، ولهم عذرهم في ذلك لأن التعقبات لم تكن هدفهم.

كما أنهم عند تعرضهم لهذه التعقبات لم يبوبوا لها تبويباً نحوياً ، بل إنهم أتوا بها على مجيئها في الآيات القرآنية.

في حين تعرضت بعض الدراسات للفراء والزجاج، لكنها خلت من الإشارات إلى تعقبات الزجاج للفراء ، وهى :

- أبو زكريا الفراء ومذهبه فى اللغة والنحو. (٤)

---

(١) انظر : النحو وكتب التفسير، ٣١٤.

(٢) انظر : النحو القرآنى بين الزجاج وأبي علي الفارسي، رسالة دكتوراه، الأزهر، ١٩٨٢.

(٣) انظر : النحو والتصريف عند الفراء، دكتوراه، الأزهر، ١٩٨٨.

(٤)أبو زكريا الفراء ومذهبه في اللغة والنحو، أحمد مكي الأنصاري.

- آراء الفراء فى ارتشاف الضرب ، جمعا ودراسة. [١]

- آراء الفراء النحوية فى كتاب إعراب القرآن لأبي جعفر. [٢]

- أصول النحو في معاني القرآن للفراء. [٣]

- الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني للفارسي. [٤]

- التوجيه النحوى للقراءات القرآنية بين الزجاج والنحاس من الفاتحة إلى الإسراء. [٥]

- الدرس اللغوي في معاني القرآن للفراء. [٦]

- الظواهر اللغوية في كتاب معاني القرآن. [٧]

- القضايا النحوية والصرفية بين الأخفش والفراء من خلال كتابيهما معاني القرآن. [٨]

- لغات القبائل العربية في كتاب معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج. [٩]

---

(١) محمود عبد العظيم محمد نصر ، ماجستير، الأزهر، ١٩٩٨.

(٢) نجيبة عبد الرحمن محمد، دكتوراه، الأزهر، ١٩٩٤.

(٣)محمد عبد الفتاح العمراوي، ماجستير، دار العلوم، ١٩٩٢

(٤)محمد حسن إسماعيل ، ماجستير، آداب، عين شمس، ١٩٧٤.

(٥) حنفي أحمد بدوى ، ماجستير، دار العلوم ٢٠٠٠.

(٦) محمد سعد السيد ، دكتوراه، الإسكندرية، ١٩٩٦.

(٧) مسلم حسن – رسالة ماجستير، الأزهر، ١٩٩٢.

(٨) محمد إبراهيم مخلوف، دكتوراه، القاهرة، ١٩٩٧.

(٩) مصطفى محمود الحنفي ، ماجستير، آداب ، المنيا ، ١٩٩٥.

- النحو الكوفى كما يصوره معاني القرآن للفراء ومجالس ثعلبز [1]

أما منهجي في البحث فقد اتبعت فيه ما يلي :

١- أضع عنواناً لكل قضية فى البحث.

٢- أذكر الآية موضوع الخلاف من خلال ذكر الزجاج له، وفي بعض الأحيان من خلال ذكر الفراء له بحسب طبيعة الموضوع وأهميته.

٣- أعرض رأي الفراء أولاً ثم أذكر أي الزجاج، وفي بعض الأحيان أذكر رأي الزجاج، ثم الفراء، بحسب طبيعته الموضوع وأهميته.

٤- أعرض المسألة على كتب النحو والتفسير.

٥- أرجح رأيا أميل إليه مستدلاً عليه بآراء النحاة.

٦- رتبت مسائل هذا البحث على ترتيب يناسبها، متبعا في ذلك ترتيب ابن مالك في ألفيته. أما المسائل التى لم تدخل ضمن ترتيب ألفية ابن مالك فرتبتها بحسب ورودها في القرآن الكريم.

أما الصعوبات التى واجهتني فتتمثل فيما يلي :

١- صعوبة لغة القدماء، فهي بحاجة إلى فهم عميق وتدقيق كبير؛ لأن الفراء والزجاج من النحاة المتقدمين، ولغتهما ليست بالسهلة، إذ لابد من الفحص والتدقيق.

٢- قلة مصادر النحو الكوفي، إذ لم يصل إلينا من كتبهم إلا النذر القليل.

---

(١) عبد العظيم حامد محمد هلال، ماجستير ، كلية اللغة العربية، الأزهر، ١٩٨٠.

٣- ترتيب مسائل هذا البحث بما يناسب أهميته، فقد كانت متداخلة ومتشعبة، لأن الفراء والزجاج لم يبوبا كتابيهما على أبواب النحو المتعارفة، بل بحسب مجيئها فى تفسير الآية، وهذا ما جعل الأمر غاية في الصعوبة ، إذ لم أستطع أن أهتدي إلى ترتيب يناسب هذا البحث، فرجعت إلى دراسة أعدت في كلية دار العلوم، وعنوانها (اعتراضات ابن مالك على الزمخشري، فوجدت أنه رتب موضوع رسالته على ترتيب ابن مالك في ألفيته، فوجدته ترتيبا يناسب البحث الذي أنا بصدده، لذلك اخترت هذا الترتيب.

وقد جاء هذا البحث في مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول، مقفوة بخاتمة على النحو التالى:

أما المقدمة : فقد تحدثت فيها عن أهمية هذا الموضوع، وسبب اختياري له، والدراسات السابقة عليه ذات الصلة به، والدراسات التى أجريت حول الفراء والزجاج ، سواء ما كان منها حول شخصيتهما، أو التى كانت جزءاً من الدراسات، ثم تحدثت فيها عن الصعوبات التى واجهتني خلال البحث، ومنهجي من خلاله.

أما التمهيد : فقد تحدثت فيه عن المصطلحات المستخدمة في البحث، وترجمة للفراء والزجاج.

الفصل الأول :

تحدثت فيه عن المقدمات والجملة الاسمية، وقد بلغت التعقبات فيه ثلاثة عشر تعقبا، وكانت المقدمة فيه عن الضمائر، ثم عرضت للجملة الاسمية وما ورد منها فى موضوع البحث.

الفصل الثانى :

تحدثت فيه عن الجملة الفعلية ومكملاتها، وقد بلغت تسعة عشر تعقبًا.

الفصل الثالث :

تحدثت فيه عن الخلاف في بعض الصيغ الصرفية والنحوية وبعض الأعاريب.

الخاتمة :

تحدثت فيها عن أهم النتائج التى توصلت إليها، والمقترحات التى يمكن الأخذ بها.

ثم جاءت الفهارس الفنية فوضعت فهرسًا للآيات القرآنية، وفهرسًا للقراءات القرآنية، وفهرسًا للأبيات الشعرية، وفهرسًا للمصادر والمراجع، وفهرساً للموضوعات.

وفي الختام أتقدم بالشكر الجزيل والثناء الجميل إلى أستاذي الكبير، الأستاذ الدكتور / **محمد عبد المجيد الطويل** رئيس قسم النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم الذى غمرني بعلمه الغزير، وفضله السابغ،

وأتحفنى بعظيم إرشاداته وجميل ملاحظاته، فكان خير سند لي، وكان خير أستاذ لتلميذه، فقد يسر عسير هذا البحث، فكان كالأب لأبنه، لم يبخل علي يوماً بعلمه وأسال المولى العلي القدير أن يوفقه لمرضاته، وأن يجعله ذخراً للعلم والعلماء، وأن ينتفع الناس بعلمه.

كما لا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير العظيم للأستاذين الجليلين اللذين سوف أتشرف بمناقشتهما لي شاكرا لهما جهدهما من أجل تقويمه لكي يخرج على الصورة اللائقة.

كما أتقدم بالشكر والعرفان لجميع منسوبي كلية دار العلوم الذين مدوا لي يد العون والمساعدة في أثناء جمعي لهذا البحث. والشكر موصول لجميع من قدم لي يد العون وبخاصة والدي ووالدتي وزوجتي وجميع أفراد أسرتي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

التمهيد

معنى التعقّب
الفرّاء حياته وتراثه
الزّجّاج حياته وتراثه

معنى التعقب

(التَّعَقُّبُ) لغة : جاء في القاموس المحيط أن (عَقَّبَهُ) تَعْقِيبًا : جـاءَ بِعَقِبِـهِ، [١] وَ(تَعَقَّبَهُ) : أخذهُ بِذَنْبٍ كانَ مِنْهُ، وَعَنِ الخَبَرِ : شَكَّ فِيهِ والسؤالِ عَنْهُ. [٢]

وفي القاموس أيضًا : (تَعَقَّبَهُ) أي طلبَ عَورَتَهُ أَوْ عَثْرَتَـهُ، [٣] والمُعَقِّبـاتُ : ملائكةُ الليلِ والنهارِ. والتسبيحاتُ يَخْلُفُ بعضُها بعضًا. [٤]

وفي اللسان (تَعَقَّبَ) الخبرَ : تَتَبّعه. [٥] ويقال : تَعَقَّبتُ الأَمْرَ إِذا تَدبَّرتُه. [٦]

والتَعَقُّبُ : التّدبُّر، والنّظرُ ثانيةً، [٧] وتَعَقَّبتُ الرجلَ إذا أَخَذْتهُ بِذَنْب كان منه. [٨]

وتَعَقَّبْتُ عن الخبرِ إذا شَكَكْتُ فيه، وعدتُ للسؤّال عنهُ، [٩] وتَعقَّبَ فلانٌ رأْيَهُ إذا وجَد عاقِبتَهُ إلى خيرٍ. [١٠]

ونقل الزبيدي في تاج العروس أن : (تَعقّبَ) الخبرَ : تَتَبَّعَهُ، [١١] ويقال : تَعَقَّبْتُ

---

(١) القاموس المحيط، للفيروز ابادي، ١٤٨، ١٤٩ (عَقَبَ).

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

(٥) لسان العرب، لابن منظور ١/١٧٠، ١٧١. دار الفكر.

(٦) المصدر السابق.

(٧) المصدر السابق.

(٨) المصدر السابق.

(٩) المصدر السابق.

(١٠) المصدر السابق.

(١١) تاج العروس للزبيدي ٣/٤١٠ (عقب).

الأمرَ إذا تَدَبَّرتَه، [١] والتّعَقُّبُ : التّدَبُّر، والنظرُ ثانيةً. [٢]

وفي تاج العروس أيضًا : لم أجد عن قولك مَتُعقَّبًا، أيْ رُجوعًا أَنْظرُ فيــهِ، أي لم أرخص لنفسي التّعقُّبَ فيهِ، لأنظر آتيه أم أدعه، [٣] و(تَعَقَّبَهُ) أَخَذَهُ بِذَنبِ كان منهُ، [٤] وتَعَقَّبَ عن الخبرِ إذا شكَّ فيهِ وعادَ للسؤال عنهُ، [٥] و(تَعَقَّــبَ) مــن أَمْرِهِ : ندِمَ، [٦] ويقال : (تَعَقَّبْتُ) الخبرَ إذا سألتهُ غيرَ مَنْ كنــتُ ســأَلْتُه أولَ مرةٍ،[٧] ويقال أتى فلان إلى خيرًا فعقَّب بخيرٍ منهُ. [٨]

وفي المعجم الوسيط : (تَعَقَّبَ) فلانٌ بِخيرٍ : أَتى بهِ مرةً بَعْدَ أخرى، [٩] ومِــنْ أمرهِ : نِدَمَ، [١٠] وفلانًا تَتَّبعهُ، [١١] يقالِ : تَعَقَّبَ عورة فُــلانٍ أو عثرَتَــهُ، [١٢] وفلانًا : أخذهُ بذنبٍ كانَ منهُ. [١٣]

نستنتج مما سبق أن (التَعَقُّبَ) هو الرجوع، والنظر، والتدبر، والعاقبة، وأخــذ الإنسان بذنبه، ولكن المعنى الذي ينطبق على معنى (التَعَقُّبِ) هو تَتَبُّع الأمــرِ، وتعقب العورة أو العثرة عند فلان.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

(٣) تاج العروس ٣/٤١٠ مادة (عقب).

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق.

(٦) المصدر السابق.

(٧) المصدر السابق.

(٨) المصدر السابق.

(٩) المعجم الوسيط ٢/٦١٣ مادة (عقب).

(١٠) المصدر السابق.

(١١) المصدر السابق.

(١٢) المصدر السابق.

(١٣) المصدر السابق.

وعليه فإن تعقب الزجاج للفراء، إنما هو تتبع لآرائه النحوية والصرفية، وتتبـع لعثراته، وسقطاته التي أخذها الزجاج عليه.

الفراء حياته وتراثه

هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمـــــي. وهــذه النسبة إلى الدّيلم.

واختلف في سبب لقبه بالفراء؛ قيل لأنه كان يفري الكلام فريا، وقيـــل لأنه كان يقطع الخصوم بالمسائل التي يعنت بها.

أما مولده :

فكانت سنة ١٤٤ هـــ بالكوفة في عهد أبي جعفر المنصور.

نشأته :

يقال إن نشأته كانت بالكوفة على يد قيس بن الربيع، ومندل بن علـــي، وأبي بكر بن عياش، والكسائي. وقيل إنه أخذ عن يونس بن حبيب البصـــري، وإنه كان يلازم كتاب سيبويه.

وقد بلغ مكانة سامية في العلم حتى قيل : (الفراء أمير المؤمنيـــن فـــي النحو). (١)

وفاته :

اختلف في سنة وفاته؛ حيث قيل إنه توفى في طريق عودته مـــن مكـــة سنة ٢٠٧ هـــ. وقيل سنة ٢٠٩ هـــ.(٢)

---

(١) تاريخ بغداد ١٤/١٥٢.

(٢) انظر : الفهرست/١١٣.

تراثه وتأليفه :

للفراء مؤلفات كثيرة أثرى بها المكتبة العربية والإسلامية، وتنقسم إلى قسمين هما:

أولاً : المطبوع :

أ. **الأيام والليالي والشهور** : حققه الأستاذ إبراهيم الأبياري، وطبع سنة ١٩٥٦م، بالمطبعة الأميرية، وكانت طبعته الثانية ١٩٨٠، بمطبعة نهضة مصر.

ب. **المذكر والمؤنث** : حققه مصطفى أحمد الزرقا، ونشر سنة ١٣٤٥، ثم حققه د. رمضان عبد التواب، ونشر بالقاهرة سنة ١٩٧٥.

ج. **معاني القرآن** : وهو أشهر كتبه التي وصلت إلينا، وقد قام بتحقيق الجزء الأول منه أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار. وقام بتحقيق الجزء الثاني محمد علي النجار أما الجزء الثالث فقد حققه الأستاذان عبد الفتاح إسماعيل شلبي، وعلى النجدي ناصف.

وهذا الكتاب هو أشهر كتاب وصل إلينا للكوفيين، إذ وضع فيه الفراء جلّ آرائه النحوية، والتي تمثل معظم آراء المدرسة الكوفية. كما شرح فيه كثيرًا من المصطلحات النحوية والصرفية التي تخص الكوفيين.

د. **المنقوص والممدود** : نشر مرتين، الأولى بتحقيق د. عبد العزيز الميمني مع التنبيهات لعلي بن حمزة البصري (ت : ٣٧٥) سنة ١٩٦٧م. والثانية بتحقيق عبد الإله نبهان، ومحمد خير البقاعي سنة

١٩٨٦م باسم المقصور والممدود، وقد جاء في مقدمة الكتاب قول الفراء (هذا كتاب المنقوص والممدود). (١)

ثانيًا : المفقود :

١- **الأبنية** : نسبه للفراء د. رمضان عبد التواب في مقدمة (المذكر والمؤنث) المتقدم ذكره، وعزا ذلك لاقتباس ابن ولاد منه في كتابه (المقصور والممدود).(٢)

٢- **اختلاف أهل الكوفة والبصرة والشام في المصاحف.** (٣)

٣- **آلة الكتاب.** (٤)

٤- **البهي.** (٥)

٥- **التحويل** : لم ينسبه للفراء سوى تلميذه محمد بن الجهم السمري في قصيدة رثاه بها. (٦)

٦- **التصريف.** (٧)

---

(١) المنقوص والممدود، الفراء، تحقيق د. عبد العزيز الميمني (مع التنبيهات لعلي بن حمزة البصري)، دار المعارف، مصر، ١٩٦٧، والمقصور والممدود. تحقيق عبدالإله نبهان، ومحمد خير البقاعي، دار قتيبة، دمشق، ١٩٧٦م.

(٢) المذكر والمؤنث : تحقيق د. رمضان عبد التواب، دار التراث، القاهرة، ١٩٧٥، صـ ٢٤.

(٣) انظر : الفهرست صـ ٥٩. ومعجم الأدباء ١٣/٢٠.

(٤) انظر : الفهرست صـ ١١٣، وإنباه الرواة ١٦/٤، وبغية الوعاة ٣٣٣/٢.

(٥) انظر : الفهرست صـ ١١٣، ووفيات الأعيان ١٨١/٦.

(٦) انظر : تاريخ بغداد ١٥٤/١٤.

(٧) انظر : خزانة الأدب ٤٣٤/٤.

٧- الجمع والتثنية في القرآن. [١]

٨- الجمع واللغات. [٢]

٩- الحدود. [٣]

١٠- حروف المعجم. [٤]

١١- غريب الحديث. [٥]

١٢- الكافي في النحو. [٦]

١٣- الفاخر. [٧]

١٤- فعل وأفعل. [٨]

١٥- الكتاب الكبير. [٩]

١٦- لغات القرآن. [١٠]

---

(١) انظر : إنباه الرواة ١٦/٤.

(٢) انظر : المذكر والمؤنث، صـ ١٠١.

(٣) انظر : الفهرست صـ ١١٣، ونزهة الألباء صـ ٨١/٤.

(٤) انظر : العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده : ١٥٣/١. وتاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان ٢٠٠/٢.

(٥) انظر : طبقات المفسرين للداودي ٣٦٨/٢.

(٦) انظر : السابق.

(٧) انظر : الفهرست صـ ١١٣، وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، صـ ١٤٥٧، وإيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ١٤٦/٢.

(٨) انظر : معجم الأدباء ١٤/٢٠.

(٩) انظر : تهذيب اللغة للأزهري ١٨/١.

(١٠) انظر : البحر المحيط ١٩٣/٣.

١٧، ١٨ - مشكل اللغة الكبير ومشكل اللغة الصغير. (١)

١٩- المصادر في القرآن. (٢)

٢٠، ٢١ - ملازم يافعة ويفعة. (٣)

٢٢- الندبة. (٤)

٢٣- النوادر. (٥)

٢٤- الهاء. (٦)

٢٥- الواو. (٧)

٢٦- الوقف والابتداء. (٨)

وقد نسب الأستاذ الأبياري للفراء ثلاثة كتب أخرى، هي : ما تلحن فيه العامة، ومجاز القرآن، ومختصر في النحو. (٩)

في حين نسب الدكتور أحمد مكي الأنصاري كتاب (بادي الرأي) للفراء، اعتماداً على قصيدة تلميذ الفراء ابن الجهم التي رثاه بها. ثم عقب عليها قائلاً : وهو من الرسائل الصغيرة التي يردّ فيها على العلماء. (١٠)

---

(١) انظر : تاريخ بغداد ١٤/١٥٠، ومعجم الأدباء ٢٠/١٤، ووفيات الأعيان ٦/١٨١.

(٢) انظر : تهذيب اللغة ١/١٨، والفهرست صـ ١١٣.

(٣) انظر : إنباه الرواة ٤/١٤، ووفيات الأعيان ٦/١٨.

(٤) انظر : مجالس العلماء صـ ٨٠.

(٥)انظر : تهذيب اللغة ١/١٨.

(٦) انظر: بغية الوعاة ١/٣٩٦، ترجمة ثعلب.

(٧) انظر : إنباه الرواة ٤/١٧.

(٨) انظر : الفهرست صـ ١١٣، ومعجم الأدباء ٢٠/١٤.

(٩) انظر : مقدمة الأيام والليالي والشهور صـ ١٣.

(١٠) انظر : أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة صـ ١٢٧.

الزجّاج حياته وتراثه

هو أبو إسحاق إبراهيم بن السّري بن سهل، غلب عليه اسم الزجاج، لأنه كان أول حياته يحترف خراطة الزجاج، فهو لقب مهنته. كان دخله لا يتجاوز الدرهمين من عمله، فأحب أن يسد هذا النقص بالتعلم والمعرفة فاتصل بمجلس ثعلب، وظل يستفيد منه حتى وفد على المبرد. وكان المبرد لا يعلّم إلّا بأجر، ولا يبذل لتلاميذه من علمه إلا بقدر ما يدفعون له من المال.

ولكن الزجاج اقترح على المبرد أن يدفع له كل يوم درهمًا مقابل أن لا يبخل المبرد بعلمه عليه، فقبل المبرد ذلك. وظل الزجاج ملازمًا للمبرد حتى اتسع رزقه، فأخذ يبذل له العطايا والهدايا الثمينة. (١)

عصره :

عاش الزجاج في القرن الثالث الهجري، وفترة من أول القرن الرابع الهجري، وهو زمن نضج فيه العلم نضوجًا كبيرًا. وهو عصر شهد كثيرًا من المناظرات التي جرت بين النحاة البصريين والكوفيين، وفيها ألف الزجاج كتابًا اسماه (نقد فصيح ثعلب) أورد فيه عشرة مآخذ على هذا الكتاب. (٢)

وقد صارت إليه زعامة البصريين بعد وفاة شيخه المبرد.

ومهما يكن من أمر فهو نحوي كبير، وله تلاميذه ومدرسته، كما له أثره في ثقافة عصره.

---

(١) انظر : إنباه الرواة ١/١٥٩، ١٦٠.

(٢) انظر : معجم الأدباء ١/١٣٩.

ميلاده ووفاته :

ولد في سنة إحدى وأربعين ومائتين، وكانت وفاته سنة إحدى عشرة وثلاثمائة.

مؤلفاته :

للزجاج مؤلفات كثيرة بعضها وصل إلينا وطبع، وبعضها ما يزال مخطوطًا، وبعضها لم يصل إلينا، وهي كما يلي :

أولاً : المطبوع :

١- **معاني القرآن :** وهو كتاب بتحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي. ولم يذكر راوية للكتاب ولا سبب تأليفه. ومنهجه في تفسيره أنه يذكر الآية ثم يعقب عليها بتفسير بعض الألفاظ فيها وذكر آراء النحاة المختلفين فيها. كما أنه يستشهد على ما يذهب إليه بكلام العرب شعرهم ونثرهم. إلى جانب ترجيحه لرأي من الآراء.

٢- **كتاب فعلت وأفعلت :** طبع أربع مرات، الأولى : ١٩١٣ في مجموعة الطرف الأدبية لطلاب العلوم العربية بتحقيق ونشر أمين الخانجي، والثانية سنة ١٩٤٩ بتحقيق الدكتور عبد المنعم خفاجي، نشره علي خربوش بالمطبعة النموذجية، والثالثة سنة ١٩٩٥ بتحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، وصبيح التميمي، ونشرته : مكتبة الثقافة الدينية. والرابعة ماجد حسن الذهبي، تجميع الشركة المتحدة، سوريا.

٣- **ما ينصرف وما لا ينصرف :** طبع في مكتبة الخانجي بتحقيق د. هدى قراعة. ثلاث مرات آخرها ٢٠٠٠. وله طبعة أخرى نشرته مكتبة إحياء التراث الإسلامي، مطابع الأهرام. للمحققة نفسها.

٤- **الإبانة والتفهيم عن معاني (بسم الله الرحمن الرحيم) :** وقد صدر لأول مرة في مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد التاسع والثلاثون ج ١، صفر ١٤١٦، يوليو ١٩٩٥. بتحقيق د. عبد الفتاح السيد سليم. وهي رسالة صغيرة تشتمل على ثمانين سؤالاً، انتظمت في مجموعات ثلاث :

المجموعة الأولى : أربعون سؤالاً تتعلق بقوله : (بسم).

المجموعة الثانية : عشرون سؤالاً تتعلق بلفظ الجلالة : (الله).

المجموعة الثالثة : عشرون سؤالاً تتعلق بقوله تعالى : (الرحمن الرحيم).

٥- **تفسير أسماء الله الحسنى :** بتحقيق أحمد يوسف الدقاق. وناشره دار الثقافة العربية. دمشق. وقد صدرت الطبعة الأولى منه عام ١٩٧٥م. والجدير بالذكر أن الدارسين السابقين للزجاج قد أغفلوا ذكر هذا الكتاب، والسبب في ذلك يبينه محقق الكتاب حيث يقول : (ولعل السبب في هذا يرجع إلى أن الكتاب من كتب الأمالي الخاصة، فلم يأخذ صفة الشيوع على نطاق واسع. وكون الكتاب إجابة لسؤال خاص من إسماعيل القاضي). (١)

والكتاب واضح من عنوانه أنه يتحدث عن أسماء الله الحسنى.

---

(١) تفسير أسماء الله الحسنى، مقدمة التحقيق صـ ٧.

ثانيًا : الكتب المخطوطة :

١-**خلق الإنسان** : مخطوط بدار الكتب. يقع في ٧٠ ورقة، تحت رقـــم ٣١، لغة.

٢-**نقد فصيح ثعلب** : مخطوط تحت رقم ٢١ نحو. ش بدار الكتب.

ثالثًا : كتب لم تصل إلينا :

١-**كتاب العروض.** [١]

٢-**كتاب الفرق بين المذكر والمؤنث.** [٢]

٣- **كتاب النوادر المفيدة.** [٣]

٤- **المختصر في النحو.** [٤]

٥- **كتاب شرح أبيات سيبويه.** [٥]

٦- **كتاب المقصور والممدود.** [٦]

٧- **كتاب خلق الفرس.** [٧]

٨-**كتاب القوافي.** [٨]

---

(١) انظر : تاريخ بغداد ٨٩/٦.
(٢) انظر : إنباه الرواة ١٥٩/١.
(٣) انظر : بغية الوعاة ١١/١.
(٤) المصدر السابق ١١/١.
(٥) السابق ١١/١.
(٦) إنباه الرواة ١٥٩/١.
(٧) تاريخ بغداد : ٨٩/٦.
(٨) السابق.

٩- كتاب ما فسر من جامع المنطق. (١)

١٠- كتاب الشجرة المسمى بكتاب التقريب. (٢)

١١- كتاب الأنواء. (٣)

أمالي الزجاج : وقد جاء في المزهر : (وفي أمالي الزجاج : من أسامي العسل المعابيب). (٤)

---

(١) السابق.

(٢) بغية الوعاة ١١/١.

(٣) إنباه الرواة : ١٥٩/١.

(٤) المزهر للسيوطي، ٤٠٩/١.

الفصل الأول

المقدمات والجملة الاسمية

المسألة الأولى : حذف الضمير

ذهب الفراء إلى أن قراءة حمزة والكسائي في قوله تعالى : ﴿فَانْظُر ماذَا تُرِي﴾ (١) بضم التاء وكسر الراء الأُولى أن يكون معناها : ما تُريني من صبرك؛ لأنه لم يستشره في أمر الله تعالى حيث قال : (وحدثني قيس عن مغيرة عن إبراهيم قال : فانظر ماذا ترى : تشير، و(ماذا تُرى) : تأمر. قال أبو زكريا : وأرى -والله أعلم- أنه لم يستشره في أمر الله تعالى، ولكنه قال : فانظر ما تريني من صبرك أو جزعك، فقال : (ستجدني إن شاء الله من الصابرين). وقد يكون أن يطلع ابنه على ما أمر به لينظر ما رأيه وهو ماض على ما أمر به) (٢).

وجاء الزجاج وتعرض لقراءة حمزة والكسائي حيث ذكر أن المقصود بها هو استشارة إبراهيم ابنه في الأمر الذي أراده الله سبحانه وتعالى، وأما قول الفراء بأن المقصود بضم التاء وكسر الراء في (تُرِي) هو : ماذا تريني من صبرك، فهذا ليس صحيحًا، لأن أحدًا لم يذكر هذا الرأي، قال : (ومعنى (مَاذا تُرِي) ماذا تشير، وزعم الفراء أن معناه ماذا تريني من صبرك، ولا أعلم أحدًا قال هذا، وفي كل التفسير ما تُرى : ما تشير) (٣).

والملاحظ أن الزجاج الذي ذكر اسم الفراء صراحة قد بالغ في ردّه عليه؛ فقد ذهب كثير من النحاة إلى أن قراءة حمزة والكسائي معناها : ماذا

---

(١) سورة الصافات، آية ١٠٢. وقراءة : (ماذا تُرِي) بضم التاء وكسر الراء ذكرها بعض القراء من أمثال حمزة، وطلحة والكسائي، والأعمش، ومجاهد وغيرهم. انظر : السبعة ٥٤٨، ومعاني القراءات للأزهري ٣٢٠/٢، والطبري ٥٠/٢٣، وإعراب القرآن للنحاس ٤٣٣/٣، ومعاني القرآن للنحاس ٤٨/٦، والحجة لأبي علي الفارسي ٥٧/٦، والبحر المحيط ٣٧٠/٧، وإتحاف فضلاء البشر ٤١٣/٢.

(٢) معاني القرآن ٣٨٩/٢، ٣٩٠.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣١٠/٤.

تريني من صبرك؛ فهذا النحاس يقول : (ويُقرأ (مَاذا تُرِي) من الصبر [١].

وفي الحجة قال أبو علي : (فأما قول حمزة والكسائي : (ماذا تُري)؛ فإنه يجوز أن يكون (ما) مع (ذا) بمنزلة اسم واحد، فيكونان في موضع نصب، والمعنى : أجلدا ترى على ما تحمل عليه أم خورا؟) [٢]، وإلى هذا الرأي ذهب الباقولي [٣]، والهمداني [٤]، والسمين الحلبي [٥]. وهو أحد قولي أبي البقاء العكبري [٦].

وأما ادعاء الزجاج بأن كل التفاسير ذهبت إلى معنى ما تشير فهذا أمر لا يمكن أن نقبله، ففي تفسير الطبري أن المقصود بقراءة حمزة والكسائي (مَاذَا تُرِي) بضم التاء وكسر الراء هو إرادة الصبر وليس المشورة كما ذهب إليه بعض النحاة [٧]. وإلى هذا ذهب الطوسي أيضًا، حيث قال : (أحب أن يعلم حال ابنه في صبره على أمر الله وعزيمته على طاعته، فلذلك قال له ماذا تُرِي، وإلا فلا يجوز أن يؤامر في المضي في أمر الله ابنه) [٨].

وعلى هذا فإن الزجاج قد تحامل كثيراً على الفراء؛ إذ ثبت أن رأيه قاله كثير من النحاة، وهو موافق لرأي كثير من المفسرين.

---

(١) انظر : معاني القرآن ٦/٤٨.

(٢) الحجة ٦/٥٨.

(٣) انظر : كشف المشكلات ١١٢٧.

(٤) انظر : الفريد ٤/١٣٧.

(٥) انظر : الدر المصون ٥/٥٠٩.

(٦) انظر : التبيان ٢/٣٠٤.

(٧) انظر : تفسير الطبري ١٠/٥٠٨.

(٨) التبيان ٨/٥١٧.

المسألة الثانية : حذف العائد في جملة الصفة

ذكر الزجاج أن الفراء من النحاة الكوفيين الذين يجيزون حذف الجـار والمجرور من جملة الصفة، وذلك دون أن يصرح باسمه، أو يكني عنه حيث قال : (ومعنى :﴿لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ (١): أى لا تجزي فيه، وقيل : لا تجزيه، وحذف (فيه) ها هنا سائغ، لأن (في) مع الظرف محذوفة : تقول أتيتك اليوم، وأتيتك في اليوم، فإذا أضمرت، قلت أتيتك فيـه، ويجـوز أن تقـول : أتيتكه، قال الشاعر لرجل من بني عامر :

وَيَوْمًا شَهِدْناهُ سليمًا وَعَامِرًا قَليلاً سِوى الطَّعْنِ النَّهالِ نَوَافِلهُ (٢)

أردنا شهدنا فيه، وقال بعض النحويين : إن المحذوف هـا هنـا الـهاء؛ لأن الظروف عنده لا يجوز حذفها. وهذا قول الكسائي. والبصريون وجماعة مـن الكوفيين يقولون : إن المحذوف فيه). (٣)

وقد ذكر الفراء عندما تعرض لقوله تعالى : ﴿واتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ أن المحذوف ها هنا حرف الجر فيه، قال : (فإنه قد يعود على اليوم والليلة ذكرها مرة بالهاء وحدها ومرة بالصفة (٤)، فيجوز ذلك، كقولـك : لاَ تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا، وتضمر الصفة، ثم تظهرها، فتقول : لا تجـزي فيه نفس عن نفس شيئا. وكان الكسائي لا يجيز إضمار الصفة في الصـلات،

---

(١) سورة البقرة، آية ٤٨.

(٢) البيت من الطويل لرجل من بني عامر في شرح المفصل ٤٦/٢، ولسان العرب ١٤٤/١٤ (جزي)، وهو بلا نسـبة في المقتضب ١٠٥/٣، والمقرب ١٤٧/١، ومغني اللبيب ٥٠٣/٢، وهمع الهوامع ٢٠٣/١، وخزانـة الأدب ١٨١/٧، ٢٠٢/٨، ١٧٤/١٠. انظر : المعجم المفصل ٧٠١.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١٢٨/١.

(٤) الصفة مصطلح كوفي يقابله حرف الجر عند البصريين. انظر : مدرسة الكوفة، ٣١٤.

ويقول : لو أجزت إضمارها هنا لأجزت : أنت الذي تكلمت وأنا أريد الذي تكلمت فيه. وقال غيره من أهل البصرة لا نجيز الهاء ولا تكون، وإنما يضمر في مثل هذه المواضع الصفة وقد أنشدني بعض العرب :

يَا رُبَّ يَوْمٍ لو تَنزّاهُ حوِلَ ... أَلْفَيتنى ذَا عِنَزٍ وَذَا طِوِلْ (١)

وأنشدني آخر :

قَدْ صَبَّحَتْ صَبَّحهَا السّلامُ ... بكَبِدٍ خَالطَها سَنَامُ

فِي سَاعَةٍ يُحِبُّها الطّعامُ (٢)

ولم يقل يحب فيها، وليس يدخل على الكسائي ما أدخل على نفسه؛ لأن الصفة في هذا الموضع والهاء متفق معناهما، ألا ترى أنك تقول : أتيتك يوم الخميس، وفي يوم الخميس، فترى المعنى واحدًا، وإذا قلت : كلمتك، كان غير كلمت فيك، فلما اختلف المعنى لم يجز إضمار الهاء مكان (في) ولا إضمار (في) مكان الهاء). (٣)

والذى نلاحظه مما سبق أن النحاة متفقون على أن هناك محذوفًا مقدرًا في قوله تعالى : ﴿واتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ﴾، ولكنَ الخلاف واقع حول تقدير المحذوف؛ فقد ذهب سيبويه (٤) والأخفش (٥) والمبرد (٦) إلى أن

---

(١) هو من الرجز، ولم أعثر على قائله.

(٢) الرجز بلا نسبة في الجمهرة ١٣١٨، ولسان العرب ٢٨٩/١، وتاج العروس ٢١٣/٢.

(٣) معاني القرآن ٣١/١، ٣٢.

(٤) انظر : الكتاب ٣٨٦/١.

(٥) انظر : معاني القرآن ٩٢، ٩٣.

(٦) انظر : المقتضب ١٠٦/٣.

المحذوف هنا (فيه)، والسبب في ذلك يعود إلى عدم جواز تقدير (الهاء) هنا؛ لأن الظروف يحذف منها، ولا يحذف من غيرها. [١]

ولكن العكبري ذكر الوجهين حيث قال : (﴿تَجْزِى نَفْسٌ﴾ : الجملة في موضع نصب صفة اليوم، والعائد محذوف، تقديره : تجزي فيه، ثم حذف الجار والمجرور عند سيبويه لأن الظروف يتسع فيها، ويجوز فيها ما لا يجوز في غيرها. وقال غيره : تحذف في، فتصير تجزيه، فإذا وصل الفعل بنفسه حذف المفعول به بعد ذلك) .[٢]

أما أبو حيان فقد رجح أن يكون تقدير المحذوف هنا (الهاء) على أن يكون الحذف على الاتساع، قال : (وهذه الجملة صفة لليوم، والرابط محذوف فيجوز أن يكون التقدير لا يجزي فيه، فحذف حرف الجر، فاتصل الضمير بالفعل، ثم حذف الضمير فيكون الحذف بتدريج، أو عداه إلى الضمير أوّلا اتساعًا، وهذا اختيار أبي علي [٣] وإياه نختار). [٤]

أما الفراء فالواضح من كلامه أنه يجيز الوجهين، لكنه يرد على الكسائي لعدم قبوله تقدير (فيه) في قوله تعالى : ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا﴾ لجواز تقدير الجار والمجرور هنا، لأن المعنى واحد. والموضع الذي لا يجوز فيه تقدير الجار والمجرور مكان الضمير إذا كان المعنى ليس متفقًا مع واحد منهما.

---

(١) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٢٢١/١.

(٢) التبيان ٥٩/١.

(٣) انظر : الحجة ٤٤/٢، ٤٥.

(٤) البحر المحيط، ٣٤٧/١.

وعليه فإن الفراء يتفق مع البصريين على ما ذهبوا إليه. وقـــد أجـــاز بعض النحاة تقدير الهاء هنا كالأخفش [١]، والعكـــبري [٢]، وأبـــي حيـــان[٣]، ومعنى هذا أنه يوجد تناقض كبير في ادعاء الزبيدي الشرجي في كون قولـــه تعالى : ﴿واتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ محل خلاف بين البصريين والكوفيين، حيث ذكر أن البصريـــن يقولـــون : إن المحـــذوف (فيـــه) وأن الكوفيين يقولون : إن المحذوف ها هنا الهاء [٤].

والواقع أن الأدلة التي ذكرناها تفند هذا الادعاء؛ لأن الزجاج ذكـــر أن جماعة من الكوفيين يوافقون البصريين في تقدير المحذوف، فضلاً عـــن أننـــا عرفنا أن الفراء قد ردّ على الكسائي قوله. أضف إلى ذلك أن من البصريـــن من أجاز رأي الكسائي. والصواب في هذا أن ما ذهب إليـــه الزبيـــدي ليـــس صحيحًا.

واعتماداً على ما ذكرناه يمكننا القول بأن تعقب الزجاج للفراء في هـــذه الآية لم يكن يمثل خلافًا بين البصريين والكوفيين، فضلاً عن أنه لم يكن يمثـــل خلافًا شخصيًا، بعد أن ثبت أن رأي الفراء لا يختلف عن آراء البصريين، بـــل كان تعقبه تدعيمًا لرأيه على الرغم من أنه لم يصرح باسم الفراء.

---

(١) ذهب الأخفش إلى جواز أن يكون تقدير المحذوف في قوله تعالى : (لاَ تَجْزِي نَفْسٌ) الهاء. انظر : معاني القرآن ٩٣/٩٤.

(٢) انظر : التبيان ٥٩/١.

(٣) انظر : البحر المحيط، ٣٤٧/١.

(٤) انظر : ائتلاف النصرة، ٨٧.

المسألة الثالثة : مخاطبة الواحد خطاب الاثنين

مذهب الفراء أن العرب قد تأمر الواحد بلفظ الاثنين، كما في قوله تعالى : ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾ (١)، يقول : (العرب تأمر الواحد والقوم بما يؤمر به الاثنان، فيقولون للرجل : قوما عنا، وسمعت بعضهم : ويحك ارحلاها وازجراها، وأنشدني بعضهم :

فَقُلْتُ لِصَاحِبَيَّ لاَ تحبِسانا   بِنَزْعِ أُصُولِهِ، واجتزَ شيحاَ (٢)

قال ويروي : واجدز يريد : واجتز، قال : وأنشدني أبو ثروان :

وَإِنْ تَزْجَراني يَا ابْن عَفَّانَ أَنْزجِرِ   وإِنْ تَدَعانِي أَحْمِ عِرْضًا مُمَنَّعا (٣)

ونرى أن ذلك منهم أن الرجل أدنى أعوانه في إبله وغنمه اثنان، وكذلك الرفقة، أدنى ما يكونون ثلاثة، فجرى كلام الواحد على صاحبيه، ألا ترى الشعراء أكثر شيء قيلاً : يا صاحبيّ يا خليليّ، فقال امرؤ القيس :

خلِيَلِيَّ مُرَّابِي عَلَى أُمِّ جُنْدُبِ   نُقَضّي لُبانات الْفُؤَادِ المُعَذَّبِ (٤)

ثم قال :

---

(١) سورة ق، آية ٢٤.

(٢) البيت من الوافر لمضرس بن ربعي في شرح شواهد الشافية ٤٨١، وله أو ليزيد بن الطثرية في لسان العرب ٣١٩/٥، ٣٢٠ (جزر)، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١٨٧، والصاحبي في فقه اللغة، ١٥٩، ٢١٨، وشرح المفصل ٤٩/١٠، والممتع في التصريف ٣٥٧/١، والمقرب ١٦٦/٢، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٢٨/٣، وشرح الأشموني ٨٧٤/٣. انظر : المعجم المفصل ١٦٣.

(٣) البيت من الطويل لسويد بن كراع في الأغاني ١٢٣/١١، وبلا نسبة في شرح القصائد السبع ١٦.

(٤) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ٤١، وقد ورد في ديوانه : لأَقْضِيَ لُبانَاتِ الفُؤادِ المَعَذَّبِ.

أولاً : يساير الزجاج البصريين في رفضهم لما ذهب إليه الفراء في هذه الآية؛ فهم يقولون : إن المخاطب ها هنا ملكان وليس ملكًا واحدًا كما ادعى بعضهم، في حين تأول بعضهم هذه الألف على أن معناها ألق ألق، وكذلك هي في (قِفا)، معناها : قف قف [1]. ومن هؤلاء المبرد [2]، وابن جني الذي استدل على أحقية هذا الوجه دون غيره بقراءة الحسن : (أَلْقِيَنْ) بالنون الخفيفة. [3]

ثانيًا : لا أدري لماذا يتجاهل الزجاج مثل هذا التوجيه مع أنه يقر بأن المفرد قد يعبر عنه بلفظ الجمع، كما في قوله تعالى : ﴿قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ [4] فهو يقول : (وهذا لفظ تعرفه العرب للجليل الشأن يخبر عن نفسه بما يخبر به الجماعة، فكذلك جاء الخطاب في (ارْجِعُونَ) [5].

فالخطاب هنا ليس على وجه الحقيقة، بل هو على المجاز، وكذلك هو في الواحد الذي يعبر عنه بلفظ الاثنين. والقرآن مليء بمثل هذه الأمور. وكما هو الحال في الشعر العربي وفي النثر، فالشواهد التي ساقها الفراء خير دليل على ما ذهب إليه، وأرى أن الزجاج قد تكلف كثيرًا في تجاهله لرأي الفراء، وكان بإمكانه أن يقبل هذه الشواهد على ظاهرها، لأنها أقرب إلى الواقع اللغوي.

ثالثًا : أما عن رأي الفراء فقد ذكره كثير من النحاة كابن الأنباري [6]،

---

(١) نسب الخطيب التبريزي في شرح القصائد العشر إلى البصريين أنهم يرون الخطاب في (أَلْقِيا) هو خطاب لاثنين، لأنه لو كان لواحد في لفظ اثنين لوقع الإشكال. انظر : شرح القصائد العشر ١٢.

(٢) نقل النحاس هذا الوجه عن المبرد عن المازني. انظر : إعراب القرآن ٤/٢٢٨.

(٣) انظر : المحتسب ٢/٢٨٤.

(٤) سورة المؤمنون، آية ٩٩.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٤/٢٢.

(٦) انظر : شرح القصائد السبع ١٥، ١٦.

والزمخشري [١]، وأبي البقاء [٢]، وأبي حيان [٣]، والخطيب التبريزي [٤]، والأزهري في التصريح [٥]. فهو إذن رأي غير منكور وواقع في اللغة، وهو ما يميز اللغة العربية عن كثير من اللغات الأخرى.

---

(١) انظر : الكشاف ٨/٤.

(٢) انظر : التبيان ٣٧٣/٢.

(٣) انظر : البحر المحيط ١٢٥/٨.

(٤) انظر : شرح القصائد العشر ١١، ١٢.

(٥) انظر : شرح التصريح ١٦٧/٣.

المسألة الرابعة : الوقف على هاء الضمير

ذكر الفراء أن هاء الضمير لغة للعرب يقفون عليها في حالة الوصل إذا تحرك ما قبلها، وكذلك هاء التأنيث، قال : (قوله تعالى ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ (١)... وقد جزم الهاء حمزة والأعمش. وهي لغة للعرب يقفون على الهاء المكنى عنها في الوصل إذا تحرك ما قبلها، أنشدني بعضهم :

أَنْحى عَلَى الدّهْرِ رِجْلاً ويَدَا   يُقْسِمُ لاَ يُصْلِحُ إلاّ أَفْسَدا

فَيُصْلِحُ الْيومَ ويُفْسِدهُ غَدا (٢)

وكذلك بهاء التأنيث؛ فيقولون : هذه طلحةْ قد أقبلت، جزم، أنشدني بعضهم :

لَمّا رأى ألاّ دِعَهْ ولا شِبَعْ

مالَ إلى أَرْطَأَةِ حقْفٍ فَاضْطجَعْ (٣)

وأنشدني القناني :

لَسْتُ إذَنْ لِزَعْبَلَهْ   إنْ لَمْ أُغيرّ بَكلْتى

إنْ لَمْ أُساوَ بِالطّوَلْ (٤)

بكلتى : طريقتي، كأنه قال : إن لم أغير حتى أساوى، فهذه لـ امرأة : امرأة طولى ونساء طول) (٥).

---

(١) سورة الأعراف، آية ١١١.

(٢) من الرجز، ولم أعثر على قائله.

(٣) الرجز لمنظور بن حبة الأسدي في شرح التصريح ٣٦٧/٢، والمقاصد النحوية ٥٨٤/٤، وهو بلا نسبة في إصلاح المنطق ٩٥، والخصائص ٦٣/١، ٢٦٣، ٣٥٠/٢، ١٦٣/٣، ٣٢٦، وسر صناعة الإعراب ٣٢١/١، والمحتسب ١٠٧/١؛ وشرح المفصل ٨٢/٩، ٤٦/١٠؛ والممتع في التصريف ٤٠٣/١.

(٤) من الرجز، ولم ينسب في اللسان ٦٣/١١ (بكل)، وتاج العروس (بكل)، راجع المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣٠٩/١١.

(٥) معاني القرآن للفراء ٣٨٨/١.

واضح أن الفراء يقيس إسكان هاء التأنيث على إسكانها في المكنى عنها في الوصل إذا تحرك ما قبلها، ويستدل على ذلك ببيتين من الشعر لم ينسبهما إلى شاعر بعينه.

أما الزجاج فيجوز عنده إسكان هاء الضمير لوروده في القراءة، ولكنه يساير النحاة في جعلها ضرورة، محتجًا بأن تحريكها أحسن وأجود، ولكنه يشدد النكير على تجويز الفراء إسكان هاء التأنيث دون أن يصرح باسمه أو يكنى عنه، قال (وفي قوله (أَرْجِهْ) ثلاثة أوجه قد قرئ بها؛ قرأ أبو عمرو: أَرْجِئْهُ وأخاه [1]، وقرأ جماعة من القراء : أَرْجِهِ وأخاهُ [2]، وقرأ بعضهم أَرْجِهْ وأَخَاهُ بإسكان الهاء، وفيها أوجه لا أعلمه [3] قرئ بها. يجوز أَرْجِهُو وأَخاهُ [4]، وأَرْجِهِي [5]. وأَرْجِئْهِي [6] وأَرْجِئهوُ بغير همز [7]. فأما من قرأ أرجهْ بإسكان الهاء فلا يعرفها الحذاق بالنحو، ويزعمون أن هاء الإضمار اسم لا يجوز إسكانها. وزعم بعض النحويين أن إسكانها جائز، وقد رويت لعمري في القراءة، إلا أن التحريك أكثر وأجود، وزعم أيضًا هذا أن هاء التأنيث يجوز إسكانها، وهذا لا يجوز، واستشهد في هذا بشعر مجهول. قال أنشدني بعضهم:

---

(١) انظر : كتاب السبعة ٢٨٧، والكشاف ٨١/٢.

(٢) كسر الهاء في (أَرْجِهِ) هي قراءة وردت عن نافع وقالون، وابن وردان، وابن هارون وهبة الله. انظر : معجم القراءات القرآنية ٢٠٣/٢.

(٣) هكذا وردت في معاني القرآن وإعرابه.

(٤) لم أعرف أحدًا قرأ بها.

(٥) انظر العنوان في القراءات السبعة لابن طاهر الأندلسي /٨٢.

(٦) انظر : معجم القراءات ٢٠٣/٢.

(٧) كذا ورد في معاني القرآن وإعرابه.

لَمّا رأى أنْ لا دِعَهْ ولا شِبَعْ   مالَ إلى أَرْطَأةِ حقْفٍ فَالْطجَعْ (١)

وهذا شعر لا يعرف قائله، ولا هو بشيء، ولو قاله شاعر مذكور لقيل أخطات؛ لأن الشاعر قد يجوز أن يخطيء، وأنشد أيضًا آخر أجهل من هذا، وهو قوله :

لَسْتُ إذَنْ لِزَغْبَلَهْ   أنْ لَمْ أُغير بكَلَّتى

إنْ لَمْ أُساوَ بالطّولْ

فجزم الهاء في زغبلة، وجعلها هاء، وإنما هي تاء الوصل، وهذا مذهب لا يعرج عليه). (٢)

ويتضح لنا من كلام الزجاج أن تسكين الهاء في الضمير جائز لوروده في القراءة، بل إن كلامه يدل على أن ذلك ليس ضرورة كما ذهب إليه كثير من النحاة كسيبويه (٣)، والمبرد (٤)، وأبي علي (٥)، وابن جني (٦)، وغيرهم، غير أنه عاد وانتصر لمذهبه البصري.

والواقع أن إسكان هاء الضمير لا يمكن أن نقول بجواز مجيئه في الضرورة؛ أي لا يمكن جعلها شاذًا لا يقاس عليها، كما ذهب إلى ذلك البصريون؛ فالقراءة تعضد جوازها في السعة أيضًا، وهو ما تنبه له الفراء

---

(١) نقل بعض النحاة (فَالْطَجَعْ) شاهدًا على جواز إبدال الضاد لامًا. على أنه إبدال شاذ. انظر : المنصف ٢/٣٢٩، والمحتسب ١/١٠٧، والممتع في التصريف ١/٤٠٣.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٦٥، ٣٦٦.

(٣) انظر : الكتاب ٤/٢٠٢.

(٤) انظر : المقتضب ٢/٨٦، ٢٦٧.

(٥) انظر : كتاب الشعر ٣٣٦.

(٦) انظر : المحتسب ١/٢٤٥.

والزجاج أيضًا، أضف إلى ذلك أن قطربا عزا هذه اللغة إلى بعض العرب.(١)

في حين نقلها الأخفش لغة عن أزد السراة (٢)، وفي جمهرة اللغة ذكر ابن دريد شاهدًا على إسكان الهاء في الوصل وقال إنها لغة (٣)، ويؤكد هذه اللغة أيضًا الدكتور داود سلوم؛ حيث يقول : (يتبع العراقيون في الوقف لغة ربيعة؛ فمنهم من يقفون على الأسماء بالسكون في جميع الأحوال، ولا يظهرون الضمة والفتحة والكسرة حيث يجب ظهورها) (٤).

ونستنتج من هذا كله أن إسكان هاء الضمير لغة في كثير من قبائل العرب، وهي جائزة لورودها في القراءة والشعر.

أما قول الشاعر :

لَمّا رأى أ ّلا دِعَهْ ولا شِبَعْ　　مالَ إلى أرْطَاةِ حِقْفٍ فَاضْطَجَعْ

وقول الشاعر :

لَسْتُ إذَنْ لِزَعْبَلَهْ　　إنْ لَمْ أغير بَكْلَتى
إنْ لَمْ أسَاوَ بِالطّولْ

اللذان ردهما الزجاج بحجة الجهل بقائليها ففيه تحامل شديد على الفراء؛ لأن الزجاج يرفض هذين البيتين حتى مع فرض معرفة قائليها، وفي هذا مخالفة لما درج عليه النحاة في جعل مثل هذه الشواهد من باب الضرورة وإن كانت قليلة.

---

(١) انظر : الهمع ١١٥/٢.

(٢) انظر : معاني القرآن ٣٣٤.

(٣) انظر : الجمهرة ١١٨/٣.

(٤) دراسة في اللهجات العربية القديمة ١٣٧، ١٣٨.

على أن سيبويه احتج بأبيات كثيرة لم يعرف قائل لها. في حين ذُكِرَ قول الشاعر :

لَمّا رَأى أَلّا دِعَهْ وَلا شِبَعْ مالَ إِلى أَرْطَأَةِ حِقْفٍ فَاضْطَجَعْ

منسوبًا إلى منظور بن حبة الأسدي [١]، وهو شاعر من بني أسد ممن يجوز الاحتجاج بشعره، فضلاً عن أن بعض النحاة قد أجازوا هذا الوجه على قلة كالسيرافي حيث يقول : (والقول عندي ما قاله سيبويه في جواز تسكين حركة الإعراب للضرورة،... ومن ذلك أنهم قد يجرون هاء التأنيث في الوصل مجراها في الوقف، فلا يقلبونها تاء، ولا سبيل إلى هذا إلا بالتسكين؛ لأنهم متى حركوا وجب القلب، قال :

لَمّا رَأى أَلّا دِعَهْ وَلا شِبَعْ مالَ إِلى أَرْطَأَةِ حِقْفٍ فَاضْطَجَعْ) [٢]

وقد ذكر هذا البيت أيضًا جملة من النحاة، مستشهدين به على جواز تسكين هاء التأنيث على قلة، ومن هؤلاء ابن عصفور [٣]، وأبو حيان [٤]، والشيخ خالد في شرح التصريح [٥].

أما البيت الثاني الذي ردّه الزجاج، فقد ذكره السيرافي واستشهد به على جواز تسكين الهاء وجعله من باب الضرورة. [٦]

---

(١) هو منظور بن حبة الأسدي نسبة إلى أمه، وابن مرثد نسبة إلى أبيه. قال الآمدي في المؤتلف ٣٧٤ إنه إسلامي.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي، ١٧٢/٢ وما بعدها.

(٣) انظر : شرح المقرب، ٥٩٣/٢، ٥٩٤.

(٤) انظر : ارتشاف الضرب ٢٤٥٤.

(٥) انظر : شرح التصريح ٣٦٤/٥.

(٦) انظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٧٥/٢.

وعلى هذا كان الأحرى بالزجاج ألا يشنع على الفراء؛ لأنـــه استشـــهد ببيتين لم يعرف قائل لهما، وكان الأولى به أن يقبلهما ويجعلـــهما مـــن بـــاب الضرورة كما فعل ذلك كثير من النحاة.

المسألة الخامسة : هاء السكت في الوصل

ذكر الفراء أن العرب ربما أدخلوا هاء السكت بعد الألف التي في ﴿حَسْرَتَا﴾ (١) وهى الألف المنقلبة عن ياء المتكلم في النداء، وأن العرب قد يخفضونها مرة وقد يرفعونها، قال : (وربما أدخلت العرب الهاء بعد الألف التي في (حسرتا) فيخفضونها مرة، ويرفعونها. قال : أنشدني أبو فقعس، بعض بني أسد:

يَا رَبُّ يَارَبَّاهِ إيّاكَ أَسَلْ عفراءَ -ياربّاهِ- مَنْ قَبْلِ الأجل (٢)

فخفض. قال : وأنشدني أبو فقعس :

يا مَرْحَبَاهِ بحمارِ ناهيَهْ إذا أتى قرّبتُهُ لِلسّانيهْ (٣)

والخفض أكثر في كلام العرب، إلا في قولهم : (يا هناهُ ويا هنتاهُ، فالرفع في هذا أكثر من الخفض؛ لأنه أكثر في الكلام فكأنه حرف واحدٌ مدعو) (٤)

ولكن الزجاج خالف الفراء، فأنكر عليه هذا القول؛ لأن النحاة أجمعين لا يجيزون أن تثبت الهاء في الوصل محركة، بل راح ينسب إلى الفراء غير ما هو له، وراح يشكك في البيتين اللذين ساقهما الفراء لإثبات ما يقول، قال الزجاج : (وزعم الفراء أنه يجوز يا حسرتاهَ على كذا وكذا بفتح الهاء، ويا

---

(١) الزمر، آية ٥٦.

(٢) الرجز لعروة بن حزام في شرح المفصل ٤٧/٩؛ وخزانة الأدب ٢٧٠/٧، ٢٧٣، ٤٥٨/١١، ٤٥٩، ٤٦٠.

(٣) الرجز ورد : يا مرحباهُ بحمار ناجيه غير منسوب. انظر : تهذيب اللغة للأزهري ٧٦/٣، والخصائص ٣٦٠/٢، والمنصف ٦٧٣، وشرح المفصل ٤٦/٩، ٤٧، ورصف المباني، ٤٠٠، وهمع الهوامع ٢٤٧/٣.

(٤) معاني القرآن للفراء، ٤٢١/٢-٤٢٢.

حسرتاهُ – بالكسر والضم. والنحويون أجمعون لا يجيزون أن تثبت هذه الهاء في الوصل، وزعم أنه أنشده من بني فقعس رجل من بني أسد :

يَا رَبُّ يَارَبّاه إِيّاكَ أَسَلْ　　عفراءَ –ياربّاهِ– مَنْ قَبْلِ الأجل

وأنشده أيضًا :

يا مَرْحَبَاهِ بحمارِ ناجِيَهْ

والذى أعرف أن الكوفيين ينشدون :

يا مَرْحَبَاهُ بحمارِ ناجِيَهْ

قال أبو إسحاق : ولا أدري لم استشهد بهذا، ولم يُقرأ به قط، ولا ينفع في تفسير هذه الآية شيئًا، وهو خطأ) [1].

واضح من كلام الفراء أنه بريء مما نسبه إليه الزجاج من جواز فتح هاء السكت في الوصل؛ لأن فتح هاء السكت في الوصل قول لا يجيزه الكوفيون؛ فقد ذكر ابن السكيت بيتين ذكرهما الفراء أكد فيهما أنه ينص على كسر وضم هاء السكت عند العرب، قال ابن السكيت : (قال أبو يوسف : يقال يا رباهُ بضم الهاء، ويا رباهِ بكسر الهاء. أنشد الفراء :

يَا رَبُّ يَارَبّاه إِيّاكَ أَسَلْ　　عفراءَ –ياربّاهِ– مَنْ قَبْلِ الأَجَلْ

و(يا رباهُ) بضم الهاء. وأنشد :

يا مَرْحَبَاهُ بحمارِ عَفْراءْ　　إذا أتى قَرَبْتَهُ لما شَاءْ

---

(١) معاني القرآن وإعرابه، ٤/ ٣٥٨-٣٥٩.

مِنَ الشّعيرِ وَالحَشَيْشِ وَالماءْ [١]

فأين وجه الفتح الذى ادعاه الزجاج ونسبه إلى الفـــراء، ولا أدري لـــم هـــذا الإصرار على هذه النسبة إليه.

وقد تعرض غير واحد من النحاة (لهاء السكت)، وما ذكر واحد منـــهم أن الفراء أو الكوفيين يرون فتح (هـــاء الســـكت)، كـــابن جنـــي [٢]، وابـــن مالك [٣]، والسيوطي [٤].

أما البيتان اللذان شكك فيهما الزجاج، وعمد فيهما إلى تخطئة الفراء فلا حجة له فيه؛ فقد استشهد ابن جني بقول الشاعر :

يا مَرْحَبَاهِ بحمارِ ناجِيَهْ   إذا دنا قربتَهُ لِلسّانيهْ

على أن ثبات هاء السكت في الوصل محركة بمنزلة بيـــن المـــنزلتين، كمـــا استشهد ابن مالك بقوله:

يَا رَبُّ يَارَبّاهِ إيّاكَ أَسَلْ   عفراءَ –ياربّاهِ– مَنْ قَبْلِ الأَجَلْ

على مجيء هاء السكت بالكسر لالتقاء الساكنين، وبالضم تشبيهًا بهاء الضمير. واستشهد بهما البغدادي على مجيئهما بالضم والفتح عند بعض العرب في حالة

---

(١) الرجز لعروة بن حزام في شرح المفصل ٤٦/٩؛ وخزانة الأدب ٤٨٧/١، وليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في إصـــلاح المنطق لابن السكيت صـــ ٩٢، وشرح الكافية للرضي ٥٤٢/٤؛ وشرح أبيات المغني للبغدادي ١٢٤/٣.

(٢) انظر : الخصائص، ٣٦٠/٢.

(٣) انظر : عمدة الحافظ، المجلد الأول ٢٩٣. تحقيق عدنان الدوري.

(٤) انظر : الهمع ٢٤٧/٣.

الوصل في الشعر [١]، في حين ذهب ابن يعيش في شرح المفصل إلى أن مجيئهما بهذين البيتين إنما هو من باب الضرورة ولا يعول عليهما [٢].

وعلى أية حال فإن مجيء الهاء محركة في الوصل أمر يرفضه البصريون، ويعتبرون ما جاء منه في الشعر من باب الضرورة.

ويتضح لنا جليًا -من خلال ما ذكرناه- أن الفراء يعتمد على ظاهر الروايات، وأن المنقول من العرب معتمد يمكن قبوله، بخلاف الزجاج فهو لا يقبل كثيرًا من الروايات الواردة من العرب، وعليه فلا يتوسع فيها في إثبات ما يدعيه. ويؤكد هذا القول الدكتور إبراهيم رفيدة حيث يقول : (ونقد الزجاج للفراء في هذا التجويز هو نقد لروايته لأنه أسنده للعرب، وهذا النقد يثير قضية هامة في الفرق بين منهجي الرجلين، فالفراء في مبحثه يثير في تفسيره للآيات كثيرًا من القضايا النحوية المناسبة للآيات المفسرة، أو التي تثيرها الآية موضوع الحديث، بينما [٣] الزجاج لا يتوسع في الاستشهاد وإثارة القضايا النحوية، بل هو يقتصر على توجيه الآيات وما يحتاج إليه من شواهد، ويتوسع في الحكم الذي ينطبق على الآية المفسرة، ومن هنا كان قوله : (ولا أدري لم استشهد به ولم يقرأ به قط، ولا يقع في تفسير هذه الآية، وهو خطأ). [٤]

---

(١) انظر : الخزانة ٣٤٢/٢..

(٢) انظر : شرح المفصل ٤٦/٩، ٤٧.

(٣) الصواب أن يقول في حين.

(٤) النحو وكتب التفسير د. إبراهيم رفيدة، ٣٥٣/١.

المسألة السادسة : قراءة (مُصْرِخِيِّ)

وجّه الفراء مجيء قوله تعالى : ﴿وَمَا أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾ (١) بقراءة الكسر في (مُصْرِخِيِّ) الواردة عن الأعمش ويحى بن وثاب على أنها مفتوحة في الأصل (٢)، ولكن الكسر جاء لالتقاء الساكنين، وذلك على توهم سكون الياء، قال : (وقوله : ﴿مَا أنا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾). أي الياء منصوبة؛ لأن الياء من المتكلم تسكن إذا تحرك ما قبلها وتنصب إرادة الهاء، كما قرئ ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ (٣)، ﴿وَلِيْ دِينِ﴾ (٤)، فنصبت وجزمت. فإذا سكن ما قبلها ردّت إلى الفتح الذي كان لها. والياء من (مُصْرِخِيَّ) ساكنة والياء بعدها من المتكلم ساكنة فحركت إلى حركة قد كانت لها. وهذا مطرد في الكلام. ومثله ﴿يا بَنِيَّ إنَّ اللَّهَ﴾ (٥)، ومثله ﴿فَمَن تَبِعَ هُدَايَ﴾ (٦)، ومثله ﴿مَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾(٧) وقد خفض الياء من قوله : (بِمُصْرِخِيِّ) الأعمش ويحى بن وثاب جميعًا. حدثني القاسم بن معن عن الأعمش عن يحيى أنه خفف الياء. قال الفراء : ولعلها من وهم القرّاء طبقة يحيى؛ فإنه قل من سلم منهم من الوهم، ولعله ظن أن الباء في : (بِمُصْرِخِيِّ) خافضة للحرف كله والياء من المتكلم خارجة من ذلك. ومما نرى أنهم أوهموا فيه قوله : ﴿نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهْ جَهَنَّمَ﴾ (٨)، ظنوا -والله أعلم- أن الجزم في الهاء (٩)؛ والهاء في موضع

(١) سورة إبراهيم، آية ٢٢.

(٢) قراءة الكسر وردت عن حمزة، والأعمش، ويحى بن وثاب، وحمران بن أعين. انظر : السبعة ٣٦٢.

(٣) سورة الكافرون، آية ٦.

(٤) قرأ أبو عمرو، والكسائي، وحمزة (وليْ دينِ) بجزم الياء، انظر : السبعة ٦٩٩ والغيث ٣٢٧.

(٥) سورة البقرة، آية ١٣٢.

(٦) سورة البقرة، آية ٣٨.

(٧) سورة الأنعام،آية ١٦٢.

(٨) سورة النساء، آية ١١٥.

(٩) جزم الهاء في (نُصْلِهْ) هي قراءة : حمزة، وأبي عمرو، وأبي بكر. انظر : الإتحاف ٥٢٠/١.

نصب، وقد انجزم الفعل قبلها بسقوط الياء منه، ومما أوهموا فيه قوله : ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطُونَ﴾ (١)، وقد حدّث مندل بن على العنزي عن الأعمش قال : كنت عند إبراهيم النخعى وطلحة بن مصرّف يقرأ : ﴿قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْتَمِعُونَ﴾ (٢) بنصب اللام من (حولَه)، فقال إبراهيم : ما تزال تأتينا بحرف أشنع، إنما هي (لِمَنْ حَوْلِهِ)، قال : قلت : لا، إنما هي (حَوْلَهُ) قال : فقال إبراهيم : يا طلحة كيف تقول؟ فقال : كما قلت : (لِمَنْ حَوْلِهِ) قال الأعمش : قلت لحنتما لا أجالسكما اليوم.

وقد سمعت بعض العرب ينشد :

قالَ لَها هَلْ لَكِ يا تَافيِّ قَالَتْ لَهُ مَا أَنْتَ بِالْمَرْضِيِّ (٣)

فخفض الياء من (في)، فإن يك ذلك صحيحًا فهو مما يلتقي من الساكنين فيخفض الآخر منهما، وإن كان له أصل في الفتح : ألا ترى أنهم يقولون : لم أره مذُ اليوم ومذِ اليوم، والرفع في الذال هو الوجه، لأنه أصل حركة مُذ والخفض جائز، فكذلك الياء من (مصرخي) خفضت ولها أصل في النصب).(٤)

أما الزجاج فقد وصف قراءة الأعمش بأنها رديئة، وأن كسر الياء في (مصرخي) جائز على وجه ضعيف، أما تخريج الفراء لهذه القراءة فهو ضعيف أيضًا، لأن البيت الذي استشهد به مجهول قائله، ولا يحتج به، قال :

---

(١) سورة الشعراء، آية ٢١٠. وهذه القراءة تنسب إلى الحسن البصري، والأعمش. انظر : مختصر شواذ القرآن، ١٠٩.

(٢) سورة الشعراء، آية ٢٥.

(٣) الرجز للأغلب العجلي في ديوانه ١٦٩، وحاشية يس ٢/٦٠، وخزانة الأدب ٤/٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٣، ٤٣٥، ٤٣٧؛ وبلا نسبة في المحتسب ٢/٤٩.

(٤) معاني القرآن ٢/٧٥، ٧٦.

(قرئت (بِمُصْرِخِيَّ) –بفتح الياء–، كذا قرأه الناس، وقـرأ حمـزة والأعمـش بِمُصْرِخِيِّ، بكسر الياء، وهذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مرذولـة [١]، ولا وجه لها، إلا وجه ضعيف ذكره بعض النحويين؛ وذلك أن ياء الإضافة إذا لم يكن قبلها ساكن حركت إلى الفتح، تقول : هذا غلامِيَ قَدْ جـاءَ، وذلـك أن الاسم المضمر لمّا كان على حرف واحد وقد منع الإعـراب، حـرك بـأخف الحركات، كما تقول : هو قائم، فتفتح الواو، وتقول : أنا قمت فتفتـح النـون، ويجوز إسكان الياء لثقل الياء التي قبلها كسرة، فإذا كان قبـل اليـاء سـاكن حركت إلى الفتح لا غير؛ لأن أصلها أن تحرك ولا ساكن قبلها، وإذا كان قبلها ساكن صارت حركتها لازمة لالتقاء الساكنين، ومن أجاز (بِمُصْرِخِيِّ) بالكسـر لزمه أن يقول : هذهِ عَصايِ [٢] أتوكأ عليها، وأجاز الفراء على وجه ضعيـف الكسر؛ لأن أصل التقاء الساكنين الكسر، وأنشد :

قالَ لَها هَلْ لَكِ يا تَافيِّ   قَالَتْ لَهُ مَا أَنْتَ بِالْمَرْضيِّ

وهذا الشعر مما لا يلتفت إليه، وعمل مثل هذا سهل، وليس يعرف قائل هـذا الشعر من العرب، ولا هو مما يحتج به في كتاب الله عز وجل). [٣]

ومن خلال كلام الزجاج الذي نقلته نجده متفقًا مع الفراء على تضعيـف قراءة الكسر في (بِمُصْرِخِيِّ)، ولكن التناقض من حديثيهما يبدو واضحًا، فبعـد أن ضعفا هذه القراءة أخذا يؤولان في التخريج لها، مما يدل على صحتها، بـل أخذ الفراء يستشهد ببيت من الشعر ليضيف دليلاً آخر على صحة هذه القراءة.

---

(١) ضعف بعض النحاة هذه القراءة؛ كالأخفش في المعاني ٤٠٧/٢، والزمخشري في الكشـاف ٣٧٤/٢، وأبي البقـاء في التبيان ٣٩/٢.

(٢) نقل المحقق أن المقصود هنا من قوله (عصاي) تفتح الياء للسكون قبلها. والصواب أن الحديث عن كسـر (عصـاي) وليس فتحها. انظر : معاني القرآن وإعرابه ١٥٩/٣، حاشية /٢.

(٣) معاني القرآن وإعرابه، ١٥٩/٣، ١٦٠.

والجدير بالذكر أن القراءة التي وردت بكسر (بِمُصْرِخِيِّ) هي قــــراءة سبعية قرأ بها القراء الثقات من أمثال حمزة، والأعمش، ويحيى، وحمران بــن أعين، فهى قراءة سبعية [١]، اتصل سندها إلى رسول الله ﷺ، فما قاله الزجــاج والفراء في تضعيفها لا وجه لهما به، ولا ينبغي الالتفات إليه [٢]؛ لأن القــراءة سنة متبعة لا يردها قياس عربية ولا فشو لغة [٣]. أما النحـــاس فإنــه يــرى القراءة الواردة عن النبي لا يجوز ردّها ولا يجوز أن نحملها على الشذوذ. [٤]

أما عن البيت الذي ذكره الفراء وأنكره الزجاج، والذي اتـــهم الفــراء بافتعاله، فهذا –لعمري– غاية في التعصب والتقول عليه، مما ادعاه الزجـــاج من جهل بنسبة قائله، ثبت أنه لشاعر مخضرم هو الأغلب العجلي. [٥]

وعلى هذا يجوز الاحتجاج بشعره، فإذا أضفنا إلى هذا البيـــت، وهـــذه القراءة قول قطرب : بأن كسر الياء لغة في بني يربوع، أدركنا بأن كسر يـــاء الإضافة جائز في اللغة. [٦]

ولذا فلا يصح ما نقله الدكتور جلال الدين ثابت من أن قراءة الأعمـــش وهم، حيث يقول : (فلقد وهم الأعمش حين اعتقد أن "مصَرخيّ" كلمة واحـــدة،

---

(١) انظر في ذلك كتاب السبعة، ٣٦٢، وإعراب القرآن للنحاس ١٨٣/٢، والمحتســـب ٤٩/٢، والكشـــاف ٣٧٤/٢، والبحر المحيط ٤١٩/٥.

(٢) انظر : البحر المحيط ٤١٩/٥، ٤٢٠.

(٣) انظر : النشر ١٠/١.

(٤) انظر : إعراب القرآن ١٨٣/٢.

(٥) انظر : خزانة الأدب ٣٣٢/١.

(٦) انظر : المحتسب ٤٩/٢.

وأن ياء المتكلم جزء من الكلمة، والوهم نوع من الخطأ البشري. [1]

فالوهم يمكن أن يطلق على كلام لا دليل فيه، أما القراءة الواردة عـــن النبي فلا يصح ولا يجوز أن نطلق عليها بأنها وهم.

---

(١) انظر : التعليل النحوي عند الكوفيين/١٧٥.

المسألة السابعة : حذف الموصول وبقاء صلته

من الآراء التى اعتنقها الفراء حذف الموصول وبقاء صلته، وقد اشترط لهذا الحذف أن يكون بعد (مِنْ) الجارة، يقول : (قوله تعالى : ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ...﴾ [١] إن شئت جعلتها متصلة بقوله :﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ﴾ [٢]،﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ﴾ وإن شئت كانت منقطعة مستأنفة، ويكون المعنى : من الذين هادوا من يحرفون الكلم. وذلك من كلام العرب : أن يضمروا (مِنْ) في مبتدأ الكلام؛ فيقولون : منا يقول ذلك، ومنا لا يقوله. وذلك أن (مِنْ) بعض لما هي منه فلذلك أدت عن المعنى المتروك، قال الله تبارك وتعالى : ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾ [٣]، وقال : ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾[٤]، وقال ذو الرمة :

فَظَلُّوا ومِنْهُمْ دَمْعُهُ سابِقٌ لَهُ ... وَآخَرُ يُثْنِي دَمْعَةَ الْعَيْنِ بالهمل [٥]

يريد : منهم مَنْ دمعه سابق. ولا يجوز إضمار (مَنْ) فى شيء من الصفات إلا على المعنى الذي نبأتك به، وقد قالها الشاعر في (في) ولست أشتهيها، قال :

لَوْ قُلْتَ ما فِي قَوْمِها لَمْ تَأْثَمِ ... يَفْضُلُها فَي حَسَبٍ وَمَيْسَمِ [٦]

---

(١) سورة النساء، آية ٤٦.

(٢) سورة النساء، آية ٤٤.

(٣) سورة الصافات، آية ١٦٤.

(٤) سورة مريم، آية ٧١.

(٥) البيت من الطويل لذي الرمة فى ديوانه ٢١٩. وهو بلا نسبة في الدرر ٦٦/٢.

(٦) الرجز لحكيم بن معية في خزانة الأدب ٦٢/٥، ٦٣، وله أو لحميد الأرقط في الدرر ١٩/٦، ولأبي الأسود الحماني في شرح المفصل ٥٩/٣، ٦١، ولأبي الأسود الجمالي في شرح التصريح ١١٨/٢، وبلا نسبة في الكتاب ٣٤٥/٢، والخصائص ٣٧٠/٢.

ويروى أيضًا (تيئم) لغة. وإنما جاز ذلك فى (في) لأنك تجد معنى (مِنْ) أنه بعض ما أضيفت إليه، ألا ترى أنك تقول : فينا صالحون وفينا دون ذلك، فكأنك قلت : مِنّا، ولا يجوز أن تقول : في الدار يقول ذلك، وأنت تريد في الدار مَنْ يقول ذلك، إنما يجوز إذا أضفت (في) إلى جنس المتروك). (١)

ويلاحظ على كلام الفراء أيضًا أنه يرى أن حذف الموصول بعد (في) جائز، وإن كان على قلة.

وقد خطأ الزجاجُ الفراءَ فيما ذهب إليه، معللاً ذلك بأن الموصول الاسمي لا يحذف وتبقى صلته، يقول : (وقال بعض النحويين المعنى : مِنْ الذين هادوا مَنْ يحرفونه، فجعل يحرفونه صلة (مَنْ)، وهذا لا يجوز؛ لأنه لا يحذف الموصول وتبقى صلته. وكذلك قول الشاعر :

لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِها لَم تِيْثَمِ   يَفْضُلُها في حَسَبٍ ومِيْسَمِ

المعنى ما في قومها أحد يفضلها. وزعم النحويون أن هذا إنما يجوز مع (مِنْ)، و (في). وهو جائز إذا كان (فيما بقى دليل على ما ألقى)، ولو قلت : ما فيهم يقول ذاك، أو ما عندهم يقول ذاك، جازا جميعًا جوازًا واحدًا. والمعنى : ما عندهم أحد يقول ذاك). (٢)

ويلاحظ على كلام الزجاج ما يلي:

---

(١) معاني القرآن ٢٧١/١.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٥٧/٢، ٥٨.

أولاً : الزجاج يساير البصريين فيما خطأ به الفراء؛ فالبصريون لا يجيزون حذف الموصول الاسمي مع بقاء صلته [١]. أما الكوفيون فيرون جواز حذف الموصول وبقاء صلته [٢]. فردّه هنا هو مناصرة لمذهبه البصري.

ثانياً : لو تتبعنا آراء النحاة في جواز حذف الموصول وبقاء صلته لوجدنا جلهم أجاز حذف الموصول وبقاء صلته؛ كالأخفش [٣]، والزمخشري [٤] وأبي حيان [٥]. في حين أجاز ابن مالك حذف الموصول بشرط أن يكون معطوفاً على ما قبله [٦].

ثالثاً : وقع في كلام الزجاج ما ظاهره جواز حذف الموصول وبقاء صلته، وذلك عندما تعرض لقوله تعالى : ﴿سَوَاءٌ مِنكُمْ مَنْ أَسَرَّ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِاللَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ﴾ [٧]. قال : (وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِاللَّيْلِ، أي هو مستتر بالليل، والليل أستر من النهار، ومن هو سارب بالنهار، أي مَنْ هو ظاهر بالنهار في سربه) [٨].

---

(١) يقدر البصريون في هذه الشواهد التي ساقها الفراء – وفي غيرها من الشواهد – أن المحذوف الموصوف، وليس الموصول، وأن الصفة أقيمت مقام الموصوف فأغنت عنه. انظر : الكتاب ٣٤٥/٢، ومعاني القرآن للأخفش ٢٥٩، والمقتضب ١٣٧/٢-١٣٩، والأصول لابن السراج ٤٦٢/٢، ٤٦٣، والخصائص ٣٦٦/٢ وما بعدها. وشرح المفصل ٥٨/٣ وما بعدها، وشرح الكافية ٣١٧/١، و٣٢٣/٢.

(٢) انظر : مجالس ثعلب ٣٧٩.

(٣) انظر : معاني القرآن ١٦٥. تحقيق : فائز فارس.

(٤) انظر : الكشاف ٤٦/٢.

(٥) انظر : البحر المحيط ٦٤٠/١.

(٦) انظر : شرح التسهيل ٢٣٥/١.

(٧) سورة الرعد، آية ١٠.

(٨) معاني القرآن وإعرابه ١٤١/٣.

رابعًا : كلام أبي حيان على جواز حذف الموصول مع بقاء صلته خير دليل على ذلك، وفي ذلك يقول : (وحذف الموصول الاسمي غير أل عند من يذهب إلى اسميتها لفهم المعنى جائز شائع في كلام العرب، وإن كان البصريون لا يقيسونه فقد قاسه غيرهم، قال بعض طيئ :

ما الّذِي دَأْبُهُ احْتِياطٌ وَحَزْمٌ وَهَوَاهُ أَطاعَ مُسْتَوِيانِ

أي : والذي أطاع). [١]

ومما سبق نستنتج أن حذف الموصول وبقاء صلته قد قال به كثير من النحاة، ولا حجة للزجاج فى عدم تجويزه ذلك.

---

(١) البحر المحيط ١/٦٤٠. والبيت من بحر الخفيف وهو بلا نسـ

المسألة الثامنة : رافع المبتدأ والخبر

في قوله تعالى :﴿كهيعص ذكر رحمة ربك عبده زكريا ﴾ [١]، أنكر الزجاج قول الفراء أن (ذِكْرُ) مرفوعاً بقوله (كَهيعَصَ)؛ لأن (كَهيعَصَ) ليس هو فيما أنبأنا الله -عز وجل- عن زكريا. كما أنه لم يجيء شيء في التفسير يدل على أن (كَهيعَصَ) هو قصة زكريا. قال (وقال بعض أهل اللغة : إن قوله: (ذِكْرُ رُحَمْةِ رَبِّك عَبْدهُ زَكَرِيـاّ) يرتفع بـ (كَهيعَصَ). وهذا محال؛ لأن (كَهيعَصَ) ليس هو فيما أنبأنا الله -عز وجل- عن زكريا. وقد بين في السورة ما فعله به وبشره به. ولم يجئ في شيء من التفسير أن (كَهيعَصَ) هو قصة زكريا، ولا يحيى ولا شيء منه، وقد أجمع القائل لهذا القول وغيره أن رفعه بالإضمار هو الوجه) [٢].

ويمكننا تفسير كلام الزجاج بما يلي:

أولاً : إن القول بإضمار المبتدأ هنا قاله أكثر النحويين كأبي عبيدة [٣]، والأخفش [٤]، والنحاس [٥]، ومكي [٦]، والباقولي [٧]، وغيرهم. وهو أحد قولي الفراء؛ حيث يقول : (الذِكرُ مرفوع بكَهيعَصَ. وإن شئت أضمرت : هذا

---

(١) مريم، الآيتان ١، ٢.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣١٨/٣.

(٣) انظر : مجاز القرآن، ١٢٦/٢.

(٤) انظر : معاني القرآن، ٥٠٤ تحقيق د. هدى قراعة.

(٥) انظر : إعراب القرآن، ١٣٩/٤.

(٦) انظر : مشكل إعراب القرآن، ٢٨١/١.

(٧) انظر : كشف المشكلات، ٧٨٠.

ذِكْرُ رحْمَةِ ربِّكَ. والمعنى ذكر ربك عبده برحمته، فهو تقديم وتأخير) [١] وهذا يعني أن الفراء يرى جواز هذا الوجه أيضًا.

ثانيًا : إن رأي الفراء له وجاهته حيث ذهب إليه كثير من النحاة، كالزمخشري الذي ذهب إلى أنها مرفوعة على الابتداء [٢]، وهو أحد وجهي الرفع عند مكي [٣]، والنحاس [٤]. في حين أجاز السمين الحلبي هذا الوجه، على ضعف فيه.[٥]

وعلى أية حال فإن الخلاف في إعراب هذه الحروف أمر واقع بين النحاة، فمنهم من رأى جواز إعرابه، ومنهم من رأى ألا محل لها من الإعراب، وعلى هذا فلا أرى أي داع للزجاج في أن يشنع على الفراء ويغلطه، وأرى أن كلامه يفسر مدى تعصبه على الفراء. ويبدو هذا واضحًا جليًا حينما نراه ينسب للفراء غير ما يقول؛ حيث قال : (وقد أجمع القائل لهذا القول وغيره أن رفعه بالإضمار هو الوجه). [٦]

والذي أراه أن هذا الكلام مجاف للحقيقة والواقع؛ إذ لم يدع الفراء أن إضمار المبتدأ هو الوجه، بل قال : (وإن شئت أضمرت : هذا ذكر رحمة ربك) [٧]، وما بين قول الزجاج وكلام الفراء بون شاسع، وهو ما يؤيد ما ذهبت إليه من تحامل الزجاج على الفراء.

---

(١) معاني القرآن ١٦١/٢.

(٢) انظر : الكشاف، ٣١/١.

(٣) انظر : مشكل إعراب القرآن ٢٨١/١.

(٤) انظر : إعراب القرآن ١٣٩/٤.

(٥) انظر : الدر المصون، ٨٨/١.

(٦) معاني القرآن وإعرابه. ٣١٨/٣.

(٧) معاني القرآن ١٦١/٢.

المسألة التاسعة : الإخبار عن المبتدأ الثاني

يرى الفراء أنه إذا ذكر اسم، وذكر اسم مضاف إليه فيه معنى الإخبار، تُرك الإخبار عن الأول، وأُخبر عن الثاني، قال : (قال تعالى : ﴿والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن﴾[1]. يقال كيف صار الخبر عن النساء ولا خبر للأزواج، وكان ينبغي أن يكون الخبر عن (الذين)؟ فذلك جائز إذا ذكرت أسماء ثم ذكرت أسماء مضافة إليها فيها معنى الخبر، أن تترك الأول ويكون الخبر عن المضاف إليه، فهذا من ذلك؛ لأن المعنى -والله أعلم- إنما أريد به : ومن مات عنها زوجها تربصت، فتترك الأول بلا خبر، وقصد الثاني؛ لأن فيه الخبر والمعنى، قال : وأنشدني بعضهم:

بَني أَسَدٍ إِنَّ ابْنَ قَيْسٍ وقَتْلَهُ   بِغَيْرِ دَمٍ دارُ المذَلَّةِ حُلَّتِ [2]

فألقى ابن قيس، وأخبر عن قتله أنه ذل، ومثله :

لَعَلِّيَ إِنْ مالَتْ بِيَ الرِّيحُ مَيْلَةً   على ابْنِ أَبي ذَبّانَ أَنْ يَتَنَدَّما [3]

فقال : لعلي ثم قال : أن يتندما؛ لأن المعنى : لعل ابن أبي ذبان أن يتندم إن مالت بي الريح، ومثله قوله : ﴿والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم﴾[4]. إلا أن الهاء من قوله : ﴿ وصية لأزواجهم ﴾، رجعت

---

(١) سورة البقرة، آية ٢٣٤.

(٢) البيت من بحر الطويل، ولم أهتد إلى قائله.

(٣) البيت من الطويل لثابت بن كعب العتكي في المخصص ١٧٥/١٣. راجع المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٦٥/٧.

(٤) سورة البقرة، آية ٢٤٠.

على (الَّذَينَ، فكان الإعراب فيها أبين، لأن العائد من الذكر قد يكـــون خـــبراً، كقولك : عبد الله ضربته) [١].

أما الزجاج فقد رفض ما ذهب إليه الفراء؛ لأن قوله : (يَـــتَربَّصنْنَ) لا يجوز أن يكون خبراً عن (الّذينَ) لعدم وجود الرابط؛ كذلك لا يجوز أن يبـــدأ باسم ولا يخبر عنه، كما أن هذا مخالف لمذهب الفراء والكوفيين، قال : (وقال الكوفيون : وهذا القول قول الفراء وهو مذهبه، أن الأسماء إذا كانت مضافـــة إلى شيء، وكان الاعتماد في الخبر الثاني، أُخبر الخبر الثاني وترك الإخبـــار عن الأول، وأغنى الإخبار عن الثاني عن الإخبار عن الأول. قالوا فـــالمعنى : وأزواج الذين يتوفون يتربصن. وأنشد الفراء:

لَعَلِّيّ إنْ مالَتْ بِيَ الرِّيحُ مَيْلَةً ... عَلى ابْنِ أَبي ذَبّانَ أَنْ يَتَقَدَّما [٢]

المعنى : لعل ابن أبي ذبان أن يتقدم إليّ مالت بي الريح ميلة عليه. وهذا القول غير جائز؛ لا يجوز أن يبدأ باسم ولا يحدّث عنه؛ لأن الكـــلام إنمـــا وضـــع للفائدة، فما لا يفيد فليس بصحيح، وهو أيضًا من قولهم محال؛ لأن الاسم إنمـــا يرفعه اسم إذا اُبتدئ مثله، أو ذُكر عائد عليه، فهذا على قولهم باطل؛ لأنه لـــم يأت اسم يرفعه ولا ذكر عائد عليه. والذي هو الحق في هذه المسالة عندي أن ذكر (الّذينَ) قد جرى ابتداء، وذكـــر الأزواج قـــد جـــرى متصـــلاً بصلـــة (الّذينَ) فصار الضمير الذي في (يَتَرَبَّصنْنَ) يعود على الأزواج مضافات إلـــى

---

(١) معاني القرآن ١/١٥٠، ١٥١.

(٢) رواية الزجاج (أن يتقدما) تخالف رواية (أن تتندما) التى ذكرها الطبري في تفسيره ٥/٧٧، وأبو حيان في البحر المحيـــط ٢/٢٢٢، وابن منظور في اللسان ١/٣٦٩، وابن سيده في المخصص ١٣/١٧٤.

(الّذِينَ)؛ كأنك قلت : يتربصن أزواجهم، ومثل هذا من الكلام قولـك : الـذي يموت ويخلف ابنتين ترثان الثلثين، المعنى : ترث ابنتاه الثلثين. [١]

والواضح من كلام الزجاج رفضه لرأي الفراء، والسبب في ذلـك أن (الّذِينَ) اسم موصول مبتدأ، و (يُتَوَفَّوْن) صلته، وجملة (يَتَرَبَّصْنَ) خبر، وليس بها رابط؛ لأن نون النسوة لا تعود على (الّذِينَ)، فعدم وجود الرابط الذي يعود على المبتدأ جعل الوجه الذي ذهب إليه الفـراء مرفوضـاً عنـد الزجـاج، والسؤال الذي يطرح في هذا المقام هو : هل يجيز الفراء في جملة الخبر عدم وجود رابط يعود على المبتدأ؟ أو لا يجيز ذلك؟ والجواب أن المستفاد من كلام الفراء أن الرابط وجوده في جملة الخـبر ضـروري، ولا يجـوز حذفـه أو الاستغناء عنه ولكن في هذه الآية لم يكن للرابط وجود؛ لأن في المعنى اكتفـاء عنه، فالاسم المضاف إليه فيه معنى الخبر، والسياق يدل على أن الخبر ليـس للذين، بل هو للأزواج، وهذا ما سوغ مجيء جملة الخبر دون رابط يعود على المبتدأ.

وقد أخذ الطبري كلام الفراء وزاده إيضاحًا، فكشف هذا الغمـوض؛ إذ قال : (فإن قال قائل : فأين الخبر عن : (الذين يتوفون)، قيل : متروك؛ لأنه لم يقصد قصد الخبر عنهم، فصرف الخبر عن الذين ابتدأ بذكرهم من الأمـوات إلى الخبر عن أزواجهم والواجب عليهن من العدة، إذ كان معروفـاً مفـهوماً معنى ما أريد بالكلام. وهو نظير قول القائل في الكلام : بعض جبتك متخرقـة في ترك الخبر عما ابتدئ به من الكلام، إلى الخبر عن بعض أسبابه، وكذلـك الأزواج اللواتي عليهن التربص، لما كان إنمـا ألزمـهن الـتربّص بأسـباب

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣١٤/١، ٣١٥.

أزواجهن، صرف الكلام عن خبر من ابتدئ بذكره، إلى الخبر عمن قصده قصد الخبر عنه).[١]

على أن الوجه الذي قال به الفراء ذكره غير واحد من النحاة كأبي عبيدة [٢]، وابن فارس [٣]، والطوسي[٤]، وأبي البقاء [٥]، وغيرهم، فهو رأي نقله النحاة.

ومعروف أن النحاة لم يتفقوا على تحديد الخبر، فسيبويه ذهب إلى أن الخبر محذوف تقديره : وفيما يتلى عليكم حكم الذين يتوفون منكم [٦]. في حين ذهب الأخفش إلى أن الخبر هو (يَتَرَبَّصْنَ) والعائد محذوف، والتقدير : يتربصن بعدهم أو بعد موتهم [٧]. أما المبرد فذهب إلى حذف المبتدأ لدلالة الكلام عليه، على أن يكون تقدير الخبر هو : أزواجهم يتربصن [٨].

والجدير بالذكر أن الزجاج اختار ما ذهب إليه المبرد دون أن يشير إلى رأي المبرد صراحة.

أما عن قول الزجاج إن الاسم إنما يرفعه اسم إذا ابتدئ به [٩]، فهذا إشارة منه إلى مسالة خلافية بين البصريين والكوفيين حول رافع المبتدأ

---

(١) تفسير الطبري، ٥٢٥/٢.
(٢) انظر : المجاز ٢٤٤/١، ٢٤٥، ٤٧/٢.
(٣) انظر : الصاحبي ٣٥٨ وما بعدها.
(٤) انظر : التبيان ٢٦٢/٢، ٢٦٣.
(٥) انظر : التبيان ١٥٧/١.
(٦) انظر : الكتاب ١٤٣/١.
(٧) انظر : معاني القرآن، ١٨٩/١.
(٨) انظر : الكامل في اللغة ٨٢٢.
(٩) انظر : معاني القرآن وإعرابه، ٣١٥/١.

والخبر؛ فالبصريون ذهبوا إلى أن المبتدأ يرتفع بعامل معنوي هو الابتداء، أما الخبر فاختلفوا في رافعه فبعضهم ذهب إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، في حين ذهب فريق آخر منهم إلى أن الخبر يرتفع بالابتداء والمبتدأ معًا، وفريق ثالث إلى أنه يرتفع بالمبتدأ، والمبتدأ يرتفع بالابتداء (١).

أما الكوفيون فذهبوا إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ. (٢)

وأعتقد أن إشارة الزجاج إلى هذا الخلاف لا تعتبر دليلاً يمكن أن نمسكه على الفراء خاصة أن الخلاف بين البصريين في تحديد رافع الخبر واضح، كما أن مثل هذا الخلاف لا أثر له في الإعراب، فهو خلاف لا طائل من ورائه.

على أننا يجب أن نقتصر في تحديد الوجه الذي ذهب إليه الفراء على السماع، لا على الفلسفة والمنطق، وأرى في نقل الفراء للشواهد، وذكر بعض النحاة لرأيه كفاية في إثبات حجته وما ذهب إليه.

---

(١) انظر : الإنصاف، ٤٤/١.

(٢) انظر : السابق.

المسألة العاشرة : إعمال (ما) وإهمالها

زعم الزجاج أن الفراء يقول إن الرفع في قوله تعالى : ﴿مَا هَـذَا بَشَرًا﴾[١] أقوى من النصب فيه، قال : (وزعم بعضهم أن الرفع في قولك : ﴿مَا هـذا بَشَرًا﴾ أقوى الوجهين. وهذا غلط؛ لأن كتاب الله، ولغة رسول الله ﷺ أقوى الأشياء، وأقوى اللغات، ولغة تميم﴿مَا هـذا بَشَرٌ﴾. ولا تجوز القراءة بها إلا برواية صحيحة. والدليل على ذلك إجماعهم على ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [٢]، وما قرأ أحدٌ ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾). [٣]

ولمعرفة رأي الفراء علينا أن نبين ما ذكره حول هذه الآية، فقد قال : (نصبت (بَشَرًا)، لأن الباء قد استعملت فيه، فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء، فلما حذفوها، أحبوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه، فنصبوا على ذلك، ألا ترى أن كل ما في القرآن أتى بالباء إلا هذا، وقوله : (ما هن أمهاتِهم). وأما أهل نجد فيتكلمون بالباء، وغير الباء، فإذا أسقطوها رفعوا، وهو أقوى الوجهين في العربية، أنشدني بعضهم :

لَشَتَّانَ مَا أَنْوِي ويَنْوِي بَنُو أَبِي ... جَمِيعًا فَما هَذانِ مُسْتَوِيانِ
تَمَنَّوا لِيَ الْمَوْتَ الّذي يشْعَبُ الْفَتى ... وَكُلٌّ فَتَىً وَالْمَوْتُ يَلْتَقِيانِ [٤]

وأنشدوني:

(١) سورة يوسف، آية ٣١

(٢) سورة المجادلة، آية ٢

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣/١٠٧، ١٠٨.

(٤) البيتان من الطويل، للفرزدق في شرح التصريح ١/١٨٠، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ٢٠١، وخزانة الأدب ٦/٢٨٣. انظر : المعجم المفصل ١٠٢٨.

رِكَابُ حُسَيلٍ أَشْهَرُ الصّيْفِ بُدَّنٍ   وَنَاقَةُ عَمْرٍو مَا يَحِلُّ لَها رَحْلُ

وَيَزْعُمُ حِسْلٌ أَنَّهُ فَرْعُ قَوْمِهِ   وَمَا أَنْتَ فَرْعٌ يَا حُسَيْلُ وَلاَ أَصْلُ (١)

وقال الفرزدق :

أَمَا نَحْن رَاؤَوا دَارِها بَعْدَ هذِهِ   يَدُ الّدهْرِ إلاّ أَنْ يَمُرّ بِها سَفْرُ (٢)

وإذا قدمت الفعل قبل الاسم رفعت الفعل واسمه، فقلت ما سمع" هذا، وما قائم" أخوك؛ لأنها إنما تقع في المنفي إذا سبق الاسم، فلما لم يكن في (ما) ضمير الاسم قبح دخول الباء، وحسن ذلك في (ليس) أن تقول : ليس بقائم أخوك؛ لأن (ليس) فعل يقبل المضمر، كقولك : لست ولسنا، ولم يكن ذلك في (ما)، فإن قلت : فإني أراه لا يمكن في (لا) وقد أدخلت العرب الباء في الفعل التى تليها(٣)، فقالوا :

لاَ بِالْحَصُورِ وَلا فِيها بِسَوّارِ (٤)

قلت : إن (لا) أشبه بليس من (ما) ألا ترى أنك تقول : عبد الله لا قائم ولا قاعد، كما تقول : عبد الله ليس قاعداً، ولا قائماً، ولا يجوز : عبد الله ما قائم ولا قاعد، فافترقتا ههنا. ولو حملت الباء على (ما) إذا وليها الفعل، تتوهم فيها ما توهمت في (لا) لكان وجهًا، أنشدتني امرأة من غنى :

---

(١) البيتان من الطويل، بلا نسبة في الإنصاف ٦٩٤/٢.

(٢) البيت من الطويل للفرزدق في ديوانه، ١٨٩. يمدح فيه بني ضبة.

(٣) أراد بالفعل الكلمة، ولذلك أنث اسم الموصول لها.

(٤) هذا عجز بيت من البسيط وصدره : مَنْ شاربٌ مُرْبِحٌ بالكاس نادمنى، وهو للأخطل في ديوانه ٧٩، وإصلاح المنطق ١٤٢، ٢٣٠، ولسان العرب ١٩٤/٤ (حصر)، (ضطر) ٣٨٥، وبلا نسبة في مجالس ثعلب ٥٧٧/١، وتذكرة النحاة ٣٣٢.

أَما وَاللَّـهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرّاً   وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلاَ الْعَتِيقِ [(١)]

فأدخلت الباء فيما يلي (ما) فإن ألقيتها رفعت، ولم يقو النصب لقلة هذا). [(٢)]

والواقع أننا إذا أنعمنا النظر في كلام الفراء لوجدنا ما ذكره الزجاج في حقه ليس صحيحاً، والدليل على ذلك ما يلي :

أولاً : لم ينكر الفراء أن القراءة التى عليها القرآن بالنصب، ودليل ذلك قوله : (نصبت بشرا)، فلو كان الفراء ينفى قراءة النصب، أو يرجح الرفع في الآية لذكر ذلك.

ثانياً : ذكر الفراء أن النصب لم يرد إلا في موضعين في القرآن، وهما : قوله تعالى : ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [(٣)]، وقوله تعالى : ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [(٤)]، ومعنى هذا أن الفراء يقر بقراءة النصب في الآيتين.

ثالثاً : عندما ذكر الفراء أن الرفع أقوى الوجهين، لم يكن يعنى بذلك خصوص الآيتين الكريمتين؛ بل كان حديثه عن أن أهل نجد، كانوا يتكلمون بالباء، وغير الباء، فإذا أسقطوها رفعوا، فالفراء يتحدث عن القياس في (ما) التى يتكلم بها أهل نجد، لذلك عبر عن كلامهم بأنه أقوى الوجهين في العربية، ولم يكن يقصد في حديثه عن الآيتين الكريمتين بشكل ما.

---

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الإنصاف ١٢١/١، ورصف المباني ١١٦، وجواهر الأدب ١٩٧، وشرح التصريح ٢٣٣/٢.

(٢) معاني القرآن ٤٢/٢ وما بعدها.

(٣) سورة المجادلة، آية ٢.

(٤) سورة يوسف، آية ٣١.

رابعاً : لا حجة للزجاج في اعتراضه على كلام الفراء؛ لأن البصريين والكوفيين متفقون على أن القياس وجه الرفع في (ما)، ولكنهم يختلفون في المنصوب بعده أيعرب خبراً، أم هو على نزع الخافض، والدليل على ذلك قول سيبويه : (وذلك الحرف (ما). تقول : ما عبد الله أخاك، وما زيد منطلقًا. وأما بنوتميم فيجرونها مُجرى أما، وهل، أي لا يعلمونها في شيء، وهو القياس؛ لأنه ليس بفعل، وليس (ما) كليس، ولا يكون فيها إضمار) [١].

ومن كلام سيبويه يتضح لنا أن القياس في (ما)، هو ما يذهب إليه بنو تميم. ولهذا السبب اعتنقه الكوفيون.

والواقع أن السبب الحقيقي الذي دفع الزجاج لأن يعترض على الفراء، ويتحامل عليه، هو ذلك الخلاف في إعمال (ما)، ويتضح لنا أن الزجاج يساير البصريين في ذلك، ويعتقد جازمًا بأن من خالف هذا فإنه مخالف لجمهور النحاة.

وقد عقد الأنباري في الإنصاف مسألة حول إعمال (ما) على لغة الحجاز وإهمالها على لغة تميم، وأن البصريين اعتنقوا مذهب أهل الحجاز، وأن الكوفيين اعتنقوا مذهب تميم، يقول : (ذهب الكوفيون إلى أن (ما) في لغة الحجاز لا تعمل في الخبر، وهو منصوب بحذف حرف الخفض. وذهب البصريون إلى أنها تعمل في الخبر، وهو منصوب بها). [٢]

---

(١) الكتاب ٥٩/١.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف، ١٦٥/١ وما بعدها.

كما نقل الشرجي الزبيدي هذا الخلاف أيضًا [١]. والواضح فيما سبق أن الزجاج اعتراض على الفراء بناءً على مذهبه البصري، والذي أراه أن ما ذهب إليه الفراء هو الصحيح؛ لأنه القياس، وهو ظاهر كلام سيبويه.

أما دعوى الزجاج بأن القراء أجمعوا على ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [٢] بالنصب، وأنه لم يقرأ أحد بالرفع، فهذا باطل، والدليل على ذلك : أن قراءة الرفع في قوله تعالى : ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ قد نقلها أكثر من واحد من النحاة والمفسرين، لغير واحد من القراء، ففي كتاب السبعة، ذكر ابن مجاهد قراءة الرفع في رواية المفضل عن عاصم، حيث قال : (قرأ عاصم في رواية المفضل : ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ رفعًا) [٣]. وقد نقلها بالرفع أيضاً كثير من النحاة كابن خالويه[٤]، والطوسي [٥]، وأبي حيان [٦]، وغيرهم. في حين نقلها القرطبي عن قارئين آخرين هما أبو معمر والسلمي.[٧]

أما قراءة (بَشَرٌ) بالضم فهي قراءة ابن مسعود، نقلها الزمخشري [٨]، وأبو حيان[٩].

---

(١) انظر : ائتلاف النصرة، ١٦٠.

(٢) سورة المجادلة، آية ٢.

(٣) السبعة، ٦٢٨.

(٤) انظر : مختصر الشواذ ١٥٤.

(٥) انظر : التبيان ٥٣٨/٩.

(٦) انظر : البحر المحيط ٣٠٤/٥، ٣٠٥.

(٧) انظر : الجامع لأحكام القرآن ٢٧٩/١٧.

(٨) انظر : الكشاف ٣١٧/٢.

(٩) انظر : البحر المحيط ٣٠٤/٥.

وعلى ضوء ما سبق نرى أن قراءة الرفع في قوله ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ قد ثبتت عن قراء ثقات، فضلاً عن أنها قراءة سبعية، وعلى هذا لا يجوز ردّها، أو الإدعاء بعدم ورودها.

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن الزجاج كان متحاملاً على الفراء، وأنه نسب إليه كلامًا لم يقله، وأنه اعترض عليه لكون المسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، والذي أراه أن الزجاج لم يكن محقاً في تعقبه للفراء لما سبق من الأدلة.

المسألة الحادية عشرة : ضمير الفصل

أنكر الزجاج قول الفراء في قوله تعالى : ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَاثًا تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ﴾ [1]، وقوع (هي) ضمير فصل بين النكرات؛ لأن ضمير الفصل لا يقع إلا بين معرفتين، وقد صرّح باسم الفراء، وشنع عليه وغلطه، قال : (وزعم الفراء أن موضع (أربى) نصب، و (هي) عماد، وهذا خطأ، (هِيَ) لا تدخل عماداً، ولا فصلاً مع النكرات، وشبهه بقوله : ﴿تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾[2] وتجدوه الهاء فيه معرفة و (أُمَّةٌ) نكرة) [3].

وما نسبه الزجاج إلى الفراء صحيح؛ حيث يذهب الفراء إلى جواز اعتبار (هِيَ) فصلاً، وذلك قوله : (وموضع (أَرْبى) نصب. وإن شئت رفعت، كما تقول ما أظن رجلاً يكون هو أفضلَ منكَ وأفضلُ منك، النصب على العماد [4]، والرفع على أن تجعل (هُوَ) اسمًا، ومثله قوله -عز وجل- ﴿تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾، فنصب ولو كان رفعًا كان صوابًا). [5]

والملاحظ على كلام الفراء أنه لم يشترط أن يكون ضمير الفصل واقعًا بين معرفتين؛ فالهاء في (تَجِدُوه) معرفة، (وأُمَّةٌ) نكرة، كما صرح الزجاج بذلك، وبهذا خالف الفراء البصريين في وجوب وقوع ضمير الفصل بين

---

(١) سورة النحل، آية ٩٢.

(٢) سورة المزمل، آية ٢٠.

(٣) معاني القرآن وإعرابه، ٢١٨/٣.

(٤) (العماد) مصطلح أطلقه على ضمير الفصل، وضمير الشأن، انظر : مدرسة الكوفة ٣١٣،٣١٤. وانظر : نحو القراء الكوفيين ٣٤١، ٣٤٢ ، والدرس اللغوي في معاني الفراء، ٩٤.

(٥) معاني القرآن ١١٣/٢.

معرفتين كسيبويه [١]، والنحاس [٢]، والخوارزمي [٣]، والباقولي [٤]، وأبي حيان [٥]، والرضي [٦]، والسيوطي [٧]، وغيرهم.

وأرى أن الذي جعل الزجاج يخطئ الفراء في هذه المسألة أنها من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. وقد عقد الأنباري فصلاً في الإنصاف، أوضح فيه رأي البصريين ورأي الكوفيين؛ فالبصريون لا يجيزون وقوع ضمير الفصل بين نكرتين، في حين جوّز الكوفيون أن يكون ضمير الفصل واقعًا بين نكرتين. [٨]

والواقع أن ثعلباً كوفي يرفض أن يكون ضمير الفصل واقعًا بين نكرتين، فهو يشترط وجوب وقوعها بين معرفتين [٩]. ولعل الذي جعل الأنباري يقرر مذهب الكوفيين اعتماداً على رأي الفراء في جواز ذلك، وكان الأحرى بالأنباري أن يستثني ثعلبًا على الأقل ولكنه لم يفعل.

وقد وهم الدكتور كاظم إبراهيم أن الفراء لم يجز وقوع ضمير الفصل بين نكرتين[١٠]، قال هذا دون أن يتعرض لقول الفراء عندما أجاز وقوع ضمير الفصل بين نكرة ومعرفة كما قال ذلك في قوله تعالى : ﴿أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ

---

(١) انظر : الكتاب ٣٩٣/٢.

(٢) انظر : إعراب القرآن ٤٠٧/٢.

(٣) انظر : التخمير، ١٦١/٢ وما بعدها.

(٤) انظر : كشف المشكلات، ٦٩٥.

(٥) انظر : ارتشاف الضرب، ٩٥١ وما بعدها.

(٦) انظر : شرح الرضي على الكافية ٦٠/٣ وما بعدها.

(٧) انظر : الهمع ٢٢٦/١ وما بعدها.

(٨) انظر : الإنصاف، ٧٠٦، ٧٠٧.

(٩) انظر : مجالس ثعلب ٥٩٣. تحقيق عبد السلام هارون.

(١٠) انظر : النحو الكوفي مباحث في معاني القرآن للفراء، ١٩٧.

﴿هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ﴾، مما يدل على أنه لم يستقص المواضع كلها التي تعـــرض لها الفراء حول ضمير الفصل.

لهذا أرى أن الفراء خالف النحاة فيما ذهب إليـــه، وأن الزجـــاج كـــان محقًا في تعقبه إياه.

المسألة الثانية عشرة : رفع اسم إن

في توجيه قوله تعالى : (هذانِ) من قوله : ﴿إِنْ هَـٰذَانِ لَسَـٰحِرَانِ﴾ (١)

قال الفراء : (ولست أشتهي على أن أخالف الكتاب، وقرأ بعضهم : ﴿إِنْ هَـٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ خفيفة(٢)، وفي قراءة عبد الله : ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى أَنْ هَـٰذَانِ سَاحِرَانِ﴾ (٣)، وفي قراءة أُبيّ ﴿إِنْ ذَانِ إِلَّا سَاحِرَانِ﴾ (٤)، فقراءتنا بتشديد (إنّ) وبالألف (٥) على جهتين :

إحداهما على لغة بني الحارث بن كعب : يجعلون الاثنين في رفعهما ونصبهما وخفضهما بالألف.

وأنشدني رجل من الأسد عنهم – يريد بني الحارث :

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ يَرَى مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا (٦)

قال : وما رأيت أفصح من هذا الأسدي، وحكى هذا الرجل عنهم : هذا خطّ يدا أخي بعينه. وذلك –وإن كان قليلاً– أقيس؛ لأن العرب قالوا : مسلمون فجعلوا الواو تابعة للضمة؛ لأن الواو لا تعرب،ثم قالوا : رأيت المسلمين فجعلوا الياء تابعة لكسرة الميم : فلما رأوا أن الياء من الاثنين لا يمكنهم كسر ما قبلها،

---

(١) سورة طه، آية ٦٣.

(٢) قرأ ابن كثير (إنْ هذانّ) بتخفيف (إنّ)، وتشديد نون (هَذانّ). انظر : الحجة لأبي علي ٢٢٩/٥، والسبعة ٤١٩.

(٣) قرأ عبد الله بن مسعود (وَأَسَرّوا النّجْوى أنْ هَذانِ سَاحِرانِ) بدون (قَالُوا). انظر : إعراب القـرآن للنحاس ٤٣/٣، والكشاف ٥٤٣/٢، والبحر ٢٥٥/٦. وانظر : معجم القراءات القرآنية ٢١١.

(٤) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٤٣/٣، والبحر المحيط ٢٥٥/٦.

(٥) قراءة (إنّ هذانِ لسَاحرانِ) بتشديد (إن) ورفع (هذانِ) قراءة مشهورة؛ عن نافع، وابن عامر، وحمزة، وعاصم، والكسائي، وشعبة وغيرهم. انظر : إعراب القرآن للنحاس، ٤٣/٣، والسبعة ٤١٩، والبحر المحيط ٢٥٥/٦.

(٦) البيت من الطويل للمتلمس في ديوانه ٣٤، والمؤتلف والمختلف ٧١، وخزانة الأدب ٤٨٧/٧، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٧٠٤/٢، وشرح المفصل ١٢٨/٣.

وثبت مفتوحاً : تركوا الألف تتبعه، فقالوا : رجلان في كل حال. وقد اجتمعت العرب على إثبات الألف في كلا الرجلين في الرفع والنصب والخفض وهما اثنان، إلا بني كنانة فإنهم يقولون : رأيت كِلَيِ الرجلين، ومررت بكلى الرجلين. وهى قبيحة قليلة، مضوا على القياس.

والوجه الآخر أن تقول : وجدت الألف من هذا دعامة وليست بلام فعل، فلما ثنيت زدت عليها نوناً ثم تركت الألف ثابتة على حالها لا تزول على كل حال؛ كما قالت العرب (الذي) ثم زادوا نونًا تدل على الجماع، فقالوا : الذين في رفعهم ونصبهم وخفضهم كما تركوا (هذان) في رفعه ونصبه وخفضه. وكنانة يقولون : اللذون).[1]

وقد تناول الزجاج قوله تعالى : ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ متعرضاً لآراء النحاة التي قيلت فيها، بما فيها توجيه الفراء الثاني الذي اختاره مصرحاً فيه باسمه، وقد اختار الزجاج أن تكون (إنّ) في قوله تعالى : ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ بمعنى (نَعَمْ) في قراءة من قرأ (إنّ) بالتشديد، وأنّ رفع (هذانِ) فيها على أنها لغة لبني كنانة يلي هذا الوجه في الجودة، قال : (وأما الاحتجاج في أن هذان بتشديد (أنّ) ورفع (هَذانِ) فحكى أبو عبيدة [2] عن أبي الخطاب - وهو رأس من رؤساء الرواة - أنها لغة لكنانة، يجعلون ألف الاثنين في الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد، يقولون : أتاني الزيدان، ورأيت الزيدان، ومررت بالزيدان، وهؤلاء ينشدون :

---

(١) معاني القرآن، ١٨٣/٢، ١٨٤.

(٢) انظر : المجاز، ٢١/٢.

فَأَطْرَقَ إِطْراقَ الشُّجَاعِ ولَوْ يَرى مَساغًا لِنا بَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَمًا (١)

وهؤلاء أيضًا يقولون : ضربته بين أذناه، ومن يشترى منى الخفان، وكذلك روى أهل الكوفة أنها لغة لبني الحرث بن كعب...... والذي عندي –والله أعلم– وكنت عرضته على عالمينا – محمد بن يزيد (٢)، وعلى : إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد القاضي فقبلاه، وذكر أنه أجود ما سمعاه في هذا، وهو أنّ، وقد وقعت موقع (نَعَمْ)، وأن اللام وقعت موقعها، وأن المعنى هذان لهما ساحران. والذي يلي هذه في الجودة مذهب بني كنانة في ترك ألف التثنية على هيئة واحدة؛ لأن حق الألف أن تدل على الاثنين، وكان حقها ألا تتغير كما لم تتغير ألف رحى وعصى. ولكن كان نقلها إلى الياء في النصب والخفض للتمييز بين المرفوع والمنصوب والمجرور). (٣)

ومن خلال نص الزجاج نجده يقر بأن رفع (هَذانِ) لغة بني كنانة، كما وجدناه ينقل عن الكوفيين هذه اللغة منسوبة إلى بني الحارث. في حين وجدنا أبا حيان ينسب هذه اللغة إلى الكسائي، وبعض بطون العرب كفزارة وبلعنبر، وبني الهجير، ومراد، وعذرة (٤)، كما نسبها السيوطي إلى همدان أيضًا (٥)، ومعنى هذا أن مجيء المثنى بالألف في حالة الرفع والنصب والجر إنما هي لغة فاشية في كلام العرب، حيث لاقت الذيوع والشيوع، والدليل على ذلك اختيار أغلب النحاة هذا الوجه كأبي عبيدة (٦)، والأخفش (٧)، وأبي زيد

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) لم أعثر على رأي للمبرد في هذه الآية فيما توافرت لدى من كتبه.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣٦٣/٣ وما بعدها.

(٤) انظر : البحر المحيط ٢٥٥/٦.

(٥) انظر : الهمع، ١٣٤/١.

(٦) انظر : المجاز، ٢١/٢.

(٧) انظر : معاني القرآن/٤٤٤.

الأنصاري [١]، والنحاس [٢]، والفارسي [٣]، وابن جني [٤]، وأبي البقـــاء [٥]، وأبي حيان [٦]، والسمين [٧]، والسيوطي [٨]، وغيرهم.

فالفراء إذن اتخذ من السماع وسيلة لتخريج الرفع في (هَــذانِ) وهـو تخريج فرضه الواقع اللغوي. على أن الزجاج تجاهل ذكر اسم الفراء الذي نقل هذه اللغة عن بني الحارث، وقد كان حريًا به أن يوجه رفع (هَذانِ) على هـذا الأساس، إذ كان أقرب إلى الواقع اللغوي، حيث إنه مدعوم بالسماع.

أما اختياره أن تكون (إِنّ) بمعنى (نَعَمْ) في قراءة من قرأ ﴿إِنّ هَـٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ بتشديد إن فهو في الواقع تأويل لا مبرر له، ولا يرقى إلى التخريج الذي ذهب إليه الفراء، إذ إن كثيراً من النحاة ردّوا هذا الوجه، على اعتبار دخول اللام في خبر المبتدأ. وإنما يجيء مثل ذلك في ضرورة الشعر. [٩]

والجدير بالذكر أن اختيار الزجاج (إنّ) بمعنى (نَعَمْ) إنما هـو اختيـار المبرد الذى صرح الزجاج باسمه، ويبدو من هذا أنهما متأثران برأي سـيبويه الذي جوّز مجيء إن بمعنى (نعم) [١٠].

---

(١) انظر : النوادر في اللغة، ٢٥٩.

(٢) انظر : إعراب القرآن، ٤٣/٣ وما بعدها.

(٣) انظر : الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني، ١٠١١ وما بعدها.

(٤) انظر : سر صناعة الإعراب، ٧٠٤/٢ وما بعدها.

(٥) انظر : التبيان، ١٤١/٢.

(٦) انظر : البحر المحيط، ٢٥٥/٦.

(٧) انظر : الدر المصون، ج ٣٥/٥، ٣٦.

(٨) انظر : الهمع، ١٣٤/١.

(٩) انظر : سر صناعة الإعراب، ٣٨٠، وكشف المشكلات ٨٣٤، ومجمع البيان للطبرسي المجلد الرابـــع، ج ١١٢/١٦، والتبيان لأبي البقاء، ١٤١/٢.

(١٠) انظر : الكتاب، ١٥١/٣، ١٦٢/٤.

أما التوجيه الثاني الذى خرج به الفراء وجه الرفع في (هَذانِ) مـع (إنّ) المشددة، فقد قاسه على (الّذينَ) الذي يأتي على هيئة واحدة في النصب والرفـع والخفض، وهو قياس جائز.

المسألة الثالثة عشرة : تكرار (إنّ)

قال الزجاج إن الفراء زعم أن قول القائل : إنّ زيداً إنه قائم رديء، وذلك دون أن يصرح باسمه أو يكنى عنه حيث قال : (قوله تعالى : ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصرى والمجوس والذين أشركوا إن الله يفصل بينهم يوم القيامة﴾ [١]. وخبر إنّ الأولى جملة الكلام مع إنّ الثانية. وقد زعم قوم أن قولك : إنّ زَيْدًا إنَّهُ قائمٌ رديء وأن هذه الآية إنما صلحت في الذي. ولا فرق بين الذي وغيره في باب إنّ، إن قلت : إنّ زيدًا إنَّهُ قائمٌ كان جيدًا، ومثله قول الشاعر :

إنَّ الْخَلِيفَةَ إنّ اللّــه سَرْبَلَهُ [٢]

وليس بين البصريين خلاف في أنّ (إنّ) تدخل على كل ابتداء وخبر، تقول إن زيدًا هو قائم وإن زيدًا إنه قائم). [٣]

والواقع أننا إذا تتبعنا كلام الفراء فسنجده مختلفًا عما أشار إليه الزجاج. حيث يقول الفراء : (قوله تعالى : ﴿ إنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا﴾ إلى قوله: ﴿وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ ثم قال : (إِنَّ اللَّهَ﴾ فجعل في خبرهم (إنّ)، وفي أول الكلام (إنَّ) وأنت لا تقول في الكلام : إنّ أخاك إنه ذاهب، فجاز ذلك لأن المعنى كالجزاء، أي من كان مؤمنًا أو على شيء من هذه الأديان ففصل بينهم وحسابهم على الله. وربما قالت العرب : إن أخاك إن الدين عليه لكثير،

(١) سورة الحج، آية ١٧.

(٢) هذا صدر بيت، وعجزه : سربال ملك به ترجى الخواتيم، وهو من البسيط لجرير في ديوانه ٦٧٢، وخزانة الأدب ٣٨٩/١٠، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، وهو بلا نسبة في أمالي الزجاجي ٦٣، ومجالس العلماء، ٢٢٣، وتذكرة النحاة ١٣٠، ولسان العرب ١٦٤/٢ (ختم).

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٤١٧/٣، ٤١٨.

فيجعلون (إن) في خبره إذا كان إنما يرفع باسم مضاف إلـــى ذكـــره، كقـــول الشاعر :

إنَّ الْخَلِيفَةَ إنّ اللّــه سَرْبَلَهُ   سَرْبالَ مُلْكٌ بِهِ تُرْجى الْخَواتِيمُ

ومن قال هذا لم يقل : إنك إنك قائم، ولا يقول : إن أباك إنه قائم؛ لأن الاسمين قد اختلفا، فحسن رفض الأول، وجعل الثـــاني كأنـــه هـــو المبتـــدأ، فحســـن للاختلاف، وقبح للاتفاق). [1]

والنص الذي ذكره الفراء يشير إلى أمور منها :

أولاً : أنه يرى جواز القياس على مثل قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ ﴾،لأن المعنى فيه كـــالجزاء، أي كالشرط، فهذا جائز عنده بشرط أن يكون المعنى فيه متضمناً الشرط.

ثانيًا : يشترط الفراء لجواز جعل (إنَّ) وما في حيزها في خبر (إنَّ) وهـــو إذا كان في خبرها ضمير يعود على المبتدأ، أى على اسم إنّ، كمـــا فـــي قـــول العرب: إنّ أَخاكَ إِنَّ الدَّيْنَ عَلَيْهِ لَكَثِيرٌ، ويتضح هذا أكثر في البيت الذي ذكره، فكلمة (سَرْبَلَهُ) فيها ضمير يعود على (الخَليـفة)، وهو اسم (إنّ) -كما تـــرى- ولكنه يجعل هذا التركيب أقل اطرداً من التركيب الذي يتضمن معنى الشرط.

ثالثًا : لا يجيز الفراء قول : إنك إنك قائم، لأن اسم (إن) الواقعة في خبر (إن) تشبه اسم إن، فلا يجوز هنا مثل هذا التركيب، وإنمـــا جـــاز قـــول الشـــاعر

---

(١) معاني القرآن ٢/٢١٨.

للاختلاف الواقع في اسم (إنّ) الواقعة في خبر (إنّ) الأولى. وهو ما جعله تركيبًا جائزًا عنده، والاتفاق والاختلاف إنما كانا في اللفظ.

ولنا أن نسأل الفراء، أما نجد في قول القائل : إن أباك إنه قائم، اختلافًا في اللفظ بين اسم (إن) الثانية واسم (إن) الأولى؟ أما يوجد في جملة (إن) الثانية ضمير يربطها بـ (إن) الأولى؟ والواقع أننا نستنتج مما سبق أن الفراء متناقض في كلامه، وأن الزجاج كان محقًا فيما ذهب إليه.

خاتمة الفصل الأول

المقدمات والجملة الاسمية

ذكرت فى هذا الفصل تعقبات الزجاج للفراء، وقد بلغت ثلاثة عشر تعقبًا، وقد رتبتها على ترتيب ابن مالك فى ألفيته، وقد تفاوت الأسباب التى جعلت الزجاج يتعقب الفراء فنذكرها بما يلى :

أولاً : تعقبات كانت بسبب الخلاف بين البصريين والكوفيين، ويندرج تحت هذا السبب سبع مسائل، وهى : الثالثة صـ ٢٢، والرابعة صـ ٢٦، والخامسة صـ ٣٢، والسابعة صـ ٤١، والثامنة صـ ٤٥، والعاشرة صـ ٥٢، والحادية عشرة صـ ٥٨.

ثانيًا : تعقبات كان تحامل الزجاج على الفراء فيها واضحًا، والدليل على ذلك أن كثيرًا من النحاة وافقوا الفراء على ما ذهب، ويندرج تحت هذا السبب ثلاث مسائل وهي : الأولى صـ ١٦، والتاسعة صـ ٤٧، والثانية عشرة صـ ٦١.

ثالثًا : تعقبات وافق فيها الزجاج الفراء وهما مسألتان : الثانية صـ ١٨، والسادسة صـ ٣٦.

رابعًا : تعقبات كان الزجاج فيها محقًا، لأن الفراء كان متناقضًا فى كلامه، ويأتي تحت هذا العنوان مسألة واحدة وهي الثالثة عشرة صـ ٦٦.

فهذه جملة من التعقبات التى ذكرتها، وأوضحت من خلالها الأسباب التي جعلت الزجاج يتعقب فيها الفراء.

والذي نلاحظه من هذا الفصل أن التعقبات بسبب الخـــلاف المذهبـــي كثيرة، وأن التحامل من الزجاج على الفراء كانت أقل، في حين كانت موافقـــة الزجاج للفراء في مسألة واحدة.

وقد كان الزجاج محقًا في مسألة واحدة.

الفصل الثاني

الجملة الفعلية ومكملاتها

المسألة الأولى : قراءة (نُتَّخَذَ) بضم النون

انتقد الزجاج قراءة أبي جعفر المدني ببناء (نُتَّخَذَ) من قوله تعالى : ﴿قالوا سُبحانَكَ مَا كانَ يَنبَغِي لَنا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِياءَ﴾ (١) لما لم يسم فاعله، فهي عند أكثر النحويين خطأ، قال ذلك وهو يرد على الفراء، الذي قسا عليه وعنف في رده؛ حيث قال : (وقرأ أبو جعفر المدني وحده : ﴿قالوا سُبحانَكَ مَا كانَ يَنبَغِي لَنا أَنْ نُتَّخَذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِياءَ﴾. بضم النون على ما لم يسم فاعله، وهذه القراءة عند أكثر النحويين خطأ (٢) وإنما كانت خطأ؛ لأن (مِنْ) إنما يدخل في هذا الباب في الأسماء إذا كانت مفعولة أو لا، ولا تدخل على مفعول الحال، تقول ما اتخذت من أحد وليًا، ولا يجوز ما اتخذت أحدًا من ولي؛ لأن (مِنْ) إنما دخلت لأنها تنفي واحدًا في معنى جميع، تقول : ما من أحد قائمًا، وما من رجل محبًا لما يضره، ولا يجوز (ما رَجُلٌ مِنْ مُحِبٍّ ما يَضُرُّه). ولا وجه لهذه القراءة، إلا أن الفراء أجازها على ضعف، وزعم أنه يجعل من أولياء هو الاسم، ويجعل الخبر ما في (نُتَّخَذَ) كأنه يجعل على القلب، ولا وجه عندنا لهذا البتة، لو جاز هذا لجاز في ﴿ما مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حاجِزِينَ﴾ (٣) وما أحد عنه من حاجزين، وهذا خطأ لا وجه له فاعرفه، فإن معرفة الخطأ فيه أمثل من القراءة، والقراء كلهم يخالفون هذا منه) (٤).

والواقع أن الفراء يذهب هذا المذهب الذي ذكره الزجاج وهو يعني

---

(١) سورة الفرقان، آية ١٨.

(٢) رفض بعض النحاة قراءة الضم في (نُتَّخذ)، ومنهم عيسى بن عمر وأبو عمرو. انظر : إعراب القرآن للنحاس ١٥٤/٣، ١٥٥.

(٣) سورة الحاقة، آية ٤٧.

(٤) معاني القرآن وإعرابه، ٦٠/٤، ٦١.

بقوله أن يكون (مِنْ أَوْلِياءَ) هو المفعول الأول في الأصل، وأن يكون الضمير المستكن في (نُتّخَذَ)، نائب فاعل مقدرًا بالمفعول الثاني، لأن (نُتَّخَذَ) تتعدى إلى مفعولين في بعض استعمالاتها [١]، وذلك قول الفراء : (والقراء مجتمعة على نصب النون في (نَتّخذ) إلا أبا جعفر المدني فإنه قرأ (أَنْ نُتَّخَذَ) بضم النون (مِنْ دُونِكَ) فلو لم تكن في الأولياء (مِنْ) كان وجهًا جيدًا، وهو على شذوذه وقلة من قرأ به قد يجوز على أن يجعل الاسم [٢] في (مِنْ أَوْلِياءَ)، وإن كانت قد وقعت موقع الفعل [٣]، وإنما آثرت قول الجماعة؛ لأن العرب تدخل (مِنْ) في الأسماء لا في الأخبار، ألا ترى أنهم يقولون ما أَخَذْتُ مِنْ شَيْءٍ، وما عِنْدِي مِنْ شَيْءٍ، ولا يقولون : ما رَأَيْتُ عَبْدَ اللّهِ مِنْ رَجُلٍ، ولو أرادوا ما رأيت عبد الله فجعلوا عبد الله هو الفعل جاز ذلك، وهو مذهب أبي جعفر المدني) [٤].

وكما نلاحظ فإن الفراء لا يجعل ذلك جائزًا في كل حال، بل هو شاذ وقليل، على أننا ينبغي أن نشير إلى أن الفراء إنما أجاز ذلك لأن القراءة وردت بجوازه على الرغم من كونها تخالف القياس عنده، ولا نستغرب أن يقرر الفراء ذلك، فهو يحترم كل القراءات ما دامت موافقة للعربية، على أنه يجيز كثيرًا من القراءات التى ظاهرها اللحن، ويلتمس لها وجهًا، ويؤكد هذا القول الدكتور محمد سعد السيد، حيث يقول : (وكان الفراء يلتمس للقراءة وجهًا يخرجها عليه لغة – وإن كان في ظاهرها اللحن – ما وجد إلى ذلك

(١) انظر : الكشاف ٨٦/٣.

(٢) الاسم مصطلح قصد به الفراء المفعول الأول. وقد توهم محقق المعاني حينما فهم أن المقصود به المفعول الثاني، وهذا خطأ. انظر : الدرس اللغوي في كتاب معاني القرآن للفراء. د. محمد سعد السيد، ٦٥/ ٦٦.

(٣) الفعل مصطلح يقصد به الفراء المفعول الثاني. انظر : : المصدر السابق ٩٧، ٩٨.

(٤) معاني القرآن، ٢٦٤/٢.

سبيلاً..، ومن ثم رأيناه يجيز القراءة وإن جاءت على لغة شاذة نادرة في تركيبها) (١).

والفراء الذي حاول أن يوجه قراءة أبي جعفر المدني بضم النون في (نُتَّخَذ)، قد نلتمس له العذر في ذلك؛ لأن القراءات لم تصنف بعد، فلم تكن هناك قراءات متواترة سبعية، ولا قراءات شاذة، إذ إن ابن مجاهد هو أول من صنفها، وهو متأخر عن الفراء بنحو مائة وعشر سنين تقريبًا، فلذلك كان الفراء يأخذ بالقراءات دون النظر إلى تصنيفها، حيث إن القراءات لم تصنف بعد.

على أننا ينبغي أن نشير إلى أن كثيرًا من النحاة خرّج هذه القراءة -على الرغم من شذوذها- ومن هؤلاء ابن جني؛ الذي خرّجها على أن (أَوْلِياءَ) حال و (مِنْ) زائدة لمكان النفي، كقولك : اتخذت زيدًا وكيلاً، فإن نفيت قلت : ما اتخذت زيدًا من وكيل (٢)، كذلك فعل ابن مالك حينما جعل (مِنْ) زائدة في الحال شذوذًا (٣)، أما ابن هشام فقد جعل هذه القراءة شاهدًا لشذوذ دخول (مِنْ) على المفعول الثاني في باب ظن. (٤)

ويثبت لنا مما سبق أن كثيرًا من النحاة خرج قراءة أبي جعفر بضم نون (نُتَّخَذ) تخريجات مختلفة، وفي هذا كفاية للرد على الزجاج الذي زعم أن هذه القراءة لا وجه لها.

---

(١) الدرس اللغوي في كتاب معاني القرآن للفراء، ١٤٤، ١٤٥.

(٢) انظر : المحتسب، ١١٩/٢، ١٢٠.

(٣) انظر : شرح التسهيل ١٣٩/٣، ١٤٠.

(٤) انظر : المغني ٣٥٩/١.

وأما قول الزجاج إن القراء كلهم يخالفون هذه القراءة، وإن أبا جعفر وحده من قرأ بها فلا حجة له أيضًا؛ لأنها ثبتت عن قراء كثر كأبي الدرداء، وزيد بن ثابت، وأبي رجاء، ونصر بن علقمة، وزيد بن علي، وأبي بشر، ومجاهد، وغيرهم. (١)

(١) انظر : في ذلك مختصر شواذ القرآن ١٠٥، والمحتسب ١١٩/٢، ومعجم القراءات القرآنية ٣٩٩/٣.

المسألة الثانية : إنابة غير المفعول به

لا يجيز الزجاج إنابة الجار والمجرور أو الظرف أو المصدر محل الفاعل مع وجود المفعول به في الجملة، إذ لا بد من إنابته مع وجوده دون غيره، فهو أولى من غيره، قال هذا وهو يرد على الفراء، عندما تعرض لقوله تعالى : ﴿وَكَذَٰلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ (١) حيث قال : (الذي في المصحف بنون واحدة كتبت؛ لأن النون الثانية تخفى مع الجيم، فأما ما روي عن عاصم بنون واحدة فلحن لا وجه له؛ لأن ما لا يسمّى فاعله لا يكون بغير فاعل، وقد قال بعضهم : نُجِّيَ النجّاء والمُؤْمنينَ، وهذا خطأ بإجماع النحويين كلهم، لا يجوز ضُرِب زيدًا، تريد ضُرِب الضربُ زيدًا؛ لأنك إذا قلت ضُرِب زيدٌ فقد علم أنه الذي ضربه ضربٌ فلا فائدة في إضماره، وإقامته مع الفاعل. ورواية أبي بكر ابن عياش في قوله (نُجِّيَ المؤمنين) يخالف قراءة أبي عمرو (نُنْجِي) بنونين).(٢)

والواقع أن الفراء يجيز إنابة غير المفعول محل الفاعل مع وجود المفعول به معتمدًا على رواية عاصم في قوله (نُجِّيَ) (٣) بنون واحدة مع نصب (المُؤْمِنِينَ) موجها إياها بما يناسب رأيه، حيث يقول : (وقد قرأ عاصم -فيما أعلم- (نُجِّيَ) بنون واحدة ونصب (المؤمنين) كأنه احتمل اللحن، ولا نعلم لها جهة إلا تلك؛ لأن ما لم يسم فاعله إذا خلا باسم رفعه، إلا أن يكون أضمر المصدر في (نُجِّيَ) فنوى به الرفع، ونصب (المُؤْمِنِينَ) فيكون

---

(١) الأنبياء، آية ٨٨.

(٢) معاني القرآن وإعرابه، ٤٠٣/٣.

(٣) انظر : قراءة عاصم (نُجِّيَ) بنون واحدة في كتاب السابعة لابن مجاهد ٤٣٠.

كقولك : ضُرِب الضربُ زيدًا ثم تكنى عن الضرب فتقول : ضُـرِب زيـدًا وكذلك نُجِّيَ النجاءُ المؤمنينَ). (١)

ويمكننا أن نناقش كلام الزجاج بما يلي :

أولاً : وصف قراءة عاصم بأنها لحن، والحال أنها رويت عن مجموعة من القراء هم : ابن عامر، وعاصم، وشعبة، وأبو عبيد (٢)، فهي قراءة سبعية، ومع ذلك ردّها محتجًا بأنها تخالف قراءة أبي عمرو (نُنْجي) بنونين.

وكلام السمين الحلبي أبلغ رد على قول الزجاج؛ إذ يقول : (وهذه القراءة متواترة ولا التفات إلى من طعن على قارئها، وإن كان أبو علي قال هي لحن، وهذه جرأة منه قد سبقه إليها أبو إسحاق الزجاج). (٣)

ثانيًا : ظاهر كلامه يدل على أن سبب رفضه لما ذهب إليه الفراء هو ردّ مذهبي، يدل عليه قول الزجاج نفسه، ويدل عليه أيضًا ما ذهب إليه البصريون من عدم جواز إنابة غير المفعول محل الفاعل مع وجوده، ففي ائتلاف النصرة ذكر الزبيدي أن الكوفيين أجازوا إنابة غير المفعول محل الفاعل مع وجوده، في حين منعه البصريون. (٤)

ثالثًا : أما كلام الزجاج عن إجماع النحويين فهو ليس في محله؛ فقد عزا ابن جني إلى الأخفش قوله بجواز إنابة غير المفعول به محل الفاعل مع وجود

---

(١) معاني القرآن، ٢/٢١٠.

(٢) انظر : تفسير الطبري ١٧/٨٥، والتفسير الكبير ٢٢/٢١٧، وإعراب القرآن للنحاس، ٢/٣٨١، وإملاء ما من به الرحمن للعكبري، ٢/٧٤، والبحر المحيط ٦/٣٣٥، والتبيان للطوسي : ٧/٢٤٣.

(٣) الدر المصون، ٤/١٠٥.

(٤) انظر : ائتلاف النصرة، ٧٧ وما بعدها.

المفعول به على الحقيقة، وذلك بشرط تقدم غير المفعول على المفعول به في الجملة، يقول ابن جني : (وأجاز أبو الحسن ضُرِب الضربُ الشديدُ زيدًا، ودُفِع الدفعُ الذي تعرف إلى محمد دينارًا، وقُتِل القتلُ يوم الجمعة أخاك، ونحو هذه المسائل، ثم قال : هو جائز في القياس، وإن لم يرد به الاستعمال، فإن قلت : فقد قال :

وَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جِروَ كَلْبٍ   لسُبَّ بِذلِكَ الجِرْوِ الكِلابا [(١)]

فأقام حرف الجر ومجروره مقام الفاعل وهناك مفعول به صحيح، قيل هذا من أقبح الضرورة، ومثله لا يعتد أصلاً، بل لا يثبت إلا محتقرًا شاذًا) [(٢)].

والواقع أن ما ساقه الكوفيون [(٣)] من حجج يكفي لإثبات جواز إنابة غير المفعول به مع وجوده، ولا أرى أفضل من كلام الرضي في هذا الموضوع، حيث قال : (والأولى أن يقال : كل ما كان أدخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به، فهو أولى بالنيابة، وذلك إذن اختياره) [(٤)].

أما ما يؤخذ على الفراء والزجاج فهو عدم توجيهم قراءة (نُجِّيَ) بنون

---

(١) البيت من الوافر. وهو لجرير في الخزانة ١/٣٣٠، ولم أقع عليه في ديوانه. وهو بلا نسبة في الخصائص ١/٣٩٧، وشرح المفصل ٧/٧٥، وهمع الهوامع ١/١٦٢. وقد استشهد به الكوفيون وبأبيات أخرى، فضلاً عن قراءات أخرى على جواز إنابة غير المفعول به مقام الفاعل مع وجود المفعول به في حين تأولها البصريون بما يناسب وجهة نظرهم، وهي تأويلات لم تخل من تعسف. انظر : في أصول العربية. أ. د. أحمد علم الدين صـ ١٥٠.

(٢) الخصائص، ١/٣٩٧.

(٣) استشهد الكوفيون على جواز إنابة غير المفعول به مع وجوده بقول الشاعر :

لَمْ يُعْنَ بِالعَلْياءِ إلاّ سَيِّدًا   وَلاَ شَفى ذَا الغَيِّ إلاّ ذو هُدَى

وبقول الشاعر :

وَإِنَّمَا يُرضِي المُنيبُ رَبَّهُ   مادامَ مَعنِيًا بِذِكْرٍ قَلْبُهُ

وبأبيات أخرى إلى جانب قراءة عاصم بضم النون في (نُنجِي).

(٤) شرح كافية ابن الحاجب، للرضي ١/١٩١.

واحدة، فالفراء ذكر أن كتابتها بنون واحدة؛ لأن النون الأولى متحركة والثانية ساكنة، فلا تظهر الساكنة على اللسان، فلما خفيت حذفت. وهذا ضعيف من وجهين : أن النون الثانية أصل، وهي فاء الكلمة، فحذفها لا يجوز، والثاني أن حركة النون الأولى غير حركة النون الثانية فلا يستثقل الجمع بينهما. [١]

أما توجيه الزجاج فوجه الضعف فيه أن الجيم ليست مما تدغم في النون[٢]. إذ إن بُعد المخرج بين الحرفين سبب لعدم جواز إدغامها، وقد ذكر الأستاذ الدكتور أحمد مختار أن اللغويين اشترطوا لتحقق الإدغام أن يكون الصوتان المختلفان متقاربين، بأن يكونا من مخرج واحد أو مخرجين متلاصقين [٣]. وهذا بطبيعة الحال لا يكون بين النون والجيم. [٤]

ومن العرض السابق نرى أن الزجاج قد تحامل على الفراء وعلى القراء دونما مبرر واضح وسليم، على الرغم من وجاهة رأي الفراء والكوفيين.

---

(١) انظر : التبيان لأبي البقاء العكبري ٢/١٦٥.

(٢) انظر : الدر المصون للسمين الحلبي، ٥/١٠٦.

(٣) انظر : دراسة الصوت اللغوي، ٣٣٣.

(٤) انظر : المقتضب، ١/٢١٤ وما بعدها.

المسألة الثالثة : النصب على نزع الخافض

(١) نصب قبضته

وفي قوله تعالى : ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [١] يرى الزجاج أن قراءة (مَطْوِيّاتٍ) بالنصب صحيحة، وهي منصوبة على الحال، لكنه يعترض على قراءة النصب في (قَبْضَتُهُ)، ويرد بذلك على الفراء الذي جوّز أن يكون (قَبْضَتُهُ) منصوبًا، قال الزجاج : (أكثر القراءة رفع مطويات على الابتداء والخبر، وقد قرئت : (والسّماواتُ مَطْوِيّاتٍ) بكسر التاء على معنى والأرض جميعًا والسماوات قبضته يوم القيامة. و(مَطْوِيّاتٍ) منصوب على الحال. وقد أجاز بعض النحويين : (قَبْضَتَهُ) بنصب التاء، وهو لم يقرأ به أحد، ولا يجيزه النحويون البصريون، لا يقولون : زيد قبضتَك، بنصب التاء على معنى في قبضتك، ولو جاز هذا، لجاز زيدٌ دارَك يريدون : زيد في دارك) [٢].

وبالرجوع إلى معاني القرآن للفراء نجد قول الزجاج فيه صحيحًا؛ إذ يقول : (ترفع القبضة، ولو نصبها ناصب، كما تقول شهرُ رمضان انْسِلاخَ شعبانَ، أي هذا في انسلاخِ هذا). [٣]

وقراءة (مَطْوِيّاتٍ) بالنصب معزوة إلى عيسى بن عمر، والجحدري، وهي قراءة صحيحة؛ لأنها وافقت رسم المصحف، ووافقت العربية، وقارئها ثقة، فعلى هذا كان قبول الزجاج لهذه القراءة أمرًا بديهيًا، فهو كثيرًا ما يصرح بقبول هذه القراءات لهذه الأسباب، إذ يقول : (قال شيوخنا من أهل العلم :

---

(١) الزمر، آية ٦٧.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣٦١/٤، ٣٦٢.

(٣) معاني القرآن، ٤٢٥/٢.

القراءة سنة متبعة، ولا يرون أن يقرأ أحد بما يجوز في العربية إذا لم تثبت به رواية). (١)

أما سبب رفضه النصب في (قَبْضَتَهُ) فهو يرجع إلى أمرين هما :

الأول : عدم ورود قراءة تؤيد وجه النصب في (قَبْضَتُهُ)، وهـذا يعنـي أنـه يرفض القراءة الواردة عن الحسن البصري بنصب (قَبْضَتَهُ). (٢)

الثاني : عدم موافقة وجه النصب في(قبضتُه) لرأيه، ورأي البصريين، وأرى أنه السبب الأقوى الذي جعل الزجاج يغلط الفراء ويشنع عليه؛ فالبصريون يرفضون نصب (قَبْضَتَهُ)، إذا لا بد من وجود (في)؛ لأنها ظرف مختص، أما الكوفيون فيرون جواز نصب (قَبْضَتَهُ)، ولعل اعتماد الفراء والكوفيين على جواز ذلك إنما كان على القراءة الواردة بنصب (قَبْضَتَهُ)، إذ جاء في اللسان أن ثعلبًا روى القراءة عن بعض الكوفيين.(٣)

ورأي الفراء وإن كان مرجوحًا إلا أن بعض النحويين كالزمخشري وافقهم على نصب (قَبْضَتَهُ) على أنها ظرف شبه بالمبهم. (٤)

والواقع أن كلام الفراء عن جواز النصب في (قَبْضَتُهُ) ردّه كثير من النحاة كالعكبري (٥)، وابن مالك (٦)، والسيوطي (٧)، وغيرهم.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه، ١١٦/٤.

(٢) انظر : إعراب النحاس ٢٢/٤، وإملاء ما من به الرحمن ١١٦/٢، والبحر المحيط ٤٤٠/٧، وإتحاف فضلاء البشر، ٤٣٢/٢.

(٣) انظر : اللسان : مادة (قبض).

(٤) انظر : الكشاف، ٤٠٩/٣.

(٥) انظر : التبيان، ٣٢١/٢.

(٦) انظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ١٩٦/٢، ١٩٧.

(٧) انظر : الهمع، ١١٢/٢، ١١٣.

وفي هذا التعقب يتضح لنا منهج الزجاج والفراء في الاعتماد على المرويات بشكل عام؛ فالزجاج والبصريون يرفضون كثيرًا من المرويات خاصة إذا خالفت آراءهم، أما الفراء والكوفيون فإنهم توسعوا في الاستشهاد بالمرويات، وأجازوا كثيرًا من القراءات، وبنوا على أساسها أحكامهم في الوقت الذي رفض البصريون مثل هذه القراءات، وهذا ما فعله الزجاج في قراءة النصب في (قَبْضَتَه).

(٢) نصب محياهم ومماتهم

ذكر الفراء جواز نصب (مَحْياهُمْ ومَماتَهُمْ) من قوله تعالى : ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتَهُمْ ﴾ (١)، على أن يكون وجه النصب في (مَحْياهُمْ ومَماتَهُمْ) (٢) إسقاط حرف الجر (في)؛ أي أنهما ظرفا زمان، والتقدير : سواء في محياهم ومماتهم، قال : (لو نصبت المحيا والممات كان وجهًا تريد أن تجعلهم سواء في محياهم ومماتهم). (٣)

وقد تعرض الزجاج لرأي الفراء هذا دون أن يصرح باسمه، متفقًا معه على نصب (مَحْياهُمْ ومَماتَهُمْ) غير أنه خالف الفراء في تخريجه، وذهب إلى أن نصب مَحْياهُمْ ومَماتَهُمْ على البدل من الهاء والميم في (نَجْعَلَهُمْ)، قال : (ومن نصب مَحْياهُمْ ومَماتَهُمْ، فهو عند قوم من النحويين سواء في محياهم وفي مماتهم، ويذهب به مذهب الأوقات، وهو يجوز على غير ذلك أن تجعله بدلاً من الهاء والميم، ويكون المعنى : أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعل محياهم ومماتهم سواء كالذين آمنوا وعملوا الصالحات، أي : كمحيا الذين آمنوا وعَمِلُوا الصالحاتِ ومماتهم). (٤)

ونلاحظ أن الزجاج يتفق مع الفراء على نصب (مَحْياهُمْ ومَماتَهُمْ)، لكنه يختلف معه على تخريج النصب فيهما. ولم يوضح الزجاج سبب منعه لما ذهب إليه الفراء.

---

(١) سورة الجاثية، آية ٢١.

(٢) نصب محياهم ومماتهم، وردت عن الأعمش، وعيسى بن عمر، وابن عمر، انظر : التبيان ٢٥٧/٩، والكشاف ٥١٢/٣، وإملاء ما من به الرحمن ١٢٥/٢، والبحر ٤٧/٨.

(٣) معاني القرآن ٤٧/٣.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٤٣٣/٤.

والواقع أن ما ذهب إليه الفراء أجازه عدد غير قليل من النحاة كالطبري[١]، والنحاس [٢]، والباقولي [٣]، والزمخشري [٤]، والعكبري [٥]، والهمداني [٦]، وأبي حيان [٧]، والسمين[٨]، وغيرهم.

فما ذهب إليه الفراء قبله أكثر النحاة، بل إن بعضهم خرج قراءة الأعمش بنصب (مَحْياهُمْ وَمَماتَهُمْ) على أنهما ظرفا زمان، كأبي حيان [٩]، والقرطبي [١٠]. وعلى هذا فلا حجة للزجاج في عدم تجويزه نصب (محياهم ومماتهم) على أنهما ظرفا زمان، وأحسب أن ما فعله الزجاج يدل على المبالغة في منعه رأي الفراء، والدليل على ذلك أنه لم يذكر سببًا واحدًا يؤيد سبب منعه.

أما نصب (مَحْياهُمْ وَمَماتَهُمْ) فهي قراءة وردت عن الأعمش، وعيسى بن عمر وابن عمر. لذا قبل الفراء والزجاج وجه النصب فيهما، ولكنهما اختلفا في تخريجهما كما مر.

---

(١) انظر : تفسير الطبري ٢٦٠/١١، ٢٦١.
(٢) انظر : إعراب القرآن ١٤٦/٤.
(٣) انظر : كشف المشكلات ١٢٣٠.
(٤) انظر : الكشاف ٥١٢/٣.
(٥) انظر : التبيان ٣٥٤/٢.
(٦) انظر : الفريد ٢٨٤/٤.
(٧) انظر : البحر ٤٨/٨.
(٨) انظر : الدر المصون ١٢٩/٦.
(٩) انظر : البحر ٤٨/٨.
(١٠) انظر : الجامع لأحكام القرآن ١١٠/١٦.

المسألة الرابعة : المفعول معه

يقرر الفراء نصب (وَشُـركاءكُمْ) مـن قولـه : ﴿وَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ (١) بفعل مضمر، وهو ادعـوا شـركاءكم. يقـول : (وقولـه : فأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ) والإجماع : الإعداد والعزيمة على الأمر، ونصبت الشركاء بفعل مضمر؛ كأنك قلت : فأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وادعوا شُرَكَاءَكُمْ. وكذلـك هي في قراءة عبد الله (٢). والضمير ها هنا يصلح إلقاؤه، لأن معناه يشاكل مـا أظهرت، كما قال الشاعر :

ورأيتُ زوجَكَ في الوَغى مُتَقَلِّدًا سيفًا ورُمْحا (٣)

فنصبت الرمح بضمير الحمل، غير أن الضمير صلح حذفـه لأنـهما سلاح يعرف ذابذا، وفعل هذا مع فعل هذا). (٤)

ولكن هذا الكلام لم يرض به الزجاج، فراح يشنع على الفراء والقـراء، فقال : (زعم القراء أن معناه : فأجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم. وهذا غلـط؛ لأن الكلام لا فائدة فيه، لأنهم إن كانوا يدعون شركاءهم لأن يجمعوا أمرهـم فالمعنى : فأجمعوا أمركم مع شركائكم، كما تقول : لو تركت الناقة وفصيلـها لرضعها، المعنى : لو تركت مع فصيلها لرضعها. ومن قرأ (وَشُـرَكَاؤُكُمْ) (٥)

---

(١) سورة يونس، ٧١.

(٢) هذه القراءة ذكرها الفراء عن عبد الله بن مسعود، وهي قراءة مروية عن أبيّ. انظـر : التبيـان للطوسـي ٤٠٩/٥، والكشاف ٢٤٥/٢. والبحر ١٧٩/٥.

(٣) البيت من مجزوء الكامل لابن الزبعري في ديوانه/٣٢، والمقتضب ٥١/٢، وشرح شواهد الإيضـاح ١٨٢، وشـرح المفصل ٥٠/٢.

(٤) معاني القرآن، ٤٧٣/١.

(٥) قراءة (وَشُرَكَاؤُكُمْ) بالضم رواها أبو عمرو، ويعقوب، وأبو عبد الرحمن السلمي، والحسن، وابن أبي إسحاق، وسـلام، انظر : تفسير الطبري ٩٩/١١، والمحتسب ٣١٤/١، والتبيان ٤٠٩/٥، والكشاف ٤٥/٢، والبحر ١٧٩/٥.

جاز أن يعطف به على الواو؛ لأن المنصوب قد قوّى الكلام. ولو قلت لو تركت اليوم وزيدٌ لعلمت جاز، ولو قلت لو تركت وزيدٌ لقبح؛ لأنك لا تعطف على الضمير المرفوع حتى تقوّى المرفوع بلفظ معه. ومن قرأ (وَشُـرَكَاءَكُمْ)، في قوله (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ) بوصل الألف فنصبه على ضربين : العطف على الأمر، المعنى فأجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم، ويكون فأجمعوا مع شركائكم أمركم). [١]

وعلى هذا يجيز الزجاج إعراب (وَشُرَكَاءَكُمْ) عطفًا على (أَمْرَكُـمْ)، أو على أنه مفعول معه.

والذى أراه أن الزجاج متحامل على الفراء في ردّه، وهذا ما جعله يقع في الخلط والاضطراب، للأسباب التالية :

أولاً : أراد تخطئة الفراء لأي سبب، وهذا يمثل شدة التعسف ضد الفـراء؛ إذ إن رأي الفراء لا يعتبر شاذًا؛ فقد ذكره كثير من النحاة [٢] ويعضده قراءة أُبيّ: (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ) [٣] وقراءة عبد الله بن مسعود التي ذكرها الفراء.

ثانيًا : يمثل تحامل الزجاج على الفراء منهجه المتناقض في التعامل مع القراءات بشكل عام؛ فهو في الوقت الذي يذكر قراءة الرفع (مع كونها شاذة

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/٢٧، ٢٨.

(٢) انظر : تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، ٢١٣، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٢٦٢، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، ١/٣٥٠، والتبيان لأبي البقاء، ١/٥٢٤.

(٣) انظر : الكشاف ٢/٢٤٥، والبحر ٥/١٧٩.

لمخالفتها المصحف) يرد قراءة أبّي، لا لشيء ولكن لأنها مذكورة عند الفراء.[١]

ثالثًا : إن ما ذهب إليه الفراء واقع في اللغة وجائز. كقول الشاعر :

ورأيت زوجَكَ في الوغى مُتَقلِّدًا سيفًا ورُمْحا

فقد ذكر أبو علي الفارسي : أي : متقلدًا سيفًا وحاملاً رمحًا، فأضمر الثاني لدلالة الأول عليه [٢] وإليه أشار ابن قتيبة أيضًا. [٣]

رابعًا : ذكر الزجاج – في أحد قوليه – جواز عطف (شركاءكم) على (أمركم)، وهذا غير جائز، لعدم جواز العطف إذ سيكون المعنى – حينئذ – فأجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم، فالإجماع جائز في المعاني لكنه غير جائز في الذوات. [٤]

أما قول الزجاج (فأجمعوا مع شركائكم أمركم) فهو وجه نص عليه أكثر النحاة [٥]؛ فقد ذهب المبرد إلى أن الواو في قوله (فأجمعوا أمركم وشركاءكم)الواو فيها بمعنى (مع)، لأنه لا يقال أجمعت قومي وشركاي. [٦] ووافقه أبو علي الفارسي. [٧]

(١) انظر : في أصول النحو، سعيد الأفغاني /٣٠.
(٢) انظر : التعليقة ٢٤٢/٤.
(٣) انظر : تأويل مشكل القرآن، ٢١٣.
(٤) انظر : التخمير ٤٠٩/١.
(٥) انظر ذلك في : التعليقة ٢٤٢/٤، وإعراب القرآن للنحاس ٢٦٢/٢، والتبيان ٢٤/١
(٦) انظر : الكامل ٣٣٤/١.
(٧) انظر : التعليقة ٢٤٢/٤.

خامسًا : أما قراءة الرفع في (وَشَرَكَاؤُكُمْ) فقد رفضها الفراء لسـبب وجيـه عنده، إذ هى تخالف المصحف، ولأن المعنى فيها ضعيف.

وغريب أمر الفراء أن يرفض مثل هذه القراءة، وهى مشـهورة وردت عن عدد غير قليل من القراء.

المسألة الخامسة : الاستثناء

(١) غير فى معنى (إلا)

أجاز الفراء أن تكون (غَيْر) منصوبة دائمًا إذا كانت في معنى (إِلّا) تَـمّ الكلام قبلها أو لم يتم، وذلك في قوله تعالى : ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾ (١) بنـــاء على سماعه من بعض العرب حيث قال : (وبعض بني أسد وقضاعة إذا كانت (غَيْر) في معنى (إلّا) نصبوها، تم الكلام قبلها أو لم يتم. فيقولون : ما جـــاءني غيَرك، وَما أَتانِي أَحَدٌ غيَركَ. قال : وأنشدني المفضل :

لَمْ يَمنَعِ الشربَ مِنْها غَيرَ أَنْ هَتَفَتْ حمامةٌ مِنْ سَحوقٍ ذاتِ أَوْ قالِ (٢)

فهذا نصب وله الفعل والكلام ناقص. وقال الآخر :

لا عَيْبَ فيها غَيْرَ شُهْلَةِ عَيْنِها كذاكَ عِتاقُ الطَّيرِ شُهْلاً عُيُونُها (٣)

فهذا نصب والكلام تام قبله).(٤)

فجاء الزجاج وذكر اسم الفراء صراحة وقال : (وأجاز بعضهم النصب في (غَيْر)، وهو جائز في غير القرآن، على النصب على الاســتثناء، وعلــى الحال من النكرة، ولا يجوز في القرآن؛ لأنه لم يقرأ به، وأجاز الفراء... مـــا

---

(١) سورة الأعراف، آية ٥٩.

(٢) البيت من البسيط لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه ٨٥، وخزانة الأدب ٤٠٦/٣، والدرر ١٥٠/٣، ولأبي قيس بـــن رفاعة في شرح أبيات سيبويه ١٨٠/٢، وشرح المفصل ٨٠/٣، وشرح شواهد المغني ٤٥٨/١، وبلا نسبة في الكتـــاب ٣٢٩/٢، وسر صناعة الإعراب ٥٠٧/٢، وشرح المفصل ٨١/٣، ولســـان العـــرب ٣٥٤/١٠، ومغـــني اللبيـــب ١٥٩/١، وهمع الهوامع ١٩/١، وشرح التصريح ١٥/١، وانظر : المعجم المفصل في شواهد النحـــو الشـــعرية ٧٥١. كما يروى البيت (نطقت) بدلاً من (هتفت) على ما سيأتي من نص الزجاج.

(٣) البيت من بحر الطويل مجهول القائل، انظر : اللسان ٣٩/٥ (غير)، و(شكل)، و(شهل)، وتاج العروس (شكل). راجـــع المعجم المفصل لشواهد العربية ١٣٠/٨.

(٤) معاني القرآن، ٣٨٢/١، ٣٨٣.

جاءني غيرَك بنصب (غَيْرَ) وهذا خطأ بيّن، إنما أنشد الخليل، وسيبويه [١] بيتًا أجازا فيه نصب (غَيْرَ) فاستشهد هو بذلك البيت واستهواه اللفظ في قولهما إن الموضع موضع رفع. وإنما أضيفت (غَيْرَ) في البيت إلى شيء غير متمكن فبنيت على الفتح كما يبنى يَوْمَ إذا أضيف إلى (إذْ) على الفتح. والبيت قول الشاعر :

لَمْ يَمنْعِ الشربَ مِنْها غَيرَ أَنْ نَطَقَتْ   حمامةٌ مِنْ غَصونِ ذاتِ أَوْ قالِ

وأكثرهم ينشده غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ، فلما أضاف غير إلى (أَنْ) فتح غير، ولو قلت : ما جاءني في غيرَك لم يجز، ولو جاز هذا لجاز : ما جاءني زيدًا) [٢].

واضح من كلام الزجاج أنه يعلل نصب (غَيْر) لإضافته إلى اسم غير متمكن، وهو على هذا يعتبرها مبنية، وليس نصبها لأنها في معنى (إلّا) كما ذهب إليه الفراء.

والواقع أن المثال الذي ذكره الزجاج ينطبق على المثال الذي ذكره الفراء؛ فغير أضيفت إلى (أَنْ)، وهو مبنى، وكذلك هو الحال في مثال الفراء الذي ذكره الزجاج، فالضمير اسم غير متمكن، بل إنّ (أَنْ) والمصدر المنسبك معه أبعد من التمكن فالمضاف إليه هو المصدر –وهو غير مبني– كما أن الخليل وسيبويه أجازا ما ذهب إليه الفراء مطلقًا، قال سيبويه : (وزعموا أن ناسًا من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع، فقال الخليل –رحمه الله :

---

(١) انظر : الكتاب، ٣٢٩/٢، ٣٣٠.

(٢) معاني القرآن وإعرابه، ٣٤٨/٢، ٣٤٩.

(هذا كنصب بعضهم (يَوْمَئذٍ) في كل موضع، فكذلك (غَـــيْرَ أَنْ نَطَقَــتْ) [١].
وإليه ذهب المبرد [٢] أيضًا.

وبناء على هذا فالزجاج خالف البصريين أيضًا، فقوله (ولو قلت علـــى هذا : ما جاءني في غيرَك لم يجز، ولو جاز هذا لجاز ما جـــاءني زيــدًا) [٣] دليل على مخالفته لهم، ودليل على تناقضه في كلامه مع الفراء.

وبناء (غَيْر) مطلقًا من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، نقلـــه الأنباري في الإنصاف، قال : (ذهب الكوفيون إلى أن (غَيْر) يجوز بناؤها على الفتح في كل موضع يحسن فيه (إلّا) سواء أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن، وذلك نحو قولهم : ما نفعني غير قيام زيد، وما نفعني غَيْرَ أن قام زيد. وذهب البصريون إلى أنها يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكن، بخلاف مـــا إذا أضيفت إلى متمكن). [٤]

وتجويز الفراء بناء (غَيْر) تم الكلام أو لم يتم يعتمد فيه على الســـماع، وقد نقل هذا من بني أسد، وقضاعة، ويعضد هذا أيضًا قول ابن خالويه : (مـــا لكُمْ مِنْ إلهٍ غَيْرَهُ، بالنصب لغة تميم) [٥]، وهذا يعني فشو هذه اللغة، ومعروف أن تميمًا وأسدًا من العرب الذين استشهد النحاة بقولهم وبلغتـــهم، كمـــا يقـــول السيوطي : (والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتدى وعنهم أخذ اللســـان العربي من بين قبائل العرب، هم : قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هـــم الذيـــن

---

(١) الكتاب، ٣٢٩/٢، ٣٣٠. تحقيق عبد السلام هارون.

(٢) انظر : المقتضب، ٤٢٢/٤، ٤٢٣.

(٣) معاني القرآن وإعرابه، ٣٤٨/٢، ٣٤٩.

(٤) الإنصاف، ٢٨٧/١.

(٥) مختصر في شواذ القرآن، لابن خالويه، ٥٠.

عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب، وفي الإعـــراب وفـــي التصريف). [١] بل إن النحاة أكثر ما بنوا قواعدهم على لغة هؤلاء كما يفـــهم من كلام السيوطي.

وأما قول الزجاج : (لأنه لم يقرأ به)، فهذا مردود بقراءة عيســـى بـــن عمر، وابن محيصن، والكسائي [٢]، وبرواية ابن خالويه في الشواذ [٣]، وكذلك نقل الزمخشري قراءة النصب أيضًا. [٤]

---

(١) المزهر، ١٢٨، وانظر : الاقتراح، ١٩.

(٢) انظر : البحر ٣٢٤/٤.

(٣) انظر : مختصر الشواذ، ٥٠.

(٤) انظر : الكشاف ٨٥/٢.

(٢) يأبى مع (إلا)

ذهب الفراء إلى أن (إِلّا) دخلت مع (يَأْبى) في الاستثناء المفرغ في قوله تعالى ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ [١]؛ لأن في (يَأْبى) شيئًا من معنى النفى ولولا النفى لما جاز دخول (إِلّا)، قال : (قوله عز وجل : ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾، دخلت (إِلّا) لأن في (أَبَيْتَ) طرفًا من الجحد [٢]، ألا ترى أنّ (أَبَيْتَ) كقولك : لم أفعل، ولا أفعل، فكأنه بمنزلة قولك : ما ذَهَبَ إلاّ زَيْدٌ. ولولا الجحد إذا ظهر أو أتى الفعل محتملاً لضميره لم تجز دخول (إِلّا)، كما أنك لا تقول : ضَرَبْتُ إِلّا أَخاكَ، ولا ذَهَبَ إِلّا أَخُوكَ. وكذلك قول الشاعر :

وهلْ لِيَ أُمٌّ غَيْرُها إِنْ تَرَكْتُها ... أَبَى اللّـهُ إلاّ أَنْ أَكُونَ لَها ابْنَما [٣]

وقال الآخر :

إِيادًا وَأَنمارَهَا الْغالِبينَ ... إلاّ صُدُودًا وإلاّ أزْوِرارًا [٤]

أراد : غلبوا إلا صدودًا وإلا ازورارًا، وقال الآخر :

وأَعْتَلُّ إلاّ كُلُّ فَرْعٍ مُعْرَقِ ... مثْلك لا يعرفُ بالتَّلَهْوُقِ [٥]

فأدخل (إِلّا)؛ لأن الاعتلال في المنع كالإباء. ولو أراد علة صحيحة لم تدخل

---

(١) سورة التوبة، آية ٣٢.

(٢) الجحد مصطلح كوفي يقابله النفي عند البصريين. انظر : مدرسة الكوفة ٣٠٩، ونحو القراء الكوفيين، ٣٤٥. وقد استخدم الفراء مصطلح النفي أيضًا خلافًا للمخزومي والمختار أحمد اللذين توهما عدم استعمال الفراء لهذا المصطلح. انظر : معاني القرآن للفراء، ١٦٦/١، ومدرسة الكوفة، ٣٠٩، ودراسة في النحو الكوفي، ٢٦٢ وما بعدها.

(٣) البيت من الطويل، وهو للمتلمس في ديوانه صـ ٣٠، والمقتضب ٩٣/٢، وبلا نسبة في الخصائص ١٨٢/٢، وشرح المفصل ١٣٣/٩.

(٤) البيت من المتقارب، ولم أهتد إلى قائله.

(٥) البيت من بحر الرجز، ولم أهتد إلى قائله.

(إِلّا)؛ لأنها ليس فيها معنى جحد، والعرب تقول : أعوذ بالله إلاّ مِنْكَ ومِنْ مِثْلِك؛ لأن الاستعاذة كقولك : اللّهُمَّ لا تفعَلَ ذا بي). [1]

أما الزجاج فقد خالف الفراء فيما قاله محتجًا عليه بأن النفي ليس له أطراف، وأن (أبيت) بمعنى كرهت، وأن إلا دخلت ولا نفي في الكلام، قال : (دخلت (إلاّ) ولا جحد في الكلام، وأنت لا تقول : ضربت إلاّ زيدًا؛ لأن الكلام غير دال على المحذوف، وإذا قلت : ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾، فالمعنى : يأبى الله كل شيء إلاّ أن يتم نوره. وزعم بعض النحويين أن في (يَأْبى) طرفًا من الجحد، والجحد والتحقيق ليسا بذي أطراف، وآلة الجحد لا، وما، ولم، ولن، وليس، فهذه لا أطراف لها ينطق بها على جمالها، ولا يكون الإيجاب جحدًا، ولو جاز هذا على أن فيه طرفًا من الجحد لجاز : كَرهتُ إِلّا أَخاك، ولا دليل ها هنا على المكروه، ما هو، ولا من هو، فكرهت مثل أبيت، إلا أن أبيت الحذف مستعمل معها). [2]

يتضح لنا من كلام الزجاج أنه فهم غير ما كان يقصده الفراء من قوله: (دخلت (إِلّا)، لأن في أبيت طرفا من الجحد، فالفراء لم يقصد أن يكون للنفي أطراف كما زعم الزجاج؛ بل أراد بقوله هذا أن في (أَبَيْتَ) شيئًا من معنى النفي، بدليل تسويته بالفعل المسبوق بحرف النفي، كلم أفعل، ولا أفعل. ودليل آخر على ذلك وهو أن الفراء لا يجيز قول القائل : ضربت إِلّا أخاك، لعدم وجود معنى النفي في مثل (ضَرَبْتُ).

---

(١) معاني القرآن ١/٤٣٣، ٤٣٤.

(٢) معاني القرآن وإعرابه، ٢/٤٤٤، ٤٤٥.

ولنا أن نسأل الزجاج لم استعمل الحذف مع (أبيت) دون (كرهت) مع أن (أَبَيْتَ) على تقديره ليس فيه معنى النفي، والجواب : إن الحذف صار مع (أَبَيْتَ) دون كرهت أو أبغضت لأن فيه معنى المنع [١]، والامتناع متضمن معنى النفي، وهو ما لاحظه الفراء بعقليته النحوية واللغوية، وهو ما سار عليه كثير من النحاة من بعده، كالنحاس [٢]، ومكي [٣]، والطوسي [٤]، وابن الشجري [٥]، والزمخشري [٦]، وأبي البقاء [٧]، والرضي [٨].

---

(١) انظر : إعراب القرآن للنحاس، والتبيان للطوسي، ٢٠٨/٥، وأمالي ابن الشجري ٢٠٨/١.

(٢) انظر : إعراب القرآن، ٢١١/٢.

(٣) انظر : مشكل إعراب القرآن، ٣٢٧/١، ٣٢٨.

(٤) انظر : التبيان/ ٢٠٨/٥.

(٥) انظر : أمالي ابن الشجري، ٢٠٨/١، ٣٩١.

(٦) انظر : الكشاف، ١٨٦/٢.

(٧) انظر : التبيان، ٤٩٣/١.

(٨) انظر : شرح الكافية، ١٣٠/٢.

المسألة السادسة : مجيء التمييز معرفة

تعقب الزجاجُ الفراء في قوله تعالى : ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ (١)، وكان مما تعقبه فيه قوله : (...وقال بعض النحويين : إن نفسه منصوب على التفسير، وقال التفسير في النكرات أكثر، نحو : طاب زيد بأمره نفسًا، وقرَّ به عينًا، وزعم أن هذه المفسرات المعارف أصل الفعل لها ثم نقل إلى الفاعل، نحو : وجع زيدٌ رأسه، وزعم أن أصل الفعل للرأس وما أشبهه، وأنه لا يجيز تقديم شيء من هذه المنصوبات وجعل (سفه نفسه) من هذا الباب. قال أبو إسحاق : وعندي أن معنى التمييز لا يحتمل التعريف؛ لأن التمييز إنما هو واحد يدل على جنس، أو خلة تخلص من خلال، فإذا عرفه صار مقصودًا قصده، وهذا لم يقله أحدٌ ممن تقدم من النحويين....) (٢) ويضيف : (والقول الجيد عندي في هذا أن سفه في موضوع جهل، فالمعنى : -والله أعلم- إلا من جهل نفسه، أي لم يفكر في نفسه، كقوله عز وجل : ﴿وَفِي أَنفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ (٣) فوضع جهل، وعدى كما عدى. فهذا جميع ما قال الناس في هذا، وما حضرنا من القول فيه) (٤).

وبالرجوع إلى معاني القرآن للفراء وجدت ما ذكره الزجاج صحيحًا حيث يقول الفراء : (قوله تعالى : ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾، العرب توقع سفه على (نفسه) وهي معرفة. وكذلك قوله ﴿بطرت معيشتها﴾ (٥) وهي من المعرفة

---

(١) سورة البقرة، آية ١٣٠.

(٢) معاني القرآن وإعرابه، ٢١٠/١.

(٣) سورة الذاريات، آية ٢١.

(٤) معاني القرآن وإعرابه، ٢١١/١.

(٥) سورة القصص، آية ٥٨.

كالنكرة؛ لأنه مفسر، والمفسر في أكثر كلام العرب نكرة، كقولك : ضِقْتُ بِهِ ذَرْعًا، وقوله : ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾ [1]، فالفعل للذرع؛ لأنك تقول : ضاق ذرعي به، فلما جعلت الضيق مسندًا إليك فقلت : ضقت، جاء الذرع مفسرًا، لأن الضيق فيه، كما تقول هو أوسعكم دارًا، ودخلت الدار لتدل على أن السعة فيها لا في الرجل، وكذلك قولهم : قد وجعت بطنك، ووثقت رأيك أو وفقت، قال أبو عبد الله : أكثر ظني وثقت بالثاء، إنما الفعل للأمر، فلما أسند الفعل إلى الرجل صلح النصب فيما عاد بذكره على التفسير، ولذلك لا يجوز تقديمه، فلا يقال : رأيَه سَفِه زَيْدٌ، كما لا يجوز دارًا أنت أوسَعهُم، لأنه وإن كان معرفة فإنه في تأويل نكرة، ويصيبه النصب في موضع نصب النكرة ولا يجاوزه). [2]

واضح من كلام الفراء أنه يجيز مجيء التمييز معرفة، وهذا ما جعل الزجاج يخطئه. على أن الأنباري جعل هذا الموضع من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، كما نص الزبيدي على هذا الخلاف، حيث قال : (وقال الكوفيون فيه أيضًا : إنه يجوز أن يكون التمييز معرفة، كقولنا : خمسةَ عشر الدرهم، ونحوه لأنه مانع في اللفظ من كونه معرفًا. وقال البصريون : لا يجوز تعريفه، لأنه تمييز، والتمييز لا يكون إلا نكرة، وإنما توجب أن يكون نكرة؛ لأن الغرض من تمييز المعدود من غيره، وذلك لا يحصل إلا بالنكرة، لكونها أخف، فكانت أولى من المعرفة التي هي أثقل، فاعتمد هذا تصب إن شاء الله). [3]

---

(١) سورة النساء، آية ٤.

(٢) معاني القرآن، ١/٧٩.

(٣) ائتلاف النصرة، ٤٤.

أما الزجاج فواضح من تعقبه للفراء رفضه لما ذهب إليه، وهو نتيجة لاعتماده على مذهب البصريين، الذين لا يجيزون أن يكون التمييز معرفة كما أشرت منذ قليل، وعلى الرغم من أن الزجاج رفض أن يكون كلام الفراء صحيحًا، إلا أننا لا نستطيع أن نتهمه بالتحامل عليه؛ لأنه لم يكن وحده الذي ردّ على الفراء، فقد تعرض كثير من النحاة لهذه الآية، وردّوا على الفراء، واعترضوا عليه، ومن هؤلاء النحاة : النحاس، الذى رفض أن يكون كلام الفراء صحيحًا في هذه الآية؛ لأن التمييز إذا كان معرفة زال معناه؛ لأنك لا تبّين بها ما كان من جنسها. يقول النحاس : (...فإن جئت بمعرفة زال معنى التمييز ؛ لأنك لا تبين بها ما كان من جنسها).[١]

كما تعرض الباقولي لرأي الفراء واعتبره مخطئًا فيما ذهب إليه؛ إذا قال: (وزعم الفراء أن قوله : (سفه نفسه) انتصب (نَفْسَهُ) على التمييز، قال (وهو بمنزلة قولك : طابَ زيدٌ نَفْسًا)، وهذا الذي ذكره خطأ؛ لأن قولهم طاب زيدٌ نفسًا، (نفسًا) فيه نكرة، و(نفسه) في (سفه نفسه) معرفة، ولا يجوز أن يكون التمييز معرفة). [٢] فإذا أضفنا إلى ما سبق ورود هذه المسألة ضمن مسائل الخلاف بين الفريقين، كما بينّا ذلك أدركنا أن تعقب الزجاج للفراء في هذه الآية لم يكن لأمر شخصي، بل كان نتيجة خلاف بين هاتين المدرستين.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، ١٠١/١.

المسألة السابعة : تناوب حروف الجر

يرى الفراء أن قوله تعالى : ﴿فَآخَرانِ يَقُومانِ مَقامَهُما مِنَ الذينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيانِ﴾ (١)، (علَى) فيها بمعنى (في)، كما أنها وردت بنفس المعنى في مواضع أخرى؛ قال : (وقوله استَحَقَّ عَلَيْهِم) معناه : فيهم، كما قال : ﴿واتَّبَعوا ما تَتْلو الشَّياطِينُ عَلى مُلْكِ سُلَيْمانَ﴾(٢)، أي في ملك، وكقوله : ﴿ولأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذوعِ النَّخْلِ﴾ (٣) جاء في التفسير : على جذوع النخل). (٤)

وقد تعرض الزجاج لقول الفراء دون أن يصرح باسمه أو يكني عنه، قال : (وقال بعضهم : معنى (مِنَ الّذينَ استَحَقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيانِ) معناه : استحق فيهم، وقامت (عَلَى) مقام (فِي)، كما قامت (في) مقام (عَلَى)، في قوله : لأُصَلِّبَنَّكُمْ في جُذوعِ النَّخْلِ، ومعناه : على جذوع النخل، وقال بعضهم معنى : (على)، (مِنَ الّذينَ استَحَقَّ مِنْهمُ الأَوْلَيانِ)، كما قال : (الّذِينَ إذا اكْتالُوا عَلى النّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ (٥) أي : إذا اكتالوا من الناس). (٦)

والذي نلاحظه على كلام الزجاج أنه يرى جواز مجيء (على) بمعنى (في)، وبمعنى (مِنْ) وإن لم يصرح بذلك، وهذا ليس بمستغرب؛ لأنه يقول في صدر حديثه حول هذه الآية : (وهذا موضع من أصعب ما في القرآن في الإعراب). (٧)

---

(١) سورة المائدة، آية ١٠٧.

(٢) سورة البقرة، آية ١٠٢.

(٣) سورة طه، آية ٧١.

(٤) معاني القرآن، ٣٢٣/١، ٣٢٤..

(٥) سورة المطففين، آية ١.

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٢١٧/٢.

(٧) المصدر السابق، ٢١٦/٢.

والدليل على أنه لم يمنع مجيء (على) بمعنى (في) كلامه في قوله تعالى : ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾، قال معناه : على جذوع النخل، ولكنه جاز أن تقع (في) ها هنا؛ لأنه في الجذع على جهة الطول، والجذع مشتمل عليه فصار فيه) (١). كما أن أغلب النحاة والمفسرين ذكروا جواز مجيء (على) بمعنى (في)، أو بمعنى (مِنْ) (٢)

فعلى هذا نرى أن ما ذكره الفراء جائز، والدليل على ذلك أن كثيرًا من النحاة يرون جواز ذلك، فضلاً عن أن الزجاج نفسه يرى جواز ذلك.

---

(١) المصدر السابق، ٣٦٨/٣.

(٢) انظر : كشف المشكلات ٣٧٦، ٣٧٧، وأمالي ابن الشجري ٦٠٩/٢، والتبيان لأبي البقاء ٣٧/١، والفريد في إعراب القرآن ١٠٠/٢، والبحر المحيط ٥٠/٤، والدر المصون ٦٣٧/٢، والمغني ٢٧٦/١، وشرح التصريح ٥٠/٣، ٥١، والهمع ٣٥٥/٢.

المسألة الثامنة : إضافة الظروف إلى الجملة

مذهب الفراء أن الأسماء المبهمة، إذا أضيفت إلى المضارع أو ما شابهها من الأسماء المتمكنة جاز بناؤها على الفتح، شأنها شأن الأفعال الماضية والأسماء غير المتمكنة. يقول (قوله : ﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ﴾ (١)، ترفع (اليومَ) بـ (هـذا) ويجوز أن تنصبه، لأنه مضاف إلى غير اسم، كما قالت العرب : مضى يَومَئذٍ بما فيه. ويفعلون ذلك به في موضع الخفض، قال الشاعر :

رَدَدْنا لِشَعْثاءِ الرسُولِ ولا أَرى   كَيَوْمَئذٍ شَيْئًا تُرَدُّ رَسَائلُهْ (٢)

وكذلك وجه القراءة في قوله : ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ﴾ (٣)، ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾(٤) ويجوز خفضه في موضع الخفض، كما جاز رفعه في موضع الرفع. وما أضيف إلى كلام ليس فيه مخفوض فافعل به ما فعلت في هذا، كقول الشاعر :

على حينَ عاتَبْتُ المشيبَ على الصِّبا   وقلت ألمّا تَصْحُ والشّيبُ وازِعُ (٥)

وتفعل ذلك في يوم، وليلة، وحين، وغداة، وعشية، وزمن، وأزمان وأيام، وليال. وقد يكون قوله : ﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ﴾. وقوله ﴿هَذَا يَوْمُ لا

---

(١) المائدة، الآية ١١٩.

(٢) البيت من الطويل/ وقد ورد في الإنصاف بلا نسبة /٢٨٩. وانظر : المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية/٦٧١.

(٣) المعارج، ١١.

(٤) هود، ٦٦.

(٥) البيت من الطويل للنابغة في ديوانه صـ ٣٢؛ والكتاب ٣٣٠/٢؛ والكامل في اللغة ١٠٧/١؛ وجمهرة اللغة ١٣١٥، سر صناعة الإعراب ٥٠٦، وشرح التصريح ٤٢/٢، وشرح أبيات المغني ١٢٣/٧، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ١٦/٣، ٥٩١/٤، ٨، ١٣٦، والمقرب ٢٩٠/١، ومغني اللبيب ٥٧١، وانظر : المعجم المفصل ٥٢٤.

﴿يَنطِقُونَ﴾ (١) فيه ما في قوله : (يوم ينفع)، وإن قلت : ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ﴾ كما قال الله : ﴿واتقوا يومًا لا تَجْزِي نَفْسٌ﴾ (٢) تذهب إلى النكرة كان صوابًا، والنصب في مثل هذا مكروه في الصفة، وهو على ذلك جائز، ولا يصلح في القراءة) (٣).

غير أن ما ذهب إليه الفراء منعه الزجاج، وأخذ يغلطه، دونما تصريح باسمه حيث قال : (وزعم بعضهم أن (يَوْمَ) منصوب، لأنه مضاف إلى الفعل، وهو في موضع رفع بمنزلة يَوْمَئِذٍ مبني على الفتح في كل حال، وهو عند البصريين خطأ، لا يجيزون هذا يَومَ آتيتُكَ يريدون هذا يَوْمَ إتيَانِكَ؛ لأن آتيتك فعل مضارع، فالإضافة إليه لا تزيل الإعراب عن جهته، ولكنهم يجيزون ذلك : يوم نفع زيدًا صدقه، لأن الفعل الماضي غير مضارع، فهي إضافة إلى غير متمكن، وإلى غير مضارع المتمكن). (٤)

والملاحظ على كلام الزجاج رفضه لمذهب الفراء، وليس رفضه هذا إلا تقريرًا ومناصرة لمذهبه البصري الذي لا يجيز بناء الأسماء المبهمة على الفتح إذا أضيفت إلى المضارع أو ما شابهها من الأسماء المتمكنة، وواضح من كلام الزجاج أيضًا أنه يقدر نصب يوم على أنه ظرف؛ حيث يقول : (ومن نصب فعلى أن يومًا منصوب على الظرف...). (٥)

على أن النصب الذي أجازه الفراء هو قراءة نافع وهو من القراء السبعة، وبها استدل الكوفيون على جواز بناء الأسماء المبهمة في حال إضافتها

---

(١) المرسلات، ٣٥.

(٢) البقرة، ٤٨.

(٣) معاني القرآن، ٣٢٦/١، ٣٢٧.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١٦٣/١.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ١٦٣/١.

إلى المضارع أو ما شابهها، كما أن رأي الفراء والكوفيين أجازه الأخفش [١]، وابن مالك [٢]، وأبو حيان [٣]، وابن هشام [٤]، فهو رأي غير منكور.

فالفراء محق في رأيه هذا، وأرى أن الزجاج لم يتجرد من تعصبه ضد الفراء، في حيث كان غيره أكثر إنصافًا منه.

---

(١) انظر : معاني القرآن ٩٣.

(٢) انظر : شرح الكافية الشافية، ٩٤٢ وما بعدها.

(٣) انظر : ارتشاف الضرب، ١٨٣١.

(٤) انظر : المغني ٢/٢٣٠.

المسألة التاسعة : قَبْلُ وبَعْدُ

غلّط الزجاجُ الفراءَ عندما تعرض لقوله تعالى : ﴿لِلهِ الأمرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ (١)، فقال : (...أما الكسر بلا تنوين فذكر الفراء أنه تركه على ما كان يكون عليه في الإضافة ولم ينون، واحتج بقول الأول :

بَيْنَ ذِراعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ (٢)

وبقوله :

إلّا عُلالَةَ أو بُداهَةَ قا　　رحِ نَهدِ الجَزارهْ (٣)

وليس هذا كذلك؛ لأن معنى بين ذراعي وجبهة الأسد، بين ذراعيه وجبهته، فقد ذكر أحد المضافين إليهما، وذلك لو كان لله الأمرُ من قبلِ ومن بعدِ كذا لجاز، وكان المعنى من قبلِ كذا ومن بعد كذا. وليس هذا القول مما يعرج عليه، ولا قاله أحد من النحويين المتقدمين) (٤).

ولا يختلف رأي الفراء عن رأي الزجاج في كون المضاف إليه مبنيّا على الضم إذا نوي المضاف إليه وحذف لفظا، فهو يقول : (قوله عز وجل :

---

(١) الروم، آية ٤.

(٢) الشطر من المنسرح عجز بيت، وصدره : يا من رأى عارضا أسرّبه؛ كما يروى (يا من يرى عارضا أكفكفه)، وهو للفرزدق في ديوانه ٢٥١/١، والكتاب ١٨٠/١، والمقتضب ٢٢٩/٤، وشرح المفصل ٢١/٣، وشرح أبيات المغني ٧٧/٦، والخزانة ٢٨١/٢، وهو بلا نسبة في الخصائص ٤٠٩/٢، وسر صناعة الإعراب ٢٩٧، ورصف المباني ٣٤١، وتخليص الشواهد ٨٧.

(٣) البيت من مجزوء الكامل، وهو للأعشى الكبير في ديوانه ٢٠٩، والكتاب ١٧٩/١، والشعر والشعراء ١٦٣/١، والخصائص ٤٧/٢، وسر صناعة الإعراب ٢٩٨/١، وهي بلا نسبة في المقتضب ٢٢٨/٤، وأمالي ابن الحاجب ٦٢٦/٢، ورصف المباني ٣٥٨. انظر : المعجم المفصل ٣٠٤.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١٧٦/٤، ١٧٧..

لله الأمر مِنْ قبْلُ ومِنْ بَعْدُ) القراءة بالرفع بغير تنوين؛ لأنهما في المعنى يراد بهما الإضافة إلى شيء لا محالة. فلما أدتا عن معنى ما أضيفتا إليه وسموهما بالرفع وهما مخفوضتان، ليكون الرفع دليلاً على ما سقط مما أضفتهما إليه. وكذلك ما أشبههما، كقول الشاعر :

إنْ تأْتِ مِنْ تَحْتٍ أجئْها مِنْ علُ [١]

ومثله قول الشاعر :

إِذا أَنا لَمْ أُومَن عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ لِقاؤُكَ إلا مِنْ وراءُ وراءُ [٢]

ترفع إذا جعلته غاية ولم تذكر بعده الذي أضفته إليه). [٣]

ولكنه عاد فجعل ما هو منوي معنى دون لفظ يأخذ حكم المضاف إليه المنوى لفظًا ومعنى، أي كأنه موجود، فقال : (فإن نويت أن تظهره أو أظهرته قلت (لِلّهِ الأمرُ مِنْ قَبْلِ ومِنْ بَعْدِ) كأنك أظهرت المخفوض الذي أسندت إليه قَبْل وَ بَعْد) [٤]، وأضاف أيضًا : (ولا تنكرن أن تضيف قبْل وَ بَعْد وأشبهاهما وإن لم يظهر فقد قال :

إلاّ عَلالَةَ أو بُداهَةَ سا بحِ نَـهْدِ الجزارهْ

وقال الآخر :

---

(١) الرجز بلا نسبة في تهذيب اللغة ٢٤٤/٢، ولسان العرب (بعد).

(٢) البيت من الطويل وهو لعتي بن مالك في لسان العرب (ورى). وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٨٧/٤، وشرح شذور الذهب ١٣٤، وشرح التصريح ٥٢/٢، وهمع الهوامع ٢١٠/١، والدرر اللوامع ٣، ١١٣، وانظر : المعجم المفصل ١٦.

(٣) معاني القرآن ٣١٣/٢..

(٤) المصدر السابق.

يامَنْ يَرى عارضًا أكفكفهُ بَيْنَ ذِراعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ (١)

وأرى أن الزجاج محق في رأيه لأن النحاة يكادون يتفقون على أن المضاف إليه إذا وقع بعد (قَبْل و بَعْد) ولم يذكر لكنه نوي في المعنى فإنه يبنى على الضم، فهذا سيبويه يقول : (فأما ما كان غاية، نحو : قبلُ وبعدُ وحيثُ، فإنهم يحركونه بالضمة. (٢)

ولا يختلف رأي المبرد عن سيبويه؛ إذ يقول : (فأما الغايات فمصروفة عن وجهها، وذلك أنها مما تقديره الإضافة، لأن الإضافة تعرّفها وتحقق أوقاتها، فإذا حذفت منها، وتركت نيابتها فيها كانت مخالفة للباب معرّفة بغير إضافة فصرفت عن وجوهها، وكان محلها من الكلام أن يكون نصبًا أو خفضًا. فلما أزيلت عن مواضعها ألزمت الضم، وكان ذلك دليلاً على تحويلها، وأن موضعها معرفة، وإن كانت نكرة أو مضافة، لزمها الإعراب).(٣)

ولا نرى اختلافًا بين النحاة المتأخرين فيما ذهب إليه المتقدمون، فأبو على الفارسي يعرف (الغاية) التى ذكرها الفراء ومن قبله سيبويه والمبرد، بقوله : (...الاسم الذي يضاف إليه الاسم المبني على الضم؛ لأن غاية الشيء نهايته، ونهايات هذه الأسماء المبنية على الضم هى ما تضاف إليه، فغاية (قَبْل) هو ما قبل له، وكذلك (أولُ وعلُ). وإنما يحذف المضاف إليه منه إذا علم المضاف إليه، لذكر له قد سبق نحو (قول الله تعالى : ﴿لِلهِ الأَمرُ مِنْ قَبْلُ

---

(١) معاني القرآن ٣١٩/٢ وما بعدها.

(٢) الكتاب، سيبويه، ٢٨٦/٣.

(٣) المقتضب، ١٧٤/٣.

﴿وَمِنْ بَعْدُ﴾ ...) [١] ويقول : (فإنما تكون هذه الظروف مبنية على الضم متى حذف منها غاياتها). [٢]

وعلى هذا سار أكثر النحاة الذين تعرضوا لهذه الآية الشريفة. [٣]

واستشهاد الفراء بأبيات الشعر التي ذكرها الزجاج ليس في محله؛ لأن المضاف إليه مذكور، وعلى هذا لا داعي لذكره في الأول، لأن الثاني يفسره، فقول الشاعر :

إلّا عُلالَة أو بُداهَة سا بحِ نَـهْدِ الجَزارهْ

التقدير فيه : إلّا علالة سابح أو بداهة سابح.

وكذلك هي في البيت الثاني : بَيْنَ ذِراعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ، فالتقدير بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد. وإنما لم يذكر المضاف إليه في الأول، لأنه مذكور في الثاني، فأغني عن ذكره في الأول. وهذا لا ينطبق على الآية الشريفة؛ لأن المضاف إليه ليس مذكوراً وإنما نوي معناه دون لفظه، إذ لو كانت الآية هكذا: (من قبلِ ومن بعدِ كذا) لجاز، ولصح كلام الفراء. ولهذا غلّط النحاسُ الفراءَ وشنع عليه، فقال : (وحكى الفراء (من قبلِ ومن بعدِ) مخفوضتين بغير تنوين، وللفراء في هذا الفصل من كتابه في القرآن، أشياء كثيرة، الغلط فيها بيّن، فمنها أنه زعم أنه يجوز (مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ) كما قال الشاعر :

إلاّ عُلالَة أو بُداهَة سا بحِ نَـهّدِ الجَزارهْ

(١) الروم، آية ٤.

(٢) التعليقة، ٣/١٠٠، ١٠١.

(٣) انظر : إعراب القرآن للنحاس، ٤، ٢٦٢ وما بعدها. والتخمير للخوارزمي، ٢، ٢٦٥، ٢٦٦. وكشف المشكلات للباقولي، ٢/١٠٤٣، والفريد في إعراب القرآن، للمنتجب الهمداني ٣/٧٤٨، وشرح التسهيل لابن مالك، ٣ /٢٤٣.

كما قال الشاعر :

بَيْنَ ذِراعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ

والغلط في هذا بيّن؛ لأنه ليس في القرآن لله الأمر من قبلِ ومــن بعــدِ ذلــك، فيكون مثل قوله : بين ذراعي وجبهة الأسد) [١].

(١) إعراب القرآن للنحاس، ٢٦٢/٤ وما بعدها.

المسألة العاشرة : العطف

وفي قوله تعالى : ﴿واتَّبعُوا ما تَتْلُوا الشَّياطِينُ عَلى مُلكِ سُلَيمانَ. وَمَا كَفَرَ سُلَيمانُ وَلكِنَّ الشَّياطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلى المَلَكَيْنِ بِبابِلَ هارُوتَ وَمارُوتَ وَما يُعَلِّمانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولاَ إِنَّما نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلا تَكْفُرْ فَيَتَعلمُونَ مِنْهُما مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ المرْءِ وَزَوْجِهِ وَما هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ بِإِذْنِ اللهِ﴾ (١)، يرى الزجاج أن إعراب قوله تعالى : (فَيَتعلّمونَ) يمكن أن يكون عطفًا على ما يوجبه معنى الكلام، أو يكون عطفًا على قوله : (يُعَلِّمانِ) فيتعلمون ويرفض عطف الجملة على قوله تعالى : (يعلمون)، قال : (قال بعضهم : إن قوله (فيتعلمون) عطف على قوله (يُعَلِّمونَ)، وهذا خطأ؛ لأن قوله (مِنَهُما) دليل ها هنا على أن التعلم من الملكين خاصة، وقيل (فَيَتعلّمونَ) عطف على ما يوجبه معنى الكلام، المعنىٰ : إنما نحن فتنة فلا تكفر : فلا تتعلم ولا تعمل بالسحر، فيأبون فيتعلمون، وهذا قول حسن، والأجود في هذا أن يكون عطفًا على (يُعَلِّمانِ) فيتعلمون، واستغنى عن ذكر يعلمان، بما في الكلام من الدليل عليه). (٢)

واضح أنه يستحسن عطف (فَيَتعلّمونَ) على (يُعَلِّمانِ) ولكنه يرفض عطفهما على (يُعَلِّمونَ)؛ لأن التعلم من الملكين خاصة، ورفضه إنما هو ردّ على الفراء؛ إذ جوّز عطف (فَيَتعلّمونَ) على قوله تعالى : (يُعَلِّمونَ)، قال : (إِنَّما نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلاَ تَكْفُرْ فَيَتعلّمونَ)، ليست بجواب لقوله : (وَمَا يُعلّمانِ) إنما هي مردودة على قوله : (يُعَلِّمُونَ النّاسَ السِّحْرَ) فيأبون فيتعلمون ما يضرهم، وكأنه أجود الوجهين في العربية، والله أعلم). (٣)

---

(١) سورة البقرة، آية ١٠٢.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١/١٨٥.

(٣) معاني القرآن ١/٦٤.

والواقع أن قوله : (فَيَتعلّمونَ) اختلف فيه النحاة؛ فذهب سـيبويه إلـى جواز عطفه على قوله : (كَفَرُوا) [١]، وإليه ذهب أبو علـي الفارسـي [٢]، أو (فَيَتعلّمونَ) على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره (فهم يتعلمون)، ويكون علـى هذا من قبيل عطف الجملة الاسمية على الفعلية. وقد ذهب إلى هذا الرأي كثير من النحاة كالأخفش [٣]، والمبرد [٤]، والنحاس [٥]، ومكي [٦]، والـهروي [٧]، وأبي البقاء [٨]، وأبي حيان [٩]، وأما أعطف (فَيَتَّعلمَّوُنَ) على (يُعَلِّمـونَ) فقـد ذهب إليه المبرد [١٠]، ونسبه الطوسي، إلى الكسائي أيضًا [١١]، وهو ما أنكـره الزجاج.

والواضح في هذا العطف أن المعنى يلعب فيه دوراً بارزاً؛ فـإذا كـان المقصود بقوله (مِنْهُما) راجعًا إلى الملكين، فلا يجوز في هذه الحالة العطـف على (يُعَلِّمُونَ)، أما إذا كان قوله : (مِنْهمُا) راجعًا إلى السحر والكفر فالظـاهر جواز العطف على (يُعَلِّمُونَ) [١٢].

---

(١) انظر : الكتاب ٤٢٣/١.
(٢) انظر : التعليقة ١٥٥/٢.
(٣) انظر : معاني القرآن ١٤٨/١.
(٤) انظر : المقتضب ٢٠/٢.
(٥) انظر : إعراب القرآن ٢٥٣/١.
(٦) انظر : مشكل إعراب القرآن/ ١٠٦/١.
(٧) انظر : الأزهية، ٢٤١.
(٨) انظر : التبيان، ٩٠/١.
(٩) انظر : البحر، ٤٩٩/١، ٥٠٠.
(١٠) انظر : المقتضب ٢٠/٢.
(١١) انظر : التبيان ٣٨٣/١.
(١٢) انظر : التبيان ٣٨٣/١.

المسألة الحادية عشرة : معاني الحروف

وفيها مسائل

زيادة الواو

يرى الزجاج عدم جواز مجيء الواو زائدة، إذ يقول : (وقوله : ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا لِلْمُتَّقِينَ﴾ (١)، جاء عن ابن عباس أنه يرى حذف الواو، وقال بعض النحويين : معناه ولقد آتينا موسى وهارون الفرقان ضياء، وعند البصريين أن الواو لا تزاد، ولا تأتي إلا بمعنى العطف، وتفسير التوراة التى فيها الفرق بين الحلال والحرام، و (ضياءً) هنا مثل قوله : ﴿فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾ (٢)، ويجوز وذِكْرى لِلْمتَّقِينَ) (٣).

والمعروف أن الفراء قد صرح بزيادة الواو في الآية التي ذكرها الزجاج حيث قال : ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا لِلْمُتَّقِينَ﴾، فدخلت الواو كما قال : ﴿إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ وَحِفْظًا﴾(٤)، جعلنا، وكذلك (وَ ضياءً وذِكْرًا) آتينا ذلك)(٥).

ومجيء الواو زائدة من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين؛ فذهب الكوفيون إلى أن الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة، وأما البصريون فذهبوا إلى عدم جواز ذلك، وقد عد الأنباري المبرد من القائلين بجواز مجيء الواو زائدة. (٦)

---

(١) سورة الأنبياء، آية ٤٨.

(٢) سورة المائدة، آية ٤٦.

(٣) معاني القرآن وإعرابه، ٣٩٤/٣، ٣٩٥، وانظر وجه القراءة في : الغيث ٢٩٣.

(٤) سورة الصافات، آية ٦، ٧.

(٥) معاني القرآن، ٢٠٥/٢، ٢٠٦.

(٦) انظر : الإنصاف ٤٥/٢.

والصواب عدم صحة هذه النسبة إلى المبرد، والدليل على ذلك أن المبرد رفض مجيء الواو زائدة في الآيات التي ذكرها القائلون بجواز زيادتها حيث وقال : (وهو أبعد الأقاويل، أعني زيادة الواو).(١)

والمتتبع للآيات التي تعرض لها الفراء حول زيادة الواو يرى أنه حصر زيادتها في موضعين وأن زيادتها لم تأت في غير هذين الموضعين، والموضعان هما : وقوعها بعد (حَتّى إذا) أو (فَلَمّا أنْ)، قال : (فهذه الواو معناها السقوط، كما يقال : ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾. (٢) ﴿وَنَادَيْنَاهُ﴾ (٣)، معناه: ناديناه. وهو في (حَتّى إذا) أو (فَلَمّا أنْ) مقول، لم يأت في غير هذين الموضعين). (٤)

فزيادة الواو عند الفراء أمر لا مناص منه، ولكنه لم يلتزم بما ألزم به نفسه، فقد قال بزيادة الواو في غير هذين الموضعين اللذين حصر فيهما زيادتها، ففي قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا لِلْمُتَّقِينَ﴾، صرح الفراء فيها بزيادة الواو، كما في قوله : ﴿وَلِيَكُونَ مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾ (٥)، فهاتان الآيتان صرح الفراء فيهما بزيادة الواو، ولم يسبقهما (حَتّى إذا) أو (فَلَمّا أنْ)، وهذا يعني أنه ناقض نفسه بحصر زيادة الواو في هذين الموضعين كما ادعى.

أما قول الزجاج بأن البصريين يرون عدم جواز زيادة الواو، فيردّه أن

---

(١) المقتضب ٨٠/٢، ٨١.

(٢) سورة الصافات، آية ١٠٣.

(٣) سورة الصافات، آية ١٠٤.

(٤) معاني القرآن، ٢٢٦/١.

(٥) سورة الأنعام، آية ٧٠.

الأخفش[١]، وأبا القاسم بن برهان [٢]، وابن هشام [٣]، وغيرهم يـــرون جـــواز مجيئها زائدة.

---

(١) انظر : معاني القرآن/ ٤٩٧.

(٢) انظر : شرح اللمع، ٢٤٥، ٢٤٦.

(٣) انظر : المغني، ١/٦٨٠.

المسألة الثانية عشرة : (أو) بمعنى (بل) والواو

يرى الفراء أن (أو) تأتي بمعنى (بل) حيث قال : (وقوله : ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [(١)] أو ها هنا في معنى (بل). كذلك في التفسير مع صحته في العربية [(٢)]، فأو تأتي للإضراب عند الفراء، وهي صحيحة في العربية.

ولكن الزجاج يرفض مجيء (أو) بمعنى (بل)؛ لأنها تأتي لإفراد الشيئين أو الأشياء حيث قال : (قال غير واحد معناه : بل يزيدون، قال ذلك الفراء وأبو عبيدة، وقال غيرهما معناه : أو يزيدكم تقديركم أنتم إذا رآهم الرائي قال : هؤلاء مائة ألف أو يزيدون على المائة، وهذا على أصل (أو). وقال قوم معناه الواو. و (أو) لا تكون بمعنى الواو؛ لأن الواو معناها الاجتماع، وليس فيها دليل على أن أحد الشيئين قبل الآخر، و(أو) معناها إفراد الشيئين أو أشياء). [(٣)]

فـ (أو) عند الزجاج في هذه الآية للإبهام، وقد تأتي للإباحة [(٤)]، فظاهر كلامه يدل على أنه يرفض مجيء (أو) بمعنى بل كما هو واضح من كلامه. والواقع أن مجيء أو بمعنى بل قاله كثير من النحاة كسيبويه الذي اشترط لمجيء (أو) بمعنى بل أن يتقدم الجملة نفي أو نهي، وإعادة العامل [(٥)]،

---

(١) سورة الصافات، آية ١٤٧.

(٢) انظر : معاني القرآن، ٢/٣٩٣.

(٣) معاني القرآن وإعرابه، ٤/٣١٤.

(٤) انظر : المصدر السابق، ١/١٥٦.

(٥) انظر : الكتاب ٣/١٨٨.

في حين ذهب الزجاجي [١]، وأبو علي [٢]، وابن جني [٣]، وابن برهـــان [٤]، وابن هشام [٥]، والسيوطي [٦] إلى جواز مجيء (أو) بمعنى (بـل) فـي هـذه الآية. أما الطبري فقد نقل في تفسيره عن ابن عباس رواية يقـول فيـها : إن معنى قوله : (أَوْ يَزِيدُونَ) بل يزيدون. [٧]

ومما سبق يتضح لنا أن مجيء (أَوْ) بمعنى (بَلْ) جـائز فـي العربيـة وصحيح في التفسير كما ذكر الفراء ذلك.

أما مجيء (أَوْ) بمعنى (بَلْ) والواو، فهو من المسـائل الخلافيـة بيـن البصريين والكوفيين، نص على ذلك الأنباري فـي الإنصـاف، وذكـر آراء البصريين والكوفيين جميعًا، وتتلخص آراؤهم فيما يلي:

أولاً : يذهب البصريون : إلى أن (أَوْ) لا تأتي بمعنى (بَلْ)، ولا بمعنى الـواو مطلقًا؛ لأن الأصل في (أَوْ) أن تكون لأحد الشيئين علـى الإبـهام، بخـلاف (الواو) و (بَلْ)، إذا إن الواو معناها الجمع بيـن شـيئين، و (بـل) معناهـا الإضراب، لذلك لا يجوز أن تأتي (أو) بمعنى الواو أو بمعنى (بل).

ثانيًا : يذهب الكوفيون : إلى أن (أَوْ) تأتي بمعنى (بَلْ)، والواو مطلقًا.[٨]

وأري أن الأنباري قد جانبه الصواب، فمجيء (أَوْ) بمعنى (بَـلْ) قالـه

---

(١) انظر : حروف المعاني ١٨٨/٣.

(٢) انظر : كتاب الشعر ٢، ٣٣٥.

(٣) انظر : الخصائص، ٤٦٣/٢.

(٤) انظر : شرح اللمع، ٢٤٩.

(٥) انظر : المغني، ١٣٧/١.

(٦) انظر : الهمع، ١٧٣/٣.

(٧) انظر : تفسير الطبري، ١٠٤/٢.

(٨) انظر : الإنصاف، ٤٧٨/٢ وما بعدها.

أكثر البصريين كما ذكرنا، كما هو رأي بعض الكوفيين كالفراء وثعلب [١].

أما مجيء (أوْ) بمعنى الواو فلم يتفق البصريون على عدم جوازه حيث ذهب الأخفش [٢]، وقطرب [٣]، والجرمي [٤]، وابن هشام [٥] إلى جواز مجيئها بمعنى الواو، وفي هذا دلالة على أن الأنباري لم يتحر الدقة في جعل هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين؛ إذ إن كثيرًا من البصريين وافقوا الكوفيين على مجيء (أو) بمعنى (بَلْ). أما مجيئها بمعنى الواو، فلم أجد ما يثبت هذه النسبة في كتب الكوفيين المتوفرة لدي سوى ما نسبه بعض النحاة إليهم كالباقولي. [٦]

وخلاصة القول في ذلك أن مجيء (أَوْ) بمعنى (بَلْ) قاله أكثر النحاة، ولهذا لم يكن الزجاج موفقًا فى إنكار ذلك على الفراء.

---

(١) انظر : مجالس ثعلب، ١١٢.

(٢) انظر : معاني القرآن، ١١٥.

(٣) انظر : الخصائص، ٤٦٣/٢.

(٤) انظر : المغني، ١٣٢/١.

(٥) المصدر السابق.

(٦) نسب الباقولي إلى الفراء جواز مجيء (أوْ) بمعنى الواو.

المسألة الثالثة عشرة : عدم جواز مجيء (إلا) للعطف

ذكر الزجاج أن الفراء يجوّز أن تكون (ما) في قوله تعالى : ﴿إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾ [(١)]، في موضع رفع، على أن تكون (إلّا) عاطفة حيث قال : (وقال بعضهم يجوز أن تكون (مَا) في موضع رفع على أنه يذهب إلى أنه يجوز جاء إخوتك إلا زيدٌ، وهذا عند البصريين باطل لأن المعنى عند هذا القائل : جاءَ إخوتكُ وزيدٌ. كأنه يعطف بها كما يعطف بلا، ويجوز عند البصريين جاء الرجال إلا زيدٌ على معنى جاء الرجال غَيْرُ زَيْدٍ، على أن تكون صفة للنكرة أو ما قارب النكرة من الأجناس) [(٢)].

وبالرجوع إلى معاني القرآن للفراء في هذه الآية وجدته يذكر وجه الرفع دون أن يحدد وجهه الإعرابي حيث قال : (قوله عز وجل : (إلّا ما يُتْلَى عَلَيكُمْ) في موضع نصب بالاستثناء، ويجوز الرفع، كما يجوز : قامَ القومُ إلا زيدًا وإلا زيدٌ. والمعنى فيه : إلا ما نبينه لكم من تحريم ما يحرم وأنتم محرمون، أو في الحرم) [(٣)].

واضح من كلام الفراء أنه يرى جواز الرفع في (ما)، ولكن لا يوجد دليل في كلامه أنه يقصد به العطف، حيث إنه حدد موضعين يمكن فيهما أن تأتي (إلّا) عاطفة، أحدهما أن يكون المستثنى شيئًا كبيرًا مع مثله أو ما هو أكبر، وقد أوضح هذا الموضع عندما تعرض لقوله تعالى : ﴿إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ﴾ [(٤)]، فقال : (وقد قال بعض النحويين : أن (إلّا) في اللغة

---

(١) المائدة، ١.

(٢) معاني القرآن وإعرابه، ٢/١٤١.

(٣) معاني القرآن، ١/٢٩٨.

(٤) النمل، ١١.

بمعنى الواو، وإنما معنى هذه الآية : لا يخاف لدى المرسلون ولا من ظلم ثـم بدّل حسنًا. وجعلوا مثله قول الله : ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾. (١) ولم أجد في العربية تحتمل ما قالوا؛ لأني لا أجيز قامَ النـاسُ إلا عبدُ اللـهِ، وهو قائمٌ، إنما الاستثناء أن يخرج الذي بعد إلا من معنى الأسـماء قبل إلا وقد أراه جائزًا أن تقول : عليك ألفُ سوى ألف آخر، فـإن وضعـت (إلا) في هذا الموضع صلحت، وكانت (إلا) في تأويل ما قالوا... فأما مجـردة قد استثنى قليلها من كثيرها فلا. ولكنه مثله مما يكون في معنـى إلا، كمعنـى الواو وليست منها). (٢)

وعلى هذا فلا يصح ما نسبه ابن هشام إلى الفراء من أنه يرى أن (إلاّ) في هاتين الآيتين تصلح للعطف (٣)، والحال كما رأينا فالفراء يرفض أن تكـون إلاّ في هاتين الآيتين للعطف.

أما الموضع الثاني الذي يجيز فيه الفراء أن تكون إلّا بمعنى الـواو إذا عطفتها على استثناء قبلها، كقولك : لي على فلان ألف إلا عشـرة إلا مائـة. وكقول الشاعر :

مَا بِالْمَدينَةِ دارٌ غَيْرُ واحدةٍ   دارُ الخليفةِ إلا دارُ مروانا (٤)

كأنه أراد ما بالمدينة دار إلا دار الخليفة ودار مروان) (٥).

---

(١) البقرة، ١٥٠.

(٢) معاني القرآن للفراء، ٢/٢٨٧.

(٣) انظر : المغني اللبيب، ١/١٥٢.

(٤) البيت من البسيط. نسبه سيبويه إلى الفرزدق ١/٣٧٣، وليس في ديوانه. وانظر : المقتضب ٤/٤٢٥. وفي المقتضب أيضًا أنه ذكر هذا البيت بوجه آخر، وأغلب الظن أنه على كسر مروان. وانظر : معجم شواهد العربية، فصل النـون المكسورة ٤٢٠.

(٥) معاني القرآن ١/٩٠.

فهذان موضعان يمكن أن تكون فيهما (إلّا) بمعنى الواو، وقـد تجـاهل الأنباري رأي الفراء، معتبرًا الكوفيين يرون جـواز مجـيء (إلّا) للعطـف مطلقًا(١)، متناسيًا أن الفراء يمثل رأس المدرسة الكوفية بعد الكسائي، فتعصبـه ضد الفراء واضح.

فكلام الزجاج بالنسبة إلى الفراء ليس صحيحًا؛ لأن الفراء لا يرى هـذه الآية من المواضع التي يصلح فيها (إلّا) للعطف.

أما وجه الرفع في قوله (إلّا ما يُتْلَى عَلَيكُمْ) فقد نقل القرطبي عن الفراء أنه أجاز أن يكون بدلاً (٢)، وقد ضعّف هذا الوجه أبو حيان؛ لأن الكلام الـذي قبله موجب(٣). في حين جوز أبو حيان أن يكون الرفع فيه علـى أنـه صفـة لبهيمة (٤).

(١) انظر : الإنصاف، ٢٦٦.
(٢) انظر : الجامع لأحكام القرآن، المجلد الثالث، ج ٣٥/٦، ٣٦.
(٣) انظر : البحر، ٤٢٩/٣، ٤٣٠.
(٤) انظر : المصدر السابق.

المسألة الرابعة عشرة : معنى (ما)

ذكر الفراء أن قوله تعالى : ﴿قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾[١] معناها وما يمنعنا حيث قال : (...وأما إذا قال : (أنْ) فإنه مما ذهب إلى المعنى الذي يحتمل دخول (أنْ)، ألا ترى أن قولك للرجل : مالك لا تصلي في الجماعة، بمعنى ما يمنعك أن تصلي، فأدخلت (أنْ) في (مالَكَ) إذ وافق معناها معنى المنع. والدليل على ذلك قول الله –عز وجل– : ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [٢]، وفي موضع آخر : ﴿مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ﴾ [٣]، وقصة إبليس واحدة، فقال فيها بلفظين، ومعناهما واحد، وإن اختلفا. ومثله ما حمل على معنى، وهو مخالف لصاحبه في اللفظ. قول الشاعر :

يَقُولُ إِذَا أَقْلَوْلَى عَلَيْها وأَقْرَدَتْ ... أَلاهَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذِيذٍ بِدائِمِ [٤]

فأدخل الباء في (هَلْ)، وهي استفهام، وإنما تدخل الباء في (ما) الجحد، كقولك ما أنت بقائل. فلما كانت النية في (هل) يراد بها الجحد أدخلت لها الباء. ومثله قوله في قراءة عبد الله : ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ﴾ [٥] : ليس يكون للمشركين عهد. وكذلك قول الشاعر :

فَاذْهَبْ فَأَيُّ فتى النّاسِ أَحرزهُ ... مِن يَوْمِه ظُلَمٌ دعْجٌ ولا جَبَلُ [٦]

---

(١) سورة البقرة، آية ٢٤٦.

(٢) سورة الأعراف، آية ١٢.

(٣) سورة الحجر، آية ٣٢.

(٤) البيت من الطويل للفرزدق في ديوانه ٨٦٣ (ط الصاوي)، وجمهرة اللغة ٦٣٦، والأزهية ٢١٠، ولسان العرب ٢٠٠٠/١٥ (قلد)، وتخليص الشواهد ٦٨٦، ٢٩٠، وشرح التصريح ٢٠٢/١، وخزانة الأدب ١٤٢/٤، وبلا نسبة في المنصف ٦٧/٣، والجنى الداني ٥٥، وهمع الهوامع ١٢/١، ٧٧/٢. انظر : المعجم المفصل ٨٩٢/، ٨٩٣.

(٥) سورة التوبة، آية ٧. وانظر : القراءة في التبيان للطوسي، ١٧٦/٥.

(٦) البيت من البسيط للمتنخل الهذلي، انظر : شرح أشعار الهذليين للسكري، تحقيق عبد الستار فراج، ١٢٨٣/٣.

ردّ عليه بلا، كأن معنى أي فتى في الناس أحرزه معناه : ليس يحرز الفتى من يومه ظلم دعج ولا جبل. وقال الكسائي : سمعت العرب تقول : أَيـــنَ كُنْـــتَ لِتَنْجُوَ مِنِّي. وقال الشاعر :

فَهذي سُيُوفٌ يا صَدِيٌّ بْنُ مالِكٍ   كَثِيرٌ ولَكِنْ أَيْنَ بالسَّيْفِ ضَارِبُ (١)

أراد : ليس بالسيف ضارب، ولو لم يرد (لَيْسَ) لم يجز الكلمة؛ لأن الباء مـــن (ضارِب)، ولا تقدم صلة اسم قبله، ألا ترى أنك لا تقول : ضربت بالجاريـــة كفيلاً، لأن لَيْس، نظيرة لـــ (ما)، لأنها لا ينبغي لها أن ترفع الاســـم كمـــا أن (ما) لا ترفعه وقال الكسائي في إدخالهم (أَنْ) في (مالَكَ) : هو بمنزلة قولـــه : ما لَكُمْ فِي أَلّا تُقَاتِلوُا، ولو كان ذلك على ما قال لجاز في الكلام أن تقول : مـــا لك أَنْ قُمْتَ وما لَك أَنَّكَ نَائمٌ؛ لأنك تقول : في قيامك، ماضيًا ومستقبلاً، وذلـــك غير جائز؛ لأن المنع إنما يأتي بالاستقبال، تقول منعتك أَنْ تَقُومَ، ولا تقـــول : منعتك أنْ قُمتَ. فلذلك جائت في (مالَكَ) في المستقبل، ولم تأت في دائم(٢)، ولا ماض، فذلك شاهد على اتفاق معنى مالك وما منعك). (٣)

ومعنى كلام الفراء أن (مَا) قد تدل على المنع في بعض السياقات، كمـــا دلّت بعض الحروف على النفي، كأي مثلاً، أو كاسم الاستفهام (أَيْنَ)، فإنها قـــد تدل على النفي أيضًا، وذلك في سياق خاص يدل عليه، وهكذا.

---

(١) البيت من الطويل، وقد ورد في أمالي ابن الشجري ٤٠٨/١، وشرح أبيات المغني ٧٦/٦، ولم ينسب، ولم يرد في معجم هارون، ولا معجم إميل يعقوب.

(٢) دائم مصطلح كوفي يقصد به الفراء اسم الفاعل. انظر : مدرسة الكوفة ٣١٠، وانظر : الـــدرس اللغـــوي في معـــاني القرآن، ٩٧، ٩٨.

(٣) معاني القرآن، ١٦٣/١، ١٦٤.

أما (ما) فإن الفراء ساق أدلة على جواز مجيئها بمعنى المنـــع. ولكـــن الزجاج ذكر أن المعنى ليس ما يمنعنا، بل : وأي شيء لنا في تـــرك القتـــال حيث قال : (زعم أبو الحسن الأخفش أن (أنْ) ها هنا زائدة [١]، قال : المعنـــى : وما لنا لا نقاتل في سبيل الله. وقال غيره، وما لنا في ألا نقاتل في سبيل الله، وأسقط (في). وقال بعض النحويين إنما دخلت (أنْ)؛ لأن (مـــاَ) معنـــاه : مـــا يمنعنا، فلذلك دخلت (أنْ) لأن الكلام مالك تفعل كذا، وكذا، والقول الصحيـــح عندي أن (أنْ) لا تلغى ها هنا، وأن المعنى : وأي شيء لنا في ألّا نقاتلَ فـــي سبيل الله، أي : أي شيء لنا في ترك القتال). [٢]

والواقع أن اختيار الزجاج قد قال به كثير مـــن النحـــاة كالنحـــاس [٣]، والزمخشري [٤]، والعكبري [٥]، وأبي حيان [٦]. وهذا يعنى رجحان ما ذهـــب إليه.

ولكن هذا لا يعني أن ما ذهب إليه الفراء ليس له وجه من الصحة؛ فقد رجح الطبري ما ذهب إليه الفراء، إذ قال : (وثبت أن فيه أخـــرى، توجيـــها لقولها مالك إلى معناه، إذ كان معناه : ما منعك). وقد وافـــق ابـــن الشـــجري الفراء على أن بعض الاستفهام قد يكون معناه النفي، كما في قول الشاعر :

فَهذي سُيُوفٌ يا صَدِيُّ بنُ مالِكٍ كَثِيرٌ ولَكِنْ أَيْنَ بالسَّيْفِ ضَارِبُ

---

(١) انظر : معاني القرآن، ١٩٤.
(٢) معاني القرآن وإعرابه ١/٣٢٦، ٣٢٧.
(٣) انظر : إعراب القرآن ١/٣٢٥.
(٤) انظر : الكشاف ١/٢٩١.
(٥) انظر : التبيان ١/١٦٥.
(٦) انظر : البحر ٢/٢٦٤.

إذ يقول ابن الشجري إن الشاعر قصد بقوله (أَيْن) النفـــي، أي : ليـس أحـد يضرب بالسيف. (١)

على أن القصة التي وردت في القرآن عن إبليس وسجوده لله ســبحانه وتعالى، واحدة، ولكن هي كما ذكر الفراء وردت بلفظين مختلفين.

أما ما ذكره عن الأخفش فهو صحيح؛ فالأخفش يذهب إلـى جـواز أن تلغى (أَنْ) وتزاد، ولكن هذه الزيادة لا تعني أن تلغي الحرف من العمل، يقول: (أَنْ ها هنا زائدة كما زيدت بعد (فَلَمّا)، و(لَمّا)، و(لَوْ)، فهي تـزاد فـي هـذا المعنى كثيرًا، ومعناه وما لنا لا نقاتل، فأعمل (أَنْ) وهي زائدة كما قال : (مـا أتاني مِنْ أحدٍ)، فأعمل (مِنْ) وهي زائدة، قال الفرزدق :

لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطَفَانٌ لاَ ذُنُوبَ لَها   إليَّ لاَمَتْ ذَوُو أحسابِها عُمَرَا (٢)

المعنى : لو لم تكن غطفان لها ذنوب، و(لا) زائدة وأعملها). (٣)

---

(١) الظر : الأمالي الشجرية ١/٤٠٨..

(٢) البيت من البسيط للفرزدق في ديوانه ١/٢٣٠، وشرح التصريح ١/٢٣٧، وخزانة الأدب ٤/٣٠، ٣٢، ٥٠، وبـلا نسبة في الخصائص ٢/٣٦، ولسان العرب ٩/٢٦٩ (غطف)، وأوضح المسالك ٢/٣، وهمع الهوامع ١/١٤٧. انظـر : المعجم المفصل /٣٢٥، ٣٢٦.

(٣) المعاني للأخفش ١٩٤.

المسألة الخامسة عشرة : معنى الهمزة

خالف الزجاج الفراء في معنى الهمزة في قوله تعالى : ﴿وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَأَسْلَمْتُمْ﴾ (١) حيث قال : (وقال بعض النحويين معنى أأسلمتم الأمر، معناه عندهم أسلموا. وحقيقة هذا الكلام أنه لفظ استفهام معناه التوقيف والتهديد كما تقول للرجل بعد أن تأمره وتؤكد عليه : أقبلت...وإلا فأنت أعلم. فأنت إنما تسأله متوعدًا في مسألتك، لعمري هذا دليل أنك تأمره بأن يفعل). (٢) فمعنى الهمزة عنده التوقيف والتهديد، وليس الأمر.

أما الفراء فإنه يرى أن الهمزة معناها في الآية الأمر، إذ يقول : (وهو استفهام ومعناه الأمر. ومثله قول الله : ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ (٣). استفهام وتأويله : انتهوا). (٤)

أما ما قاله الفراء فقد ذهب إليه أكثر المفسرين، ففي التبيان قال أبو البقاء : (أأسلمتم : هو في معنى الأمر، أي أسلموا، كقوله تعالى : (فَهَلْ أَنتُمْ مُسْلِمُونَ). (٥) أي انتهوا) (٦). وقال الباقولي : (أأسلمتم : لفظه الاستفهام ومعناه الأمر : أي أسلموا، كقوله تعالى : (فَهَلْ أَنتُمْ مُنتَهُونَ)، أي : انتهوا). (٧)

وفي الأمالي قال ابن الشجري : (ورد الاستفهام بمعان مباينة له، فمن

---

(١) سورة آل عمران، ٢٠.

(٢) معاني القرآن وإعرابه، ١/ ٣٩٠.

(٣) سورة المائدة، ٩١.

(٤) معاني القرآن، ١/٢٠٢.

(٥) سورة هود /١٤، والأنبياء /١٠٨.

(٦) انظر : التبيان، ١/٢٠٥.

(٧) كشف المشكلات، ٢٢١.

ذلك مجيئه بمعنى الأمر، كقوله تعالى (فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ)، أي انتهوا، ومثله : ﴿أَلا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ (١) أي أحبوا، (أَأَسْلَمْتُمْ، أي : أسْلِمُوا) (٢)، وفي مجمع البيان ذكر الطبرسي أن قوله : (أَأَسْلَمْتم) الهمزة فيها لفظها الاستفهام ومعناها التوقيف والتهديد، فيكون متضمناً معنى الأمر، فيكون معناه أسلموا). (٣)

وفي البحر المحيط ذكر أبو حيان أن قوله : (أَأَسْلَمْتُمْ) : (تقدير في ضمن الأمر) (٤)، وفي الدر المصون ذكر الحلبي أن الهمزة في قوله : أَأَسْلَمْتُمْ صورته استفهام ومعناه الأمر، أي : أسلموا. (٥)

وفي المغني قال ابن هشام : (إن همزة الاستفهام قد تخرج عن معناها الحقيقي، فترد لثمانية معان. منها الأمر نحو : قوله تعالى : (أَأَسْلَمْتُمْ : أي : أسلموا) (٦). وفي الهمع ذكر السيوطي : أن همزة الاستفهام ترد لمعان منها الأمر، نحو : أَأَسْلَمْتُمْ. أي أسلموا (٧).

فنلاحظ بعد هذا العرض أن أكثر النحاة وافقوا الفراء على مجيء الهمزة بمعنى الأمر كما في قوله تعالى أَأَسْلَمْتُمْ، وهذا يعني وجاهة رأيه.

---

(١) سورة النور، آية ٢٢.
(٢) أمالي بن الشجري ٤٠٣/١.
(٣) مجمع البيان ٤١/٣.
(٤) البحر المحيط ٤٢٩/٢.
(٥) انظر : الدر المصون ٥١/٢.
(٦) المغني ٤٦/١.
(٧) انظر : الهمع ٤٨٣/٢.

المسألة السادسة عشرة : معنى أن

مذهب الفراء أنّ (أنْ وصلتها) إذا وقعت موقع المصدر قد تفيد النفـي، ويكون معناها حينئذ معنى (لا)، وعلى هذا يجيز الفـراء حـذف (لا) أيضـًا، لوضوح الدلالة عليها حيث يقول : (قوله عز وجل : ﴿أَن يُؤْتَى أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ﴾ [١]، ...جاءت (أَنْ) لأن في قوله : (قُلَ إِنَّ الهُدى) مثـل قولـه : إن البيان بيان الله، فقد بين أنه لا يؤتى أحد مثل ما أوتي أهل الإسلام. وصلحـت (أحد) لأن معنى (أنْ) معنى (لا) كما قال تبارك وتعالى ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا﴾[٢] معناه : لا تضلون. وقال تبارك وتعالى ﴿كَذَٰلِكَ سَلَكْنَاهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ [٣]، أن تصلح في موضع لا). [٤]

أما الزجاج فقد ذكر مذهب الفراء دونما تصريح باسمه أو كناية عنـه، مكتفيًا بذكر رأيه قائلاً : (قال بعض النحويين معنى : (أَنْ) ها هنا معنـى (لا) وإنما المعنى أن لا يؤتى أحدٌ ما أوتيتم، أى (لأَنْ) لا تؤتى فحذف (لا) لأن فـي الكلام دليلاً عليها، كما قال الله عز وجل (يُبَيِّنُ اللّـهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا). أي لئـلا تضلوا) [٥].

ولكنه ذكر رأي المبرد أيضًا في هذه المسألة، على أن التقدير في هـذه الآية كراهة أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم [٦] مخالفًا بذلك رأي الفراء.

---

(١) آل عمران، ٧٣.

(٢) النساء، ١٧٦.

(٣) الشعراء، ٢٠٠، ٢٠١..

(٤) معاني القرآن، ٢٢٢/١، ٢٢٣.

(٥) معاني القرآن وإعرابه، ٤٣٠/١، ٤٣١.

(٦) انظر : المصدر السابق.

وأما في قوله تعالى : ﴿وَجَعَلْنَا فِي ٱلْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِهِمْ﴾ [(١)] فقد وافق الفراء[(٢)] على رأيه، ولكنه رجح المذهب القائل بتقدير مضاف محذوف حيث قال : (وقال قوم معناه ألا تميد بهم، والمعنى كذلك، إلا أن (لا) لا تضمر والاسم المضاف يحذف، وكراهة أن تميد بهم يؤدي عن معنى ألا تميد بهم).[(٣)]

والواقع أن اختيار الزجاج كلام المبرد إنما هو رد مذهبي؛ فالبصريون يرون أن التقدير في هذه الآية هو كراهة أن يؤتى أحد، وهو كذلك في غيرها من الآيات القرآنية، في حين يرى الكوفيون ومن وافقهم أن التقدير هو : لئلا، فأضمرت (لا) للدلالة عليها، على الرغم من أن الوجه الذي ذكره الفراء قال به الزجاج، وهذا يتضح في قوله تعالى : (وَجَعَلْنَا فِي ٱلأَرضِ رَواسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِهِمْ)، ويعضده ما نسبه إليه أبو حيان والسمين الحلبي في قوله تعالى : (إِنّ اللّـهَ يُمْسِكُ السّموات وَالأَرضَ أَنْ تَزُولَ) [(٤)] من أن التقدير: لئلا يزولا. [(٥)]

أضف إلى ذلك أن رأي الفراء والكوفيين ذكره أغلب المفسرين والنحاة ولم ينكروه، كالنحاس [(٦)]، وابن قتيبة [(٧)]، ومكي [(٨)]، وأبي البقاء [(٩)]، وغيرهم.[(١٠)]

---

(١) الأنبياء، آية ٣١.

(٢) انظر : معاني القرآن للفراء، ٤٢١/٢.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣٩٠/٣.

(٤) فاطر، ٤١.

(٥) انظر : البحر/ ٣، ٤٢٤. وانظر : الدر المصون، ٤٧٥/٢.

(٦) انظر : إعراب القرآن ٥١١/١.

(٧) تأويل مشكل القرآن، ٢٢٥.

(٨) انظر : إعراب القرآن، ٢١٦/١.

(٩) انظر : التبيان، ٣٢٩/١.

(١٠) انظر : غريب البيان، لأبي البركات الأنباري، ٢٨١/١. والتبيان للطوسي ٤١٠/٣، ومجمع البيان للطبرسي ٣١٠/٢، والفريد للهمداني، ٨٣٠/١، وجامع البيان للطبري، ٤٦/٦.

أما عن سبب ترجيح الزجاج أن يكون التقدير هو (كراهة) فهو راجع إلى أن البصريين يرون أن حذف المضاف أكثر من حذف (لا) [1]، ولهذا مال الزجاج إلى مذهبه البصري.

وعلى أي تقدير لا يوجد ما يمنع جواز مذهب الفراء، خاصة مع وجود عدد من النحاة الذين أجازوا ذلك كما مر.

(١) انظر : كشف المشكلات للباقولي، ١٦٢.

المسألة السابعة عشرة : مجيء (لا) زائدة

أنكر الزجاج مذهب الفراء الذي جوّز أن تكون (لا) زائدة في قوله تعالى : ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [1]، فقال : (وزعم سيبويه عن الخليل أن معناها لعلها إذا جاءت لا يؤمنون، وهي قراءة أهل المدينة. وقال الخليل : إنها كقولهم إيت السوق أنك تشتري شيئًا، أي لعلك، وقد قال بعضهم إنها (أنّ) التي على أصل الباب، وجعل (لا) لغوا، قال : والمعنى وما يشعركم أنها إذا جاءت يؤمنون، كما قال عز وجل : ﴿وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [2]. والقول الأول أقوى وأجود في العربية والكسر أحسنها وأجودها. والذي ذكر أن (لا) لغو غالط، لأن ما كان لغوًا لا يكون غير لغو. من قرأ : إنها إذا جاءت –بكسر إن– [3] فالإجماع أن (لا) غير لغو، فليس يجوز أن يكون معنى لفظة مرة النفي ومرة الإيجاب. وقد أجمعوا أن معنى أنْ ها هنا إذا فتحت معنى لَعَلّ، والإجماع أولى بالاتباع. وقد بينت الحجة في رفع. ما قاله من زعم أن (لا) لغو). [4]

والواقع أن كلام الزجاج لا نستطيع أن نحكم عليه إلا إذا عرفنا رأي الفراء في هذه الآية : يقول الفراء : (...فسألوا رسول الله ﷺ أن ينزلها وحلفوا ليؤمنن، فقال المؤمنون : يا رسول الله سل ربك ينزلها عليهم حتى يؤمنوا،

---

(١) الأنعام، ١٠٩.

(٢) الأنبياء، ٩٥.

(٣) قراءة كسر (إن) ورويت عن ابن كثير، وأبي عمرو، وعاصم، والأعمش، والحسن. انظر : إعراب القرآن للنحاس ٥٧٣/١، والتبيان للطوسي ٢٥٢/٤، والبحر ٢٠١/٤،٢٠٢، وإتحاف فضلاء البشر ٢٦/٢.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٢٨٢/٢.

فأنزل الله تبارك وتعالى : قل للذين آمنوا : (وَما يُشعِرُكُمْ أَنَّهُمْ يُؤْمِنُون) ونحن : ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا﴾ [١]، وقرأ بعضهم : (إِنها) مكسورة الألف (إِذا جاءَتْ) مستأنفة، ويجعل قوله : (وما يُشْعِرُكُمْ) كلامًا مكتفيًا [٢]. وهى في قراءة عبد الله : ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ و(لا) في هذا الموضع صلة، كقوله : (وحرام على قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون) المعنى : حرام عليهم أن يرجعوا. ومثله : ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ لَا تَسْجُدَ﴾ [٣] معناه : أن تسجد. وهى في قراءة أُبيّ : (لَعَلَّها إذا جاءَتْهُم لا يُؤْمِنُونَ) [٤]، وللعرب في (لعل) لغة بأن يقولوا : ما أدري أنك صاحبها، يريدون : لعلك صاحبها، ويقولون : ما أدري لو أنك صاحبها، وهي وجه جيد أن تجعل (أَنّ) في موضع (لعل). [٥]

ويلاحظ على كلام الزجاج ما يلي :

أولاً : أن فتح الهمزة في (أنهّا) هي قراءة حفص، فلا يجوز مخالفتها أو ترجيح قراءة أخرى عليها، وهذه جرأة من الزجاج على كتاب الله – عز وجل.

ثانيًا : لا بد من اللجوء إلى التأويل النحوي لكي يستقيم المعنى، إذ من دونه

---

(١) الأنعام، ١١٠.

(٢) هي قراءة مشهورة وردت عن ابن كثير، وأبي عمرو، وعاصم، وخلف، والحسن، ومجاهد. انظر : إعراب القرآن للنحاس ٥٧٣/١، والبحر ٢٠١/٤، والكشاف ٤٤، ومجمع البيان ٣٤٨/٢، والاتحاف ٢١٥/١.

(٣) الأعراف، ١٢.

(٤) انظر : الكشاف ٣٤/٢.

(٥) معاني القرآن، ٣٥٠/١.

يكون عذراً للكفار بعدم إيمانهم، ويؤكد هذا قول الخليل نفسه إذ سأله سيبويه عن قراءة الفتح، فقال : (ما منع أن تكون كقولك : ما يدريك أنه لا يفعل؟ فقال لا يحسن ذلك في هذا الموضع، إنما قال : وما يشعركم، ثم ابتدأ فأوجب فقال : إنها إذا جاءت لا يؤمنون. ولو فتح فقال : وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون، لكان عذراً لهم). [١]

لهذا رأى الفراء أن القول بزيادة (لا) هو الوجه الأنسب لاستقامة المعنى، علمًا بأن هذا التوجيه ذكره الهروى [٢]، والباقولي [٣]، وأبو البقاء [٤]، وأبو حيان [٥]، وابن هشام [٦].

ثالثًا : وأما قوله : (والذى ذكر أن (لا) لغو غالط، لأن ما كان لغوًا لا يكون غير لغو، فيناقضه كلامه في قوله تعالى ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّن فَضْلِ اللَّهِ﴾ [٧]. المعنى : فعل الله بكم ذلك كما فعل بمن آمن من أهل الكتاب لأن يعلموا، وقال : (و (لا) مؤكدة... أي لِيَعْلَمَ أَهْلُ الكتاب أنهم لا يقدرون على شيء من فضل الله). [٨]

رابعًا : الفراء لا يقول بزيادة (لا) مطلقًا، بل يشترط لزيادتها أن يكون في أول

---

(١) الكتاب ١٢٣/٣.

(٢) الأزهية، ١٥٢.

(٣) انظر : كشف المشكلات، ٤٢٥، ٤٢٦، ٨٧٧، ٨٧٨.

(٤) انظر : التبيان، ٤١٤/١، ١٦٦/٢.

(٥) انظر : البحر، ٢٠٣/٤ وما بعدها.

(٦) انظر : المغني، ٤٨٠/١ وما بعدها.

(٧) سورة الحديد، آية ٢٩.

(٨) معاني القرآن وإعرابه، ١٣١/٥.

الكلام نفي غير مصرح به، أو في آخره نفي [1]، كما في قوله تعالى : ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾، وقوله ﴿ما مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾، وقوله : ﴿وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾، ففي الحرام معنى الجحد والمنع، كما في قوله : (وَمَا يُشعِرُكُمْ).

(١) انظر : معاني القرآن للفراء، ٣/١٣٧، ١٣٨.

المسألة الثامنة عشرة : الجمع بين (يا) و (أل)

نسب الزجاج إلى الفراء جواز دخول (يا) على (اللّهُمَّ)، وذلك في ردّه على الفراء حول أصل كلمة (اللّهُمَّ)، مشنعًا عليه بكلام عنيف، دون أن يذكر اسمه أو يكني عنه حيث قال : (قوله تعالى : ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ﴾ [1]، فأما إعراب (اللّهُمَّ) فضم الهاء وفتح الميم، مما لا خلاف في اللفظ به بين النحويين، فأما العلة فقد اختلف فيها النحويون، فقال بعضهم : معنى الكلام : يا أللهُ أُمَّ بخير، وهذا إقدام عظيم؛ لأن كل ما كان من هذا الهمز الذي طرح فأكثر الكلام الإتيان به، يقال : ويل أمه، وويل أمّه، والأكثر إثبات الهمز، ولو كان كما يقول لجاز أومم، والله أمّ، وكان يجب أن تلزمه ياءُ النداء؛ لأن العرب تقول : يا ألله اغفر لنا، ولم يقل أحد من العرب إلا اللّهُمَّ، ولم يقل أحد يا اللّهُمَ، قال عز وجل : ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ﴾ [2]، وقال : ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[3]. فهذا القول يبطل من جهات : أحدها أن (يا) ليست في الكلام، وأخرى أن هذا المحذوف لم يتكلم به على أصله كما نتكلم بمثله، وأنه لا يقدم أمام الدعاء هذا الذي ذكره، وزعم أن الضمة التي في الهاء ضمة الهمزة التي كانت في أم، وهذا محال أن يترك الضم الذي هو دليل على النداء للمفرد، وأن يجعل في الله ضمة (أُم). هذا إلحاد في اسم الله -عز وجل-. وزعم أن قولنا هَلُمَّ مثل ذلك أن أصلها : هل أمَّ وإنما هي : لمّ، والهاء للتنبيه، وقال المحتج

---

(١) سورة آل عمران، آية ٢٦.

(٢) سورة الأنفال، آية ٣٢.

(٣) سورة الزمر، آية ٤٦.

بهذا القول : إن (يا) قد يقال مع : (اللّهُمَّ)، فيقال : يا اللّهُمَّ، ولا يروى أحد عن العرب هذا غيره – زعم أن بعضهم أنشده :

وَمَا عَلَيْكِ أَنْ تَقُولي كلَّما صَلَّيْتِ أَوْ سَبَّحتِ يا اللّهُمَّ ما

ارْدُد عَلَينا شَيْخنا مُسلَّما [(١)]

وليس يعارض الإجماع، وما أُتي به كتاب الله تعالى ووجد في جميع ديوان العرب بقول قائل أنشدني بعضهم، وليس ذلك البعض بمعروف ولا بمسمى)[(٢)].

وفي معاني القرآن قال الفراء : (" اللّهُمّ " كلمة تنصبها العرب. وقد قال بعض النحويين : إنما نصبت إذ زيدت فيها الميمان؛ لأنها لا تنادى بياء، كما تقول : يا زيد، ويا عبد الله فجعلت الميم فيها خلفا من يا. وقد أنشدني بعضهم:

وَمَا عَلَيْكِ أَنْ تَقُولي كلَّما صَلَّيْتِ أَوْ سَبَّحتِ يا اللّهُمَّ ما

ارْدُد عَلَينا شَيْخنا مُسلَّما) [(٣)]

يبدو واضحًا من النص السابق للزجاج مدى تعصبه ضد الفراء، وذلك لما يلي :

أولاً : لم يكن ردّه على الفراء إلا تعصبًا لمذهبه البصري الذي لا يجوز دخول (يا) على (اللّهُمّ)، لعدم جواز الجمع بين العوض والمعوض عنه – على رأي

---

(١) الرجز بلا نسبة في كتاب اللامات، ٩٠، وأسرار العربية ٢٣٣، والإنصاف ٣٤٢/١، ورصف المباني ٣٠٦، ولسان العرب ٤٧٠/١٣ (أله)، وهمع الهوامع ١٥٧/٢، وخزانة الأدب ٢٩٦/٢.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣٩٣/١.

(٣) معاني القرآن ٢٠٣/١، ٢٠٤.

البصريين في أصل (اللّهُمّ)– وهو في الأصل رأي الخليل وسيبويه. وقد صرح الزجاج بذلك.

وقد نقل الأنباري في (الإنصاف) أن الكوفيين لم يجوزوا دخول (يا) على (اللهم) [١] مما جعله يعدها من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، وهو قول لا يمكننا أن نسلم به على عواهنه، والسبب في ذلك أننا لا يمكن أن نقر بأن دخول (يا) على (اللهم) أجازه الكوفيون، لعدم وجود نص صريح من الكوفيين يؤيد هذه النسبة، سوى ما نسبه إليهم النحاة وعلى رأسهم الأنباري، وقد ثبت أن الأنباري لم يكن منصفًا في نسبة كثير من الآراء إلى الكوفيين [٢].

ثانيًا : أما قوله بأن الفراء يبني رأيه على بيت لم يعرف قائله فلا نسلم به أيضًا؛ لأن البيت الذي رواه الفراء في معانيه رواه أبو زيد في (النوادر)، أيضًا، غير منسوب إلى قائل بعينه [٣]، ولكن هذا لا يعني عدم جواز الاحتجاج به عند النحاة؛ ففي كتاب سيبويه نجد كثيرًا من الشواهد الشعريه، مجهولة القائل حيث إنه لم يعن بنسبة الشعر المذكور إلى قائليه في كثير من الشواهد، ولم يتخذ أحد من النحاة إغفاله للنسبة سبيلاً للطعن عليه.

ويعلل د. محمد سعد السيد السبب في عدم نسبة الأبيات إلى قائليها : (وقد يقال : إن الفراء يجهل قائلي هذه الأبيات غير المنسوبة بمعانيه، والبيت مجهول النسبة لا يحتج به على الراجح. أقول : يصح هذا القول فيما قد يكون قائله ممن يحتج به أو من غيرهم، ولكن الفراء عاش جلّ حياته في عصر

---

(١) انظر : الإنصاف، ٣٤١ وما بعدها.

(٢) انظر : النحو وكتب التفسير ٢١٥/١.

(٣) انظر : النوادر ٤٥٨.

الاحتجاج (١٤٤ : ٢٠٧) بل أذهب إلى أبعد من ذلك، وهو أنـــه مـــن غـــير المعقول أن يجهل بيتًا لشاعر معاصر له، إنما يقع الجـــهل بنســبة البيــت إذا طال الأمد بين راويه وقائله، خاصة إذا علمنا أن الكوفيين -كما يقول ابن جني : علاّمون بأشعار العرب مطلعون عليها، ومن ثم فالبيت مجهول النسبة لـــدى الفراء - إن صح ذلك - فهو يحتج به، والله تعالى أعلم). [١]

وبناء على هذا فلا يصح ما ذكره السيوطي من عدم جواز الاحتجـــاج ببيت مجهول النسبة إلى قائل بعينه. [٢]

(١) الدرس اللغوي في كتاب معاني القرآن، محمد سعيد السيد، ١٦٧..

(٢) انظر : الاقتراح، ٥٤.

المسألة التاسعة عشرة : الممنوع من الصرف

(١) منع صيغ منتهى الجموع من الصرف

صيغة منتهى الجموع عند الفراء قياسية في منعها من الصرف، فكلمة (مَوَاطِنَ) من قوله تعالى : ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ﴾ [١]، قد منعت من الصرف؛ لأنها جمع كانت فيه ألف قبلها حرفان وبعدها حرفان، فلهذا لم تصرف حيث يقول : (نصبت المَواطِنَ؛ لأن كل جمع كانت فيه ألف قبلها حرفان وبعدها حرفان فهو لا يجر، مثل صوامع، ومساجد، وتماثيل، ومحاريب. وهذه الياء بعد الألف لا يعتد بها، لأنها قد تدخل فيما ليست هي منه، وتخرج ما هي منه، فلم يعتدوا بها، إذ لم تثبت كما ثبت غيرها. وإنما منعهم من إجرائه أنه مثال لم يأت عليه شيء من الأسماء المفردة، وأنه غاية للجماع، إذا انتهى الجماع إليه فينبغي ألا يجمع، فذلك أيضًا منعه من الانصراف، ألا ترى أنك لا تقول : دراهمات، ولا دنانيرات، ولا مساجدات. وربما اضطر إليه الشاعر فجمعه. وليس يوجد في الكلام ما يجوز في الشعر. قال الشاعر :

فَهُنَّ يَجْمَعْنَ حَدَائِداتِها [٢]

فهذا من المرفوض إلا في الشعر). [٣]

ولكن الزجاج ذكر أن الفراء قال إن السبب في منع (مَوَاطِنَ) من الصرف أنه جمع، وإنها لا تجمع، ثم راح يوضح سبب منع كلمة (مواطن) من الصرف، وإن الفراء لم يفهم ما قصده الخليل الذى أخذ الكلام منه، وفي ذلك

---

(١) سورة التوبة، آية ٢٥.

(٢) الشطر من الرجز منسوب للأحمر في الخصائص ٢٣٦/٣؛ واللسان (حدد- يمن)؛وهو بلا نسبة في الخزانة ٢١٠/١.

(٣) معاني القرآن، ٤٢٨/١.

يقول : (وزعم بعض النحويين أن (مواطن) لم ينصرف ها هنا؛ لأنـــه جمـــع. وأنها لا تجمع. قال أبو إسحاق : وإنما لم تجمع لأنها لا تدخل عليـــها الألـــف والتاء، لا تقول مواطنات، ولا حدائدات إلا في شعر، وإنما سمع قول الخليـــل أنه جمع لا يكون على مثال الواحد، وتأويله عند الخليل على التكســير أقــوال [١]، فقلت أقاويل، لم يتهيأ لك أن تكسّر أقاويل، ولكنك قد تقول أقاويلات، قـــال الشاعر :

فَهُنَّ يَعْلِكْنَ حَدَائدَاتِها [٢]

وإنما لم ينصرف (مَواطِنَ) عند الخليل، لأنه جمع، وأنه ليـــس علـــى مثـــال الواحد، ومعنى ليس على مثال الواحد، أي ليس في ألفاظ الواحد ما جاء علـــى لفظه، وأنه لا يجمع كما يجمع الواحد جمع تكسير). [٣]

والملاحظ أن الزجاج علل عدم جواز صرف (مواطن)؛ لأنها لا تدخـــل عليها الألف والتاء وهو رأي ليس هناك في عبارة الفراء مـــا يخالفـــه، بـــل الصحيح أنه رأي الفراء أيضًا، وهو الواضح من كلامه، إذ يقول : (ألا تـــرى أنك لا تقول : دراهمات، ولا دنانيرات، ولا مساجدات). [٤]

وهذا معناه أن الفراء لا يجمع مثل هذه الأمثلة لعدم جواز دخول الألـــف والتاء عليها. بل إننا لم نجد اختلافًا بين رأي الفراء، وما نقله الزجـــاج عـــن الخليل، الذي ادعى أن الفراء لم يفهم ما كان يقصده الخليـــل، والـــذي أراه أن

---

(١) انظر : الكتاب ٢٢٧/٣ وما بعدها.

(٢) نقل الزجاج هذا الشطر فَهُنَّ يَعْلِكْنَ حَدَائدَاتِها . خلافًا لما نقله ابن جني في الخصائص، والبغدادي في الخزانة ٢١٠/١.

(٣) معاني القرآن وإعرابه، ٤٣٩/٢، ٤٤٠.

(٤) معاني القرآن، ٤٢٨/١.

كلام الزجاج الذي نقله عن الخليل لا يختلف عن كلام الفراء البتة. بل إن الزجاج نفسه نقل هذا التعليل في : ما ينصرف وما لا ينصرف؛ حيث قال : (وإنما منعهم من صرف هذا المثال : أنه جمع، وأنه على مثال ليس يكون في الواحد، ليس في الأسماء التي هي لواحد مثل شيء مما ذكرنا) . [١]

على أننا نستغرب مثل هذا التحامل من الزجاج على الفراء، وقد ثبت أن كلام الفراء لا يختلف عما ذهب غليه الخليل، فضلاً عن الزجاج نفسه.

والحق أنهما متفقان على أن دخول الألف والتاء في مثل (مواطن)، و(مساجد)، إنما يكون في ضرورة الشعر.

والواقع أن الزجاج لم يذكر اسم الفراء صراحة، ولم يكني عنه، وهذا ليس بمستغرب لأنه جرت عادة الزجاج ألا يذكر اسم الفراء صراحة، إلا في بعض المواضع.

---

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف، ٦٣.

(٢) منع (سَبَأ) من الصرف

يرى الفراء أن العلم قد يمنع من الصرف إذا كان مجهولا، كما في قوله تعالى (سَبَأ)، ويجوز أن يكون السبب في منعه من الصرف أن يكون اسمًا للقبيلة، أو اسمًا لما حوله حيث قال (قوله تعالى ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ [1]، القراءة على إجراء (سَبَأ)، لأنه –فيما ذكروا – رجل، وكذلك فأجره إن كان اسمًا لجبل. ولم يجره أبو عمرو بن العلاء. وزعم الرؤاسي أنه سأل أبا عمرو عنه، فقال : لست أدرى ما هو؟ وقد ذهب مذهبًا إذ لم يدر ما هو؛ لأن العرب إذا سمت بالاسم المجهول تركوا إجراءه، كما قال الأعشى :

وُتدْفَنُ مِنْهُ الصّالِحاتُ وَإِنْ يُسِئ … يكنْ ما أَساءَ النارُ فِي رَأْسِ كَبْكَبا [2]

فكأنه جهل الكبكب. وسمعت أبا السفاح السلولي [3] يقول : هذا أبو صعرور قد جاء، فلم يجره، لأنه ليس من عادتهم في التسمية. قال الفراء : الصعرور شبيه بالصمغ.

وقال الشاعر في إجرائه :

الوارِدونَ وتيمٌ في ذُرا سَبَأ … قَدْ عَضَّ أعناقَهُمْ جِلْدُ الجَواميسِ [4]

---

(١) سورة النمل، آية ٢٢.

(٢) البيت من الطويل للأعشى في ديوانه ؛١٦٣، والكتاب ٩٢/٣، وجمهرة اللغة ١٧٧، وحماسة البحتري ١٠٦، ولسان العرب ٤٥٤/١ (زيب)؛ ٦٩٧/١، ٦٩٨ (كبب) وشرح شواهد الإيضاح ٤٩٢، وهو بلا نسبة في المقتضب ٢٢/٢. انظر : المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٤٤/١.

(٣) واضح أن هذا الرجل أحد فصحاء الأعراب وقد رجعت إلى كثير من كتب اللغة فلم أعثر على أعرابي بهذا الاسم، إلا أن هناك رجلا يسمى : أبو السفاح التغلبي. له ذكر في كتاب الجيم وإصلاح المنطق لا بن السكيت، وراجع كتاب الأعراب الرواة لعبد الحميد الشلقاني ومصادر اللغة له أيضًا، وتاريخ التراث العربي لسزكين المجلد الثامن من الجزء الأول المقدمة إلى صفحة ٨٣ ففيها ذكر للأعراب الرواة.

(٤) البيت من البسيط لجرير في ديوانه /١٣٠، وأمالي ابن الشجري ٢٣٧/٢، واللسان (ضغبس)، والخزانة ٥٣٧/٧، ٥٦١.

ولو جعلته اسمًا للقبيلة إن كان رجلاً، أو جعلته اسمًا لما حوله إن كان جبلاً لم تجره أيضًا).[١]

وقد ذكر الزجاج رأي الفراء دونما تصريح باسمه حيث قال : (قوله تعالى : (وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَأٍ بِنَبَأٍ يَقِين) يقرأ بالصرف والتنوين، ويقرأ من سبأ بفتح سبأ وحذف التنوين، فأما من لم يصرف فيجعله اسم مدينة، وأما من صرف فذكر قوم من النحويين أنه اسم رجل واحد وذكر آخرون أن الاسم إذا لم يدر ما هو لم يصرف).[٢]

ويلاحظ على كلام الفراء ما يلي :

أولاً : الرواية التي ذكرها عن الرؤاسي فيها كثير من التحامل على أبي عمرو؛ إذ لا يعقل أن يجهل أبو عمرو كلمة مثل (سَبَأ) وقد ورد ذكرها في القرآن لأكثر من مرة، وأبو عمرو بن العلاء علامة أهل العراق كما ذكر ذلك السجستاني [٣]، كما أن (سَبَأ) مما لا يخفى على أحد فضلاً عن أبي عمرو، فقد نقل أبو حاتم السجستاني عن أبي عمرو أنه لم يصرف (سَبَأ)، وأنشد بيتًا نقله أبو عمرو عن الجعدي، قال فيه :

مِنْ سَبَأَ الحاضِرِيْنِ مأرَب إذْ   يَبْنُونَ مِنْ دونِ سَيْلِهِ العَرِما [٤]

---

(١) معاني القرآن، ٢/٢٨٩، ٢٩٠.

(٢) معاني القرآن وإعرابه، ٤/١١٤.

(٣) انظر : المذكر والمؤنث، ٢٠٥.

(٤) البيت من المنسرح، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ١٣٤، والمذكر والمؤنث للسجستاني ٢٠٥، وجمهرة اللغة ١٠٢٢/٧٧٣/ وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٤١، ولسان العرب ١٢/٣٩٦ (عرم)، ولأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٥٩، وللنابغة الجعدي أو لأمية في خزانة الأدب ٩/١٣٩، وللأعشى في معجم ما استعجم ١١٧٠، وبلا نسبة في الكتاب ٣/٢٥٣، والاشتقاق ٤٨٩، وما ينصرف وما لا ينصرف ٥٩، ولسان العرب ١/٩٤ (سبأ). انظر : المعجم المفصل ٨٢٥، ٨٢٦.

فسد مأرب مشهور عند العرب، وهو مما لا يخفى على أبي عمرو. والصحيح أن أبا عمرو منع (سَبَأ) من الصرف لاجتماع علتين فيها وهما : التأنيث والعلمية.

وهذا ما ذهب إليه أبو حاتم السجستاني حيث قال : (وربما تركوا الصرف وتوهموه اسمًا مؤنثًا، إما اسم أرض أو أمة أو قبيلة، أو شيء مؤنث فجعلوها مؤنثة). [١]

ثانيًا : أما البيت الذي ذكره الفراء عن الأعشى، فلا دليل فيه على جهل الأعشى لكلمة (كَبْكَبْ)، فكبكب اسم جبل معروف عند العرب، قاله ابن دريد في جمهرة اللغة [٢]، وفي القاموس المحيط قال الفيروزابادي : (الْكَبْكَبْ بالكسر أو يفتح : جبل بعرفات، خلف ظهر الإمام إذا وقف) [٣]. ومعنى هذا شهرة هذا الجبل عند العرب، وهذا ليس مما يجهل كما زعم الفراء.

لذا فالأقرب إلى الواقع أن نقول : إن الأعشى ترك صرف (كبكب)، لأنه اسم جبل وهو مؤنث، فاجتمع فيها علتان، ويدل على ذلك قول أبي حاتم : (كَبْكَب : مؤنثة، اسم جبل، غير مصروف ويدلك على التأنيث ترك الصرف).[٤]

ويدلك عليه أيضًا قول مكي بن أبي طالب : (قوله (مِنْ سَبَأ) من صرفه

---

(١) المذكر والمؤنث، ١٨٣.

(٢) جمهرة اللغة، (كبب).

(٣) القاموس المحيط، (كبب).

(٤) المذكر والمؤنث، ١٨٣.

جعله اسمًا لأب أو لحي ومن لم يصرفه جعله اسمًا للقبيلة أو للمدينة، أو لامرأة فلم يصرف للتعريف والتأنيث) [١].

والجدير بالذكر أن هذا الوجه اختاره الفراء أيضًا، وهو ما أكده د. المختار أحمد عندما ناقش مصطلح الإجراء، حيث يقول عن سبب منع كلمة (سَبَأ) عند الفراء : (فترى تأويله للكلمة الواحدة إذا صرفت أو منعت وهذا صواب لأن من صرفها جعلها اسم رجل أو جبل، فلا يمنع من الصرف إلا لعلة أخرى). [٢]

(١) مشكل إعراب القرآن، ٢/٥٣٣.

(٢) دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، ٢٣٤.

خاتمة الفصل الثاني

الجملة الفعلية ومكملاتها

تَبيّنت فى هذا الفصل المسائل التى تعقب فيها الزجاج الفراء، وقد بلغت تسعة عشر تعقبًا، اختلفت الأسباب التي جعلته يتعقب الفراء، وهي كما يلي :

أولاً : تعقبات بسبب الخلاف بين البصريين والكوفيين، وهي تسع مسائل : الثانية صـ ٧٦، والأولى من الثالثة صـ ٨٠، والثانية من الخامسة صـ ٩٣، والسادسة صـ ٩٧، والثامنة صـ ١٠٣، والثانية عشرة صـ ١١٦، والثالثة عشرة صـ ١١٩، والسادسة عشرة صـ ١٢٨، والثامنة عشرة صـ ١٣٥.

ثانيًا : تعقبات تحامل فيها الزجاج على الفراء، لأن كثيرًا من النحاة وافقوا الفراء على رأيه وهي ثماني مسائل : الأولى صـ ٧٢، والثانية من الثالثة صـ ٨٣، والرابعة صـ ٨٥، والرابعة عشرة صـ ١٢٢، والخامسة عشرة صـ ١٢٦، فى حين ظهر تحامله ضد الفراء جليًا فى المسألة الأولى من الخامسة، لأن الرأي الذى ذكره الفراء وجيه؛ فالحذف مع (أبيت) مستعمل دون كرهت، لأن فى أبيت شيء من معنى النفى صـ ٩٠، والمسألة السابعة عشرة لأن القول بعدم زيادة (لا) يجعل الكفار معذورين، وهو قول الخليل أيضًا. على أن الفراء لا يقول بزيادة (لا) مطلقًا صـ ١٣١، والعاشرة، لأن النحاة لم يتفقوا على تحديد عطف (يعلمون) صـ ١١١، والأولى من التاسعة عشرة صـ ١٣٩.

ثالثًا : تعقبات وافق فيها الزجاج الفراء، وهي مسألة واحدة : السابعة صـ ١٠١.

رابعًا : تعقبات كان الزجاج فيها محقًا، وهي ثـــلاث مســائل : التاســعة، لأن النحاة متفقون على أن المضاف إليه إذا وقع بعد (قبل وبعد) ولم يذكر بل نوى في المعنى فإنه يبنى على الضم صـــ ١٠٦، والحادية عشرة لأن الفراء ناقض نفسه في قوله بزيادة الواو. على أنه اشترط موضعين لزيادتها، لكنه لم يلـــتزم بهما صـــ ١١٣، والثانية من التاسعة عشرة لأنه نسب إلى أبـــي عمـــرو بـــن العلاء الجهل بكلمة (سبأ)، وهذا ليس صحيحًا صـــ ١٤٢.

ويبدو جليًا من هذا الفصل أن تحامل الزجاج واضح على الفراء.

الفصل الثالث

الخلاف في بعض الصيغ الصرفية والنحوية وبعض الأعاريب

المسألة الأولى : فتح لام الأمر

ذهب الفراء إلى أن لام الأمر فتحها بعض العرب عند الاستئناف حيث قال : (وكل لام الأمر إذا استؤنفت ولم يكن قبلها (واو) ولا (فاء) ولا (ثم) كسرت، فإذا كان معها شيء من هذه الحروف سكنت. وقد تكسر مع الواو على الأصل. وإنما تخفيفها مع الواو كتخفيفهم وَهْوَ قال ذاك، وَهْيَ قالت ذاك. وبنو سليم يفتحون اللام إذا استؤنفت، فيقولون : لَيَقُم زَيْدٌ، ويجعلون اللام منصوبة في كل جهة، كما نصبت تميم لام كي إذا قالوا : جِئتُ لَأَخُذَ حَقِّي).(١)

أما الزجاج فقد منع فتح لام الأمر، قال ذلك وهو يرد على الفراء صراحة؛ لأن الروايات الصحيحة تدل على كسر لام الأمر حيث قال : (قوله عز وجل : ﴿فَلْيَكُونُوا مِن وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ ﴾ (٢)، فأما (وَلْيَأْخُذُوا) فالقراءة على سكون اللام.. ولْيَأْخُذُوا، و (وَلِيَأْخُذُوا) هو الأصل بالكسر، إلا أن الكسر استثقل فيحذف استخفافًا. وحكى الفراء أن لام الأمر قد فتحها بعض العرب في قولك : (لِيَجْلِسْ) فقالوا (لَنَجلس) ففتحوا، وهذا خطأ، لا يجوز فتح لام الأمر لئلا تشبه لام التوكيد. وقد حكى بعض البصريين فتح لام الجر، نحو قولك : المال لِزيدٍ، تقول : المال لَزيد وهذه الحكاية في الشذوذ كالأولى، لأن الإجماع والروايات الصحيحة كسر لام الجر، ولام الأمر، ولا يلتفت إلى الشذوذ، خاصة إذا لم يروه النحويون القدماء الذين هم أصل الرواية وجميع من ذكرنا من الذين رووا هذا الشاذ عندنا صادقون في الرواية إلا أن الذي سمع منهم مخطئ).(٣)

---

(١) معاني القرآن، ٢٨٥/١.

(٢) سورة النساء، آية ١٠٢.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٩٧/٢، ٩٨.

واضح أن الزجاج يرفض فتح لام الأمر جملة وتفصيلاً، ويرفض كونها لغة وردت عن بعض العرب، بل إنه يذهب إلى تخطئة الرواة الذين رووا فتح لام الأمر، وفي هذا إشارة إلى ردّ كثير من الروايات التى تخالف منهج النحاة حتى وإن كانت صحيحة ورواتها ثقاة.

وأرى أن ردّ الزجاج هذا يدل على تعصب شديد ضد الفراء، وتحامل عليه لا مبرر له، يدل عليه أن كثيرًا من النحاة قبلوا فتح لام الأمر على أنها لغة لبعض العرب، ومن هؤلاء الأخفش[١]، والأربلي [٢]، والرضي [٣]، وابن هشام [٤]، والسيوطي [٥]، فنقلُ هؤلاء النحاة فتح لام الأمر يعطينا نوعًا من الاطمئنان بصحتها.

كما لا يخفى علينا أن الزجاج كان مضطربًا في ردّه لهذه اللغة، ففي الوقت الذي يؤكد فيه أن النحاة القدماء لم يروا فتح لام الأمر، يأتي ويقرر صدق من روى فتح لام الأمر وهذا هو التناقض بعينه، وأرى أنه لم يكن يضير الزجاج بأن يقر بأن فتح لام الأمر لغة، غير أن المانع الحقيقي هو أن الفراء من ذكر فتح لام الأمر، لذا فقبوله أمر صعب عند الزجاج.

---

(١) انظر :إعراب القرآن للنحاس ٤٨٥/١.

(٢) انظر :جواهر الأدب ٧٩.

(٣) انظر :شرح كافية ابن الحاجب ٨٧/٤.

(٤) انظر :المغني ٤٢٧/١

(٥) انظر :الهمع ٤٤٣/٢.

المسألة الثانية : تركيب (لمّا)

اعتبر الفراء أن (لَمّا) في قوله تعالى : ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ (١) عبارة عن (لَمِنْ ما)، انقلبت النون فيها ميمًا، فلما اجتمعت ثلاث ميمات حذفت واحدة منها، وأدغمت إحداها في الثانية حيث قال : (وأما من شدد (لَمّا) فإنه –والله أعلم– أراد : (لِمَنْ ما لَيُوَفِّيَنَّهُمْ)، فلما اجتمعت ثلاث ميمات حذف واحدة فبقيت اثنتان، فأدغمت في صاحبتها، كما قال الشاعر :

وإنِّي لَمِمّا أُصْدِرُ الأمرُ وجْهَهُ إذا هُوَ أعيا بالسَّبِيلِ مَصادِرُه (٢)

ثم يُخَفَّف كما قرأ بعض القراء ﴿وَٱلْبَغْى يَعِظُكُمْ﴾ (٣). بحذف الياء (عند الياء)، أنشدني الكسائي:

وأَشْمَتَّ الْعِداةَ بِنا فَأَضْحَوْا لديَّ تَباشَرُونَ بِما لَقِينا (٤)

معناه (لديّ) يتباشرون، فحذف لاجتماع الياءات ومثله :

كَأَنّ مِنْ آخِرِها إِلْقادِمِ مَخْرَمَ نَجْدٍ فارِعَ الْمخارِمِ (٥)

أراد : إلى القادم فحذف اللام عند اللام. وأما من جعل (لّمّا) بمنزلة (إلا) فإنه وجه لا نعرفه، وقد قالت العرب : بالله لمّا قمت عنا، فأما الاستثناء فلم يقولوه

(١) سورة هود، آية ١١١.

(٢) البيت من بحر الطويل، ولم أهتد إلى قائله.

(٣) سورة النحل، آية ٩٠، وانظر القراءة في : الغيث/٢٧٢.

(٤) البيت من بحر الوافر، ولم أهتد إلى قائله.

(٥) البيت من بحر الرجز، ولم يتبين في اللسان ٤٦٩/١٢ (قدم)، وديوان الأدب ٣٦١/١. راجع المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٤٩/١٢.

في شعر، ولا غيره، ألا ترى أن ذلك لو جاز لسمعت في الكلام : ذهب لَمّـــا زيدًا). (١)

أما الزجاج فقد جعل (إن) المخففة نافية بمعنى (ما)، و(لمّا) المشددة في معنى (إلاّ) الاستثنائية، في حين رفض أن تكون (لَمّا) المشـــددة مكونـــة مـــن (لَمنْ ما)، محتجًا بأن (مِنْ) لا يجوز حذفها حيث قال : (وأما التشديد في (لَمّـا) فزعم بعض النحويين أن معناه (لَمِنْ ما) ثم انقلبت النون ميما فـــاجتمع ثـــلاث ميمات فحذفت إحداها –وهي الوسطى– فبقيت (لمّا) وهذا القول ليس بشـــيء لأن (مِنْ) لا يجوز حذفها، لأنها اسم على حرفين، ولكن التشديد فيه قـــولان : أحدهما يروى عن المازني. زعم المازني أن أصلها (لَمَا) ثم شـــددت الميـــم، وهذا القول ليس بشيء أيضًا؛ لأن الحروف نحو (رُبَّ) وما أشـــبهها تخفـــف، ولسنا نثقل ما كان على حرفين فهذا منتقض. وقال بعضهم قولاً لا يجوز غيره –والله أعلم– أن (لمّا) في معنى (إلّا)، كما تقول سألتك لما فعلت كـــذا وكـــذا. وإلا فعلت كذا. ومثله : ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ (٢) معناه (إلاّ). وتـــأويل اللام مع (إنْ) الخفيفة إنما هو تأويل الجحد والتحقيق، إلا أنّ إنْ إذا قلـــت : إنْ زيدًا لعالم، هى (ما)، ولكن اللام دخلت عليها، لئلا يشبه المنفيُّ المثبت فتكـــون المشددة بدخول اللام عليها بمعنى المخففة إذا دخلت عليها اللام. فعلـــى هـــذا جاءت (أنّ) الناصبة. فجائز أن تكون (أنّ) الناصبة من حيث دخلت عليها اللام كما دخلت على (إنْ) غير الناصبة دخلت عليها (لمّا)، ودخلـــت عليـــها (إلاّ)، فصار الكلام في تخليص التحقيق له بمنزلة ما نفي عنه غير المذكـــور بعـــد (لَمّا)، ووجب له ما بعد (لمّا) فتقول على هذا الحد : إن كلهم لمّا يحبني معنـــاه

(١) معاني القرآن ٢/٢٩.

(٢) سورة الطارق، آية ٤.

يؤول إلى معنى ما كلهم إلا يحبني، وكذلك يجوز : إن كلا لَمّا يحبني، بحـــذاء إن كلا لَماَ يحسبني، فدخلت (لَمّا) المحققة كما دخلت اللام محققة، وصار تأويل الجملة تأويل المنفي والمحقق. وحكى سيبويه وجميـــع البصرييـــن أن (لَمّـــا) تستعمل بمعنى (إلاّ). ويجوز إن كلاً لَمّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ، معنـــاه وأنّ كُـــلاً لَيُوَفِّيَنَّـــهُم جمعا؛ لأن معنى اللَّم الجمع، يقال لممت الشيء ألمه لمّا إذا جمعته). [١]

والملاحظ على كلام الزجاج ما يلي :

أولاً : اعتراضه على الفراء بعدم جواز حذف (مِنْ) ليس في محله، لأن الشاهد الذي أورده الفراء على حذف (مِنْ)، ذكره سيبويه شاهدًا على جـــواز حذفـــها وجعلها مع (ما) كلمة واحدة حيث قال : (وإن شئت قلت : إني ممـــــا أفعـــل، فتكون ما مع مِنْ بمنزلة كلمة واحدة نحو ربّما. قال أبو حية النميرى [٢] :

وَإِنّا لَمِمّا نَضْرِبُ الكَبْشَ ضَرْبَةً   عَلى رَأْسِهِ تُلقي اللِّسَانَ مِنَ الفَمِ [٣]

والشاهد في هذا تركيب (مِنْ) مع (ما) الكافة، كما ركبت (ربّما) وهـــذا يعنـــي جواز حذف (مِنْ).

ثانيًا : أما اختياره أن تكون (لَمّا) المشددة في معنى (إلاّ) فقد ردّه الفراء؛ لأنـــه ليس بمورد قسم وتبعه في ذلك أبو علي، إذ قال : (وكذلك قراءة من شدد (لَمّا) وثقل (إنّ) مشكلة، وهي قراءة حمزة وابن عامر وحفص عن عاصم، وذلك أن (إنَّ) إذا ثقلت وإذا خففت ونصبت، فهي في معنى الثقيلة، فكما لا يحســـن : إنّ

---

(١) معاني القرآن وإعرابه، ٣/٨٠، ٨١، ٨٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو لأبي حية النميري في الكتاب ٣/١٥٦، والأزهيه ٩١، والمغني ٣١١، وأمالي ابـــن الشـــجري ٢/٥٦٧، وخزانة الأدب ١٠/٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/١٧٤، وشرح شواهد الإيضـــاح ٢١٩، وهمع الهوامع ٢/٣٥، ٣٨. انظر :المعجم المفصل ٩٣٧، ٩٣٨.

(٣) انظر :الكتاب ٣/١٥٦.

زيدا إلا منطلق، فكذلك لا يحسن تثقيل (إنَّ) وتثقيل (لَمّا)، فأما مجيء لَمّا فـــي قولهم : نشدتك الله لَمّا فعلت، وإلا فعلت، فقال الخليل : الوجه : لتفعلن، كمـــا تقول : أقسمت عليك لتفعلن، وأما دخول (إلاّ) و ((لمّا)، فلأن المعنى طلـــب، فكأنه أراد : ما أسد إلا فعل كذا، فلم يذكر حرف النفي في اللفـــظ، وإن كـــان مرادًا، كما كان مرادًا في قولهم : (شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نابٍ) [١]، أي ما أهره إلا شـــر، وليس في الآية معنى نفي، ولا طلب). [٢]

في حين اعترض أبو حيان على رأي الزجاج لأن التركيب ليس عربيًـــا صحيحًا حيث قال : (وإنما يبطل هذا الوجه؛ لأنه ليس موضع دخول (إلا) لـــو قلت : إنْ زَيْدًا إلا ضَرَبْتَهُ، لم تكن تركيبًا عربيًا). [٣]

ثالثًا : وافق الفراء على رأيه كثير من النحاة كمكي [٤]، والطوسي [٥]، وأبـــي البقاء [٦]، وغيرهم. وهذا يعنى أن ما ذكره الفراء له وجه جيد عنـــد النحـــاة، والدليل على هذا قبول كثير منهم لرأيه.

وعلى هذا فإن الزجاج لم يكن محقًا فيما ذكره بشأن الفراء، لأنه ثبـــت أن رأي الفراء قال به بعض النحاة، وأن ما ذهب إليه الزجاج ردّه كثير مـــن النحاة.

---

(١) هو مثل يضرب في ظهور أمارات الشر ومخايله. انظر : مجمع الأمثال للميداني ١٧٢/٢.

(٢) الحجة ٣٨٧/٤.

(٣) البحر ٢٦٧/٥.

(٤) انظر :مشكل إعراب القرآن ٣٧٥/١.

(٥) انظر :التبيان ٧٤/٦.

(٦) انظر :التبيان ٥٤٩/١.

المسألة الثالثة : موضع لام القسم

مذهب الفراء أن اللام في قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾ (١) إنما هى لام القسم، ويعلل أن مكانها في الأصل في آخر الكلام، ولكنها لما صارت في أول الكلام صارت كالقسم حيث يقول : (وإنما صيرّوا جواب الجزاء كجواب اليمين؛ لأن اللام التي دخلت في قوله : ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾، وفي قوله : ﴿لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾ (٢)، وفي قوله : ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا﴾ (٣) إنما هي لام اليمين، كان موضعها في آخر الكلام، فلما صارت في أوله صارت كاليمين، فلقيت بما يلقى به اليمين). (٤)

وقد ذكر الزجاج رأي الفراء هذا دون أن يصرح باسمه أو يكني عنه، حيث قال : (فأما دخول اللام في الجزاء في غير هذا الموضع، وفيمن جعل هذا موضع شرط وجزاء مثل قوله : ﴿وَلَئِنْ جِئْتَهُمْ بِآيَةٍ لَيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾(٥)، ونحو : ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ﴾ (٦)، فاللام الثانية هي لام القسم في الحقيقة، لأنك إنما تحلف عن فعلك لا على فعل غيرك في قولك : والله لَئن جِئْتَني لأُكْرِمَنَّكَ، فزعم بعض النحويين أن اللام لما دخلت في أول الكلام أشبهت القسم فأجيبت بجوابه وهذا خطأ؛ لأن جواب القسم ليس يشبه القسم، ولكن اللام الأولى دخلت إعلامًا أن الجملة

(١) سورة البقرة، آية ١٠٢.

(٢) سورة آل عمران، آية ٨١.

(٣) سورة الحشر، آية ١٢.

(٤) معاني القرآن، ٦٥/١، ٦٦.

(٥) سورة الروم، آية ٥٨.

(٦) سورة البقرة، آية ١٤٥.

بكمالها معقودة للقسم؛ لأن الجزاء وإن كان للقسم عليه فقد صار للشرط فيه حظ، فلذلك دخلت اللام). (١)

وكلام الزجاج فيه تحامل واضح على الفراء؛ لأن الفراء لا ينكر أن هذه اللام للتوطئة، فضلاً عن أن الزجاج قد وقع في كلامه أن اللام في الأصل أن تكون متأخرة عن مكانها حيث يقول : (وشرح ذلك أن اللام لليمين والتوكيد فحقها أن تكون في أول الكلام فقدمت لتجعل في حقها، وإن كان أصلها أن تكون في (الضَرُّهُ) (٢) كما أن لام (إنّ) حقها أن تكون في الابتداء، فلما لم يجز أن تلي (إنّ) جعلت في الخبر في مثل قولك : إن زيدًا لقائم، ولا يجوز (إنّ لزيدًا قائم)، فإذا أمكن أن يكون ذلك في الاسم كان ذلك أجود الكلام، تقول إن في ذلك لآية، فهذا قول). (٣)

ولم يكتف بذلك بل نسب هذا الرأي إلى البصريين والكوفيين، فقال : (قال البصريون والكوفيون : اللام معناها التأخير، المعنى يدعو من لضره أقرب من نفعه ولم يشبعوا الشرح، ولا قالوا من أين جاز أن تكون اللام في غير موضعها). (٤)

---

(١) معاني القرآن وإعرابه، ١/١٨٦، ١٨٧.

(٢) سورة الحج، آية ١٣.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣/٤١٥.

(٤) المصدر السابق.

المسألة الرابعة : جمع رهان

فسر الفراء قراءة مجاهد ﴿فَرُهُنٌ﴾ [١] بضم الراء على أنها جمع الجمع حيث قال : (وقوله : فَرُهُنٌ مَقْبُوضَةٌ) على جمع الرهان، كما قال : ﴿كُلُوا مِنْ ثُمُرِهِ﴾[٢]، لجمع الثمار) [٣]. (فَرُهُنٌ) في قراءة مجاهد هي جمع رِهانٌ، ورِهانٌ جمع رَهْن.

وقد ذكر الزجاج رأي الفراء، مصرحًا باسمه دون أن يعلق عليه أو يخطئه حيث قال : (قرأ الناس (فَرُهُنٌ مَقْبُوضَةٌ)، و(فَرِهانٌ مَقْبُوضَةٌ)، فأما (رُهُنٌ)، فهي قراءة أبي عمرو، وذكر فيه غير واحد أنها قرئت : (فَرُهُنٌ) ليفصل بين الرهان في الخيل، وبين جمع رَهْن في غيرها، ورَهْن ورهان أكثر في اللغة، قال الفراء (رُهُنٌ) جمع رهان، وقال غيره : رُهُنٌ ورَهْن، مثل سُقُفٌ سَقْف. وفُعُل وفَعْل قليل، إلا أنه صحيح قد جاء؛ فأما في الصفة فكثير، يقال : فرس وَرْد، وخيل وُرْد، ورجل ثَط، وقوم ثُط، والقراءة على (رُهُنٌ) أعجب إليّ لأنها موافقة للمصحف، وما وافق المصحف وصح معناه وقرأت به القراء فهو المختار ورِهانٌ جيد بالغ). [٤]

والواقع أن الفراء لم يكن وحده الذي ذهب إلى أن قراءة (فَرُهُنٌ) هي جمع الجمع، بل سبقه إلى ذلك أبو عبيدة؛ فقد ذكر في مجازه تعليقًا على قراءة

---

(١) سورة البقرة، آية ٢٨٣، وهي قراءة ابن عباس وابن كثير، وابن محيصن، والزيدي. انظر : السبعة ١٩٤، وإعراب القرآن للنحاس ٣٤٩/١، والكشاف ١٧٠/١، والتبيان للطوسي ٣٧٩/٢، والبحر ٣٥٥/٢، واتحاف فضلاء البشر ١٦٧.

(٢) سورة الأنعام، آية ١٤١، وهي قراءة حمزة، والكسائي، وخلف. انظر : الكشاف ٤٤/٢، والغيث/٢١٩.

(٣) معاني القرآن ١٨٨/١.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٣٦٦/١، ٣٦٧.

(كُلُوا مِنْ ثُمُرِهِ) بضم الثاء والميم حيث قال فيه : (كُلُوا مِنْ ثُمُرِهِ إِذَا أَثْمَرَ. جميع ثمرة ومن قرأها : مِنْ ثُمُره، فضمها؛ فإنه يجعلها جميع ثمر). [١]

وسبقه في ذلك الأخفش أيضًا، إذ قال : (وقد تكون (رُهُنٌ) جماعة للرهان كأنه جمع الجماعة، ورهان أمثل من هذا الاضطرار). [٢]

وهذا يعني أن الفراء لم يكن منفرداً بهذا الرأي، بل سبقه إليه بعض النحاة، ولكن يطرح في هذا المقام سؤال وهو : لماذا لم ينسب الزجاج هذا إلى أبي عبيدة، والأخفش، ونسبه إلى الفراء فقط؟، والجواب : إن هذا الرأي شاذ لا يعول عليه؛ لأن جمع الجمع غير مطرد في القياس عند سيبويه [٣] والنحاة [٤]، ولكن الفراء قاسه على قوله تعالى : (مِنْ ثُمُرِهِ)، على القراءة الواردة بضم الثاء والميم، وهذا ما جعل الزجاج ينسب إلى الفراء هذا الرأي دون أبي عبيدة، والأخفش اللذين سبقا الفراء. وفي هذا تجن على الفراء من الزجاج؛ لأن هذا القياس قد قال به أبو عبيدة كما مرّ، ولكن الزجاج تعمد إخفاء هذه النسبة إلى أبي عبيدة، والسبب في ذلك أن الفراء كوفي، وهو يريد أن يمسك عليه ما يحتج به على الكوفيين.

---

(١) المجاز ٢٠٧/١.

(٢) معاني القرآن ٢٠٦/١.

(٣) انظر :الكتاب ٦١٩/٣.

(٤) انظر :المقرب/٤٨٢، ٤٨٣، وشرح الشافية ٢٠٨/٢، والدر المصون ٦٨٦/١.

المسألة الخامسة : فعيل بمعنى مفعول

ذكر الفراء أن وزن (فعيل) قد يأتي بمعنى اسم المفعول، وذلك في قراءة أبي الحويرث الحنفي ﴿ما هذا بِشِرًى﴾ (١)، وجعل التقدير : ما هذا بمشترى، قال : (وحدثني دعامة بن رجاء التميمي –وكان غَرًّا– عن أبي الحويرث الحنفي أنه قال : (ما هذا بِشِرىً) (٢) أي : ما هذا بمشترى). (٣)

أما الزجاج فقد ردّ هذه القراءة التي ذكرها الفراء، دون أن يصرح باسمه أو يكني عنه حيث قال : (مَا هذا بَشَرًا). هذه القراءة المعروفة، وقد رويت : ما هذا بِشِرىً، أي ما هذا بعد مشترى، وهذه القراءة ليست بشيء؛ لأن مثل (بِشِرى) يكتب في المصحف بالياء). (٤)

والملاحظ على قراءة أبي الحويرث : (مَا هَذا بِشِرًى) التى ذكرها الفراء أنها رويت من قراء آخرين وهم ابن مسعود، وعبد الوارث، والحسن، وقد نص على هذه القراءة كثير من النحاة والمفسرين كابن جني (٥)، والطوسي(٦)، والزمخشري (٧)، والهمداني (٨)، وأبي حيان(٩)، والسمين

---

(١) سورة يوسف، آية ٣١.

(٢)انظر :هذه القراءة في تفسير الطبري، ١/١٢٤، والمحتسب ١/٣٤٢، والكشاف ٢/٣١٧، وإملاء ما من به الرحمن ٢/٢٩، والبحر ٥/٣٠٤.

(٣) معاني القرآن ٢/٤٤.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٣/١٠٧.

(٥) انظر :المحتسب ١/٣٤٢.

(٦) انظر :التبيان ٦/١٣٢.

(٧) انظر :الكشاف ٢/٣١٧.

(٨) انظر :الفريد في إعرابه القرآن ٣/٥٩، ٦٠.

(٩) انظر :البحر ٥/٣٠٤.

الحلبي[١]، وغيرهم. وقد ذكر هؤلاء رأي الفراء في هذه القراءة. إلا أن كثيرًا من النحاة عدّ هذه القراءة شاذة ولا يجوز القراءة بها كالنحاس [٢]، وابن خالويه [٣]، والطبري [٤]، والطوسي [٥].

ووجه ضعف هذه القراءة هو أنها مخالفة لرسم المصحف، وهذا ما جعلها شاذة، وهذا ما ذهب إليه الزجاج، فقراءة أبي الحويرث (بِشِرىً) تخالف رسم المصحف، والنحاة جعلوا القراءة التي تخالف رسم المصحف شاذة كما صرح بذلك السيوطي[٦]، وعلى هذا فالزجاج تعامل مع هذه القراءات بحسب ما يوافق منهجه مع القراءات بشكل عام.

---

(١) انظر :الدر المصون ١٧٩/٤.

(٢) انظر :إعراب القرآن، ٤٢٣/٣.

(٣) انظر :مختصر في شواذ القرآن ٦٨.

(٤) انظر :تفسير الطبري ٢٠٧/٧.

(٥) انظر :التبيان ١٣٢/٦.

(٦) انظر تفصيل ذلك في : في أصول النحو، سعيد الأفغاني، ٢٩، ٣٠.

المسألة السادسة : وزن (أشياء)

علل الفراء منع صرف (أشْياء) في قوله تعالى : ﴿لَا تَسْئَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ (١)، على أنها جمع لـ (شَئ)، والأصل فيها شَيِّيء، ولكن لما كثر الكلام به خففوا (شَيِّئًا) إلى (شَيْء)، ثم جمعوا (شَيئًا) بعد تخفيفه، وأصله (أَشْيِئَاء) بهمزتين بينهما ألف بعد ياء بزنة أفعلاء فاجتمعت همزتان هما : لام الكلمة والتي للتأنيث، والألف تشبه الهمزة والجمع ثقيل فخففوا الكلمة بأن قلبوا الهمزة الأولى ياء لانكسار ما قبلها، فيجتمع ياءان أولاهما مكسورة، فخذفوا الياء التي هي عين الكلمة تخفيفًا فصارت أشياء، ووزنها بعد الحذف أفعاء، فمنع الصرف فيها لأجل ألف التأنيث حيث قال : (وأشياء في موضع خفض لا تجرى، وقد قال فيها بعض النحويين : إنما كثرت في الكلام وهي (أفعال) فأشبهت فعلاء فلم تصرف، كما لم تصرف حمراء، وجمعها أَشَاوَى، كما جمعوا عذراء عَذَارَى، وصحراء صَحَارَى، وأشياوات، كما قيل : حمراوات. ولو كانت على التوهم لكان أملك الوجهين بها أن تجرى؛ لأن الحرف إذا كثر به الكلام خف كما كثرت التسمية بيزيد فأجروه وفيه ياء زائدة تمنع من الإجراء. ولكننا نرى أن (أَشْيَاءَ) جمعت على أفعِلاء كما جمع لَيِّن وأَلْيناء، فحذف من وسط (أَشْيَاءَ) همزة، كان ينبغي لها أن تكون (أَشْيِئَاءِ) فحذفت الهمزة لكثرتها. وقد قالت العرب : هذا من أبناوات سعد، وأعيذك بأسماوات الله، وواحدها أسماء وأبناء تجري، فلو منعت أشياء الجري لجمعهم إياها أشياوات لم أجر أسماء ولا أبناء، لأنهما جمعتا أسماوات وأبناوات). (٢)

---

(١) سورة المائدة، آية ١٠١.

(٢) معاني القرآن ٣٢١/١.

وقد نقل الزجاج أغلب الآراء التى قيلت في وزن (أَشْيَاءَ)، وخطأها بما فيها رأي الفراء، الذي صرح باسمه قائلاً : (وأشياء في موضع جر إلا أنها فتحت لأنها لا تتصرف. وقال الكسائي أشبه آخرها أخر حمراء، ووزنها عنده أفعال وكثر استعمالهم فلم تصرف. وقد أجمع البصريون وأكثر الكوفيين على أن قول الكسائي خطأ في هذا، وألزموه ألا يصرف أبناء وأسماء. وقال الأخفش -سعيد بن مسعدة- والفراء : أصلها أفْعِلاء كما تقول هَيْن وأهْوِناء، إلا أنه كان الأصل أشيئاء على وزن أشبعاع. فاجتمعت همزتان بينهما ألف، فحذفت الهمزة الأولى، وهذا غلط أيضًا؛ لأن شيئًا فَعْلٌ، وفَعْل لا يجمع على أفعلاء، فأما هين، فأصله أهين، فجمع على أفعلاء، كما يجمع فعيل على أفعلاء، مثل نصيب وأنصباء. وقال الخليل : (أَشْياء اسم للجميع كان أصله فعلاء : شيئاء، فاستثقلت الهمزتان فقلبت الأولى إلى أول الكلمة فجعلت لفعاء، كما قالوا أنوق فقلبوا أينق، كما قلبوا قوس فقالوا قِسِيّ. ويصدق قول الخليل جمعهم أشياء على أشاوى، وأشاياه، وقول الخليل هو مذهب سيبويه وأبي عثمان المازني وجميع البصريين إلا الزيادي منهم، فإنه كان يميل إلى قول الأخفش. وذكروا أن المازني ناظر الأخفش في هذا فقطع المازني الأخفش، وذلك أنه سأله : كيف تصغر (أَشْياء) فقال : (أُشَيَّاء)، فاعلم. ولو كانت أفعلاء لردت في التصغير إلى واحدها، فقيل شُيَيْئات، وإجماع البصريين أن تصغير أصدقاء إذا كان للمؤنثات صُدَيِّقات، وإن كان للمذكرين صُدَيِّقون).[١]

ويلاحظ أن ما احتج به الزجاج لدعم مذهبه، هو قول الخليل وسيبويه[٢]

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٢١٢، ٢١٣.

(٢) انظر :الكتاب ٣٨٠/٤، ٣٨١.

والمازني [١]، وهي احتجاجات البصريين فيما بعد، ومن وافقهم من النحاة. [٢]

ونلاحظ أيضًا أن الزجاج كان أمينًا في نقله لآراء المخالفين له في هذه المسالة. وقد عدّ الأنباري في الإنصاف هذه المسألة من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، قال فيها : (ذهب الكوفيون إلى أن (أشياء) وزنه أفعاء، والأصل أفعلاء، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين. وذهب بعض الكوفيين إلى أن وزنه أفعال. وذهب البصريون إلى أن وزنه لفعاء، والأصل فعلاء). [٣]

وأرى أن الخلاف في هذه المسألة سبب أساسي لأن يتعقب الزجاج الفراء به، والذي نلاحظه أيضًا أن البصريين -إجمالاً- اتفقوا على مذهب الخليل وسيبويه والمازني باستثناء الزيادي والأخفش.[٤]

أما الكوفيون فنرى أن قطبيهما قد اختلفا في تحديد وزن (أَشْياءَ)، وقد ردّ الفراء على الكسائي؛ لأنه اعتبر (أَشْياءَ) على وزن أفعال، وهذا واضح من كلامه، كما أن الزجاج يدلل على ذلك أيضًا، إلا أنّ ما ذهب إليه الفراء كان موضع رفض جمهور النحاة المتقدمين منهم، والمتأخرين والسبب في ذلك أن احتجاجه كان على غير قياس، فقد ذكر أن (أَشْياءَ) جمعت على أفعلاء، وكان ينبغي أن تكون (أَشْيِئاءَ) ولكن الهمزة حذفت من وسطها لكثرتها في الكلام،

---

(١) انظر :المنصف ٣٥٨، وما بعدها.

(٢) انظر :المقتضب ١/٣٠، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٤٣، ومشكل إعراب القرآن ١/٢٣٩، ٢٤٠، وشرح المفصل ٩/١١٧، وشرح الرضي على الشافية ١/٣٠، والهمع ٣/٤٤٠.

(٣) انظر :الإنصاف، ٢/٨١٢ وما بعدها.

(٤) ومن الغريب أن ينسب الحريري إلى سيبويه أن وزن (أشياء) هو أفعلاء، وأنها (فعلاء) عند الأخفش؛ قال : (لأن وزنها عند الأخفش (فعلاء)، وعند سيبويه (أفعلاء). انظر :شرح ملحة الإعراب ٢٦٨.

وهذا ليس صحيحًا؛ لأن أفعلاء يطرد جمعه على وزن فعيل، وليس (فَعْل)، كما أن تصغير (أَشْياءَ) على (أُشَيَّاء)، ولو كان أفعلاء وزنًا لأَشْياءَ لوجب ردّه في التصغير إلى الواحد، وقد قالوا إنّ التصغير يرد الأشياء إلى أصولها.

أضف إلى ذلك أن (شَيْئًا) ليس مخففًا من (شَيِّيء) حتى يجمع على أفعلاء. ولو كان (شَيِّء) أصلاً لـ (شَيْء) لكان مستعملاً.

وعلى أية حال فإن النحاة ضَعّفُوا ما ذهب إليه الفراء لهذه الأسباب ولأسباب أخرى نجدها مبسوطة في كتب النحو والصرف.

المسألة السابعة : بنية الفعل

(١) قراءة (يَضُرْكم)

ذكر الفراء أن الكسائي سمع بعض أهل العالية يقول : ما يضورني، وأجاز على غرارها قراءة ﴿لَا يَضُرْكُمْ﴾ (١) بضم الضاد وإسكان الراء قائلاً : (وقد قرأ بعض القراء (لا يَضِرْكُم) (٢) تجعله من الضير، وزعم الكسائي أنه سمع بعض أهل العالية يقول : لا ينفعني ذلك وما يضورني، فلو قرئت (لا يَضُرْكُم) على هذه اللغة كان صوابًا). (٣)

وجاء الزجاج ونقل كلام الفراء مصرحًا باسمه، معتبرًا ذلك غير جائز حيث قال : (وقرئت لا يَضِرْكُمْ من الضَّيْر، والضَّيْرُ والضُّرُّ جميعًا بمعنى واحد، وكذلك الضر، وقد جاء في القرآن : ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ إِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ﴾ (٤). وجاء : ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ﴾(٥). وقد ذكر الفراء أن الكسائي سمع بعض أهل العالية يقول : ما تُضَوِّرُني. فلو قرئت على هذا لا يَضُرْكُم جاز وهذا غير جائز، ولا يقرأ حرف من كتاب الله مخالف فيه الإجماع على قول رجل من أهل العالية). (٦)

وقراءة (لا يضُرْكُم) بضم الضاد وإسكان الراء لم أجد أحدًا من القراء

---

(١) سورة آل عمران، آية ١٢٠، وانظر القراءة في : إعراب القرآن للنحاس ٤٠٣/١، والبحر المحيط ٤٣/٣.

(٢) قوله : لا يَضِيْركم، بكسر الضاد وإسكان الراء قراءة عن نافع وأبي عمرو، ويعقوب وعاصم، وابن كثير، وحمزة، وخلف. انظر :السبعة ٢١٥، ومعاني القراءات للأزهري، ٢٧٠/١-٢٧١، وإتحاف فضلاء البشر ٤٨٦/١.

(٣) معاني القرآن ٢٣٢/١.

(٤) سورة الأعراف، آية ١٢٥.

(٥) سورة الإسراء، آية ٦٧.

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٤٦٥/١.

رواها غير الكسائي، ويعني هذا أن الكسائي انفرد بها، وظاهر كلام الفراء أيضًا يدل على أنه لا يعتد كثيرًا بهذه القراءة، ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن القراء لم يذكروها.

لذلك يخرجها الفراء على أنها لغة لبعض العرب، وكذلك فعل كثير ممن تعرض لهذه القراءة حيث عُدت لغة لبعض العرب؛ فقد ذكر الأخفش أن (لا يَضُرْكُم) جعلها بعضهم من ضار يضور، وهي لغة [١]، ونقل النحاس عن الكسائي أنه أجاز قراءة (لا يَضُرْكُم) بضم الضاد وإسكان الراء لأنه سمع بعض أهل العالية يقول : ضاره يضوره [٢]، كما خرّج العكبري هذه القراءة على أنها لغة. [٣]

والذي نستنتجه من هذا كله أن الاحتمال الأقرب لهذه القراءة أن تكون لغة لبعض بني العرب كما قرر ذلك كثير من النحاة، وأرى أن الزجاج وكان محقًا في رفضه لهذه القراءة؛ لأنها لم تثبت عن القراء.

---

(١) انظر : معاني القرآن ٢٣٢.

(٢) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٤٠٣/١.

(٣) انظر :إعراب القراءات الشواذ ٣٤٢/١.

(٢) قراءة (يَزِفون)

ذكر الزجاج أن الفراء لم يعرف قراءة ﴿يَزِفُون﴾ [١] بفتح الياء وتخفيف الفاء [٢]، قال : (فَأَقْبَلُوا إِلَيْه يَزِفُّون)، يسرعون إليه. ويقرأ على ثلاثة أوجه. يَزِفُّونَ - بفتح الياء [٣]، ويُزِفُّون بضمها [٤]، ويَزِفُونَ بتخفيف الفاء. وأعربُها كلها (يَزِفُّونَ) بفتح الياء وتشديد الفاء، وأصله من زفيف النعام، وهو ابتداء عدوها، يقال زفّ النعام يزف، ويقرأ يُزِفُّون أي : يصيرون إلى الزفيف، ومثله قول الشاعر :

تَمنَىّ حُصَيْنٌ أَنْ يَسُودَ جِذاعَةَ ... فَأَضْحى حُصَيْنٌ قَدْ أَذَلَّ وأَقْهَرا [٥]

معنى أقهر صار إلى القهر، وكذلك (يُزِفُّونَ). فأما (يَزِفُونَ) بالتخفيف فهو من وزف يزف، بمعنى أسرع، ولم يعرفه الفراء، ولا الكسائي، وعرفه غيرهما).[٦]

وما ذكره الزجاج بشأن الفراء صحيح؛ فقد ذكر الفراء أنه لم يعرف قراءة (يَزِفُونَ) بفتح الياء وتخفيف الفاء حيث قال : (وقرأ الناس بعد (يَزِفُونَ) بفتح الياء وكسر الزاي، وقد قرأ بعض القراء(يَزِفُونَ) بالتخفيف كأنها من

(١) سورة الصافات، آية ٩٤.

(٢) هي قراءة مجاهد، والضحاك، وابن أبي عبلة : انظر : إعراب القرآن للنحاس ٤٢٩/٣، وإملاء ما من به الرحمن ١١١/٢.

(٣) انظر :إعراب القرآن للنحاس ٤٢٩/٣، وإعراب القراءات الشواذ ٣٨١/٢، والبحر ٣٦٦/٧.

(٤) انظر :السبعة ٥٤٨، ومعاني القراءات للأزهري ٣٢٠/٢، والحجة لأبي علي ٥٦/٦.

(٥) البيت من الطويل للمخبل السعدي في ديوانه ٢٩٤.

(٦) معاني القرآن وإعرابه، ٣٠٩/٤.

وزف يزف، وزعم الكسائي أنه لا يعرفها. وقال الفراء : لا أعرفها أيضًا إلا أن تكون لم تقع إلينا). [١]

والواقع إن قراءة (يَزِفُونَ) بفتح الياء وتخفيف الفاء وردت عن كثير من القراء كمجاهد وعبد الله بن يزيد والضحاك ويحيى بن عبد الرحمن المقري وابن أبي عبلة، وقد نص على هذه القراءة عدد كثير من المفسرين والنحاة كالطبري [٢]، والنحاس [٣]، وابن جني [٤]، والطوسي [٥]، والزمخشري [٦]، وأبي حيان [٧]، والسمين [٨]، وغيرهم.

والذي نستغربه هنا أن يدعي الفراء عدم معرفته بهذه القراءة وهو الكوفي الذي عاصر كثيرًا من القراء، ولعل استدراكه في نهاية حديثه عن هذه القراءة دليل على أنه غير واثق تمامًا من ادعائه بعدم معرفته.

---

(١) انظر :معاني القرآن ٣٨٩/٢.

(٢) انظر :تفسير الطبري ٥٠٣/١٠.

(٣) انظر :معاني القرآن، ٤٥/٦.

(٤) انظر :المحتسب ٢٢١/٢، ٢٢٢.

(٥) انظر :التبيان، ٥١٣/٨.

(٦) انظر :الكشاف ٣٤٥/٣.

(٧) انظر :البحر ٣٦٦/٧.

(٨) انظر :الدر المصون ٥٠٨/٥.

المسألة الثامنة : إدغام اليائين

يجيز الفراء إدغام الياء في الياء في الرفع والنصب والجزم وفي ذلك يقول : (وقد اجتمعت العرب على إدغام التحية والتحيات بحركة الياء الأخيرة فيها، كما استحبوا إدغام (عيَّ)، و(حيَّ) بالحركة اللازمة فيها. وقد يستقيم أن تدغم الياء والياء في يَحْيا ويَعْيا، وهو أقل من الإدغام في (حيّ)؛ لأن يحيا يسكن ياؤها إذا كانت في موضع رفع، فالحركة فيها ليست لازمة. وجواز ذلك أنك إذا نصبتها كقول الله تبارك وتعالى ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ﴾ [1] استقام إدغامها ها هنا، ثم تؤلف الكلام، فيكون في رفعه وجزمه بالإدغام، فتقول ﴿هُوَ يُحِيُّ وَيُمِيتُ﴾ [2]، أنشدني بعضهم :

وَكَأَنَّها بَيْنَ النِّساءِ سَبِيكَةٌ　　تَمْشِي بِسدَّةِ بَيْتِها فتُعِيّ [3]

وكذلك يَحيَّان و يَحيُّونَ). [4]

أما الزجاج فقد اعتبر كلام الفراء مخالفًا لآراء البصريين جميعهم، وأن البيت الذي استشهد به على جواز الإدغام لا يعرف قائله، وهو وإن كان لشاعر معروف، فلا ينبغي أن يستدل به على حرف من كتاب الله حيث قال : (فأما قوله عز وجل : ﴿هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾، وقوله : ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ﴾. فلا يجوز فيه عند جميع البصريين إلا يحيى بياءين ظاهرتين، وأجاز بعضهم : يحيّ بياء واحدة مشددة مدغمة، وذكر أن بعضهم أنشد:

---

(١) سورة القيامة، آية ٤٠.

(٢) سورة يونس، آية ٥٦.

(٣) البيت من الكامل بلا نسبة في المحتسب ٢/٢٦٩، والمنصف ٢/٢٠٦، والممتع في التصريف ٣٦٩، ولسان العرب ١٥/١١٢ (عيا)، وهمع الهوامع ١/١٨٢. انظر :المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ١٠٩٢.

(٤) معاني القرآن، ١/٤١٢.

وَكَأَنَّها بَيْنَ النِّساءِ سَبِيكَةٌ   تَمْشِي بِسُدَّةِ بَيْتِها فتُعِيّ

ولو كان هذا المنشد المستشهد أعلمنا من هذا الشاعر؟، ومن أي القبائل هو؟ وهل هو ممن يؤخذ بشعره أم لا ما كان يضره ذلك. وليس ينبغي أن يحمل كتاب الله على (أنشدني بعضهم)، ولا على بيت شاذ لو عرف قائله، وكان ممن يؤخذ بقوله لم يجز. وهذا عندنا لا يجوز في كلام ولا شعر، لأن الحرف الثاني إذا كان يسكن من غير المعتل نحو : (لم يؤد) فالاختيار إظهار التضعيف، فكيف إذا كان من المعتل). (١)

والملاحظ من كلام الفراء أنه يرى جواز إدغام الياء في الياء على قلة، وهذا يعني أنه يعترف بشذوذها، أما البيت الذي استشهد به على جواز إدغام الياء في الياء في الفعل المضارع، فهو شاذ ولا يقاس عليه، دل على ذلك قول ابن جني : (ولم يأت هذا في الفعل إلا في بيت شاذ، أنشده الفراء، وهو قول الشاعر :

وَكَأَنَّها بَيْنَ النِّساءِ سَبِيكَةٌ   تَمْشِي بِسُدَّةِ بَيْتِها فتُعِيّ) (٢)

وقد قال بشذوذ البيت كثير من النحاة كابن عصفور (٣)، والسيوطي (٤)، والأشموني(٥)، وغيرهم، وعلى هذا فلا حجة للفراء في استشهاده ببيت شاذ لم يعرف قائله.

والذي يؤكد عدم جواز ما ذهب إليه الفراء هو عدم وجود قراءة تعضد

---

(١) معاني القرآن وإعرابه، ٤١٨/٢، ٤١٩.

(٢) المحتسب، ٢٦٩/٢.

(٣) انظر :الممتع الكبير في التصريف، ٣٦٩.

(٤) انظر :الهمع ١٨٢/١.

(٥) انظر :شرح الأشموني على الألفية ٦٦٣/٢، ٦٦٤.

مذهبه؛ إذ لم أجد أحدًا من القراء أدغم الياء في الياء، كما فعل ذلك الفراء.

والسبب الذي يضعف إدغام الياء في الياء في مثل قوله تعالى : ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ﴾ هو أن حركة الياء الثانية ليست لازمة، وإنما تدخل للنصب، وعلى هذا فالنحاة لا يعبئون بها، وقد قال بهذا جمهور النحاة من البصريين. (١)

والجدير بالذكر أن الفراء يقرّ بأن الإدغام في (يَحْيا) قليل وشاذ؛ لأن الحركة التي في يائها المنصوبة ليست لازمة. (٢)

---

(١) انظر :الكتاب ٣٩٧/٤، والمقتضب ١٨٢/١، والأصول لابن السراج ٢٤٩/٣، والتكملة لأبي على الفارسي ٦١٢، والتبيان لأبي البقاء ٤٣٩/٢، والبحر ٣٨٢/٨، والهمع ١٨٢/١.

(٢) انظر :كلام الفراء في بداية التعقب.

المسألة التاسعة : الإدغام في تاء الافتعال

ذكر الفراء أن العرب لما وجدوا التاء ساكنة واستقبلتها الذال أدغموا التاء في الذال، فصارت ذالاً، ولكنهم كرهوا أن يغلب الذال فلا يعرف الافتعال، فجاءوا بحرف يكون قريبًا منهما فجعلوه بين التاء والذال، قال : (وقوله : ﴿وَمَاتَدَّخِرُونَ﴾ (١) هي تفتعلون من ذخرت، وتقرأ (وما تَدْخَرُونَ) (٢) خفيفة على تفعلون، وبعض العرب يقول : تدخرون فيجعل الدال والذال يعتقبان في تفتعلون من ذخرت، وظلمت تقول : مُظَّلِم، ومطَّلم، ومذَّكر ومدَّكر، وسمعت بعض بني أسد يقول : قد اتَّغرَ (٣)، وهذه اللغة كثيرة فيهم خاصة. وغيرهم قد اثَّغَرَ (٤). فأما الذين يقولون : يدّخر ويدّكر ومدّكر فإنهم وجدوا التاء إذا سكنت واستقبلتها ذال دخلت التاء في الذال فصارت ذالاً، فكرهوا أن تصير التاء ذالاً فلا يعرف الافتعال من ذلك، فنظروا إلى حرف يكون عدلاً بينهما في المقاربة، فجعلوه مكان التاء ومكان الذال. وأما الذين غلّبوا الذال فأمضوا القياس، ولم يلتفتوا إلى أنه حرف واحد، فأدغموا تاء الافتعال عند الذال والتاء والطاء. ولا تنكرن اختيارهم الحرف بين الحرفين؛ فقد قالوا : أزدَجَر ومعناها : ازتجر، فجعلوا الدال عدلاً بين التاء والزاي. ولقد قال بعضهم : مزجّر، فغلّب الزاي كما غلّب التاء. وسمعت بعض بني عقيل يقول: (عَلَيْكَ بِأَبْوالِ الظِّباءِ فَاصّعِطْها فَإِنَّها شِفَاءٌ لِلطَّحَلِ) (٥)، فغلّب الصاد على

---

(١) سورة آل عمران، آية ٤٩.

(٢) قرأ الزهري ومجاهد (تَذْخَرُونَ) بإسكان الدال. انظر :مختصر شواذ القراءات /٢٠.

(٣) اتغر بالتاء.

(٤) اثغر بالثاء.

(٥) هو عظم الطحال. وهو مرض. وقوله : اصعطها : هو افتعال من الصعوط، وهو لغة في السعوط بإبدال السين صادًا وهو ما يشتنشق في الأنف.

التاء، وتاء الافتعال تصير مع الصاد والضاد طاء، وكذلك الفصيح من الكلام، كما قال الله عز وجل : ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ﴾ (١)، ومعناها افتعل من الضرر. وقال الله تبارك وتعالى ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾ (٢)فجعلوا التاء طاء في الافتعال). (٣)

وقد نقل الزجاج كلام الفراء، وظهر في حديثه عنه أنه يوافق الفراء فيما قاله، وزاد بأن التعليل الذي ذكره الفراء يحوج صاحبه إلى أن يعرف الحروف المجهورة والمهموسة، ولكنه خالف الفراء في الإدغام؛ إذ الأصل أن تدغم الذال في الدال، وليس الدال في الذال وفي ذلك يقول: (وتَدَّخِرُونَ بالدال والذال. وقال بعض النحويين إنما اختير تَدَّخِرونَ، لأن التاء تدغم في الذال نحو تَذَّكرونَ، فكرهوا تَذَّخِرونَ، لأنه لا يشبه ذلك، فطلبوا حرفا بين التاء والذال، فكان الحرف الدال. وهذا يحتاج صاحبه إلى أن يعرف الحروف المجهورة والمهموسة. وهي فيما زعم الخليل ضربان (٤)؛ فالمجهورة حرف أشبع الاعتماد عليه في موضعه ومنع النفس أن يجري معه، والمهموس حرف أضعف الاعتماد عليه في موضعه وجرى معه النفس. وإنما قيل (تَدّخِرُونَ) وأصله تَذْتَخِرون، أي : يفتعلون من الذخر، لأن الذال حرف مجهور لا يمكن النفس أن يجري معه لشدة اعتماده في مكانه، والتاء مهموسة، فأبدل من مخرج التاء حرف مجهور ويشبه الذال في جهرها، وهو الدال، فصار تَذدَخِرون، ثم أدغمت الذال في الدال، وهو أصل الإدغام، أن تدغم الأول

---

(١) سورة المائدة، آية ٣.

(٢) سورة طه، آية ١٣٢.

(٣) معاني القرآن، ٢١٥/١، ٢١٦.

(٤) الكتاب ٤٣٤/٤.

في الثاني، وتَدَّخِرونَ جائز، فأما من قال في الملبس، فليس تَدَّخِرونَ ملبساً بشيء). [١]

ومن خلال نص الفراء والزجاج نستنتج أنه لا فرق بين تعليل الفراء وتعليل الزجاج في إجماعهما على أن سبب الإدغام في (تَدَّخِرُونَ) إنما يعود إلى أن الذال صوت رخو مجهور، وأن الدال صوت شديد مجهور، وأن كليهما متقاربان في المخرج. [٢]

وهذا ما اتفق عليه الفراء والزجاج، كما أنهما متفقان على أن أصل (تَدَّخِرونَ) من الذخر. ولكن الخلاف وقع حينما ذكر الفراء أن التاء تدغم في الذال.

والمتتبع لكلام الفراء يجده متناقضًا بعض الشيء؛ فقد ذكر عند تعرضه لقوله تعالى : ﴿هَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ﴾ [٣] قوله : (المعنى : مُذْتَكَر، وإذا قلت : مفتعل فيما أوله ذال صارت الذال وتاء الافتعال دالاً مشددة). [٤]

وهذا يعني أن الذال هي التي تدغم في الدال، وليس كما ذكر سابقًا من أن الدال تدغم في الذال. وعليه فإن الزجاج محق فيما قاله عن الفراء، ولم يكن متحاملاً عليه؛ لأن الفراء كان متناقضًا في كلامه كما ذكرنا.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤١٤/١.

(٢) انظر :الأصوات اللغوية، لإبراهيم أنيس، ٤٨ وما بعدها.

(٣) سورة القمر، آية ١٥.

(٤) معاني القرآن ١٠٦/٣.

المسألة العاشرة : إدغام الراء في اللام

يجيز الفراء إدغام الراء في اللام، وذلك في قوله تعالى : ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَشَاءُ﴾ (١) وفي ذلك يقول : (وتقرأ جزمًا على العطف ومسكنة تشبه الجزم، وهي في نية رفع، تدغم الراء من (يَغْفِرُ) عند اللام، والباء من (يُعَذِّبُ) عند الميم، كما يقال : ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ﴾ (٢)، وكما قرأ الحسن : ﴿شَهْرَ رَمَضَانَ﴾(٣)). (٤)

ولكن الزجاج الذي لم يذكر اسم الفراء صراحة لكنه عنف عليه وخطأه حيث قال : (قوله تعالى : (يَغْفِرْ لَكُم ذُنُوبَكُمْ)، القراءة بإظهار الراء مع اللام، وزعم بعض النحويين أن الراء تدغم مع اللام فيجوز ...ويغفر لكم. وهذا خطأ فاحش، ولا أعلم أحدًا قرأ به غير أبي عمرو بن العلاء، وأحسب الذين رووا عن أبي عمرو إدغام الراء في اللام غالطين. وهو خطأ في العربية، لأن اللام تدغم في الراء، والنون تدغم في الراء، نحو قولك : هل رأيت، ومن رأيت. ولا تدغم الراء في اللام إذا قلت مُرْلي بشيء؛ لأن الراء حرف مكرر فلو أدغمت في اللام لذهب التكرير. وهذا إجماع النحويين الموثوق بعلمهم). (٥)

---

(١) سورة البقرة، آية ٢٨٤.

(٢) سورة الماعون، آية ١.

(٣) سورة البقرة، آية ١٨٥. وقد أدغم الحسن وأبو عمرو الراء في الراء. انظر :إعراب القرآن للنحاس ٢٨٦/١. وإتحاف فضلاء البشر ٤٣١/١.

(٤) معاني القرآن ٢٠٦/١.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٣٩٨/١.

نلاحظ من كلام الزجاج أنه يشدد النكير على رأى الفراء السابق وذلك لإدغامه الراء في اللام، والسبب في ذلك أن الراء حرف مكرر فلو أدغمت في اللام لذهب التكرير.

ورأي الزجاج هذا إنما هو رأي البصريين في الواقع، فقد ذهب إليه الخليل وسيبويه حيث قال سيبويه : (والراء لا تدغم في اللام ولا في النون؛ لأنها مكررة وهي تفشى إذا كان معها غيرها، فكرهوا أن يجحفوا بها فتدغم مع ما ليس يتفشى في الفم ولا يكرر) (١)، كما ذهب إلى ذلك أيضًا المبرد (٢)، وابن جني (٣)، ومن وافقهما كابن عصفور (٤)، والرضي (٥)، وغيرهم.

أما الكوفيون فقد أجازوا إدغام الراء في اللام وحجتهم في ذلك أن الراء حرف مكرر، واللام قريبة من الراء فلو لم تدغم الراء في اللام كان في ذلك ثقل، فكأنك قد جئت بثلاثة أحرف من جنس واحد، ويوضح هذا الكلام ثعلب، الذي ينقل عن الفراء هذا التعليل حيث يقول : (كان أبو عمرو يروي عن العرب إدغام الراء في اللام. وقد أجازه الكسائي أيضًا، وله وُجيه من القياس. وهو أن الراء إذا أدغمت في اللام صارت لامًا، ولفظ اللام أسهل من الراء لعدم التكرار فيها، وإذا لم تدغم الراء كان في ذلك ثقل؛ لأن الراء فيها تكرار فكأنها راءان، واللام قريبة من الراء، فتصير كأنك قد أتيت بثلاثة أحرف من جنس واحد). (٦)

---

(١) الكتاب ٤/٤٤٨.

(٢) انظر :المقتضب ١/٢١٢.

(٣) انظر :سر صناعة الإعراب ١٩٢، ١٩٣.

(٤) انظر :المقرب ٣٦٦.

(٥) انظر :شرح الشافية ٣/٢٧٤.

(٦) الممتع في التصريف، لابن عصفور ٤٥٨.

وبغض النظر عن تعليل البصريين أو الكوفيين فإن الاحتكام إلى السماع خير دليل على صحة ما ذهب إليه الفراء والكوفيون، خاصة إذا كان مصدر السماع ممن هو محل اعتماد البصريين والكوفيين كأبي عمرو بن العلاء، وغيره، لذلك كان أبو حيان منصفًا حينما أجاز إدغام الراء في اللام؛ لأن الذين أجازوا ذلك اعتمدوا فيه على السماع، إذ لا سبيل إلى رد ذلك وفي ذلك يقول: (وقد اتفق على نقل إدغام الراء في اللام كبير البصريين ورأسهم، أبو عمرو ابن العلاء، ويعقوب الحضرمي، وكبراء أهل الكوفة : الرؤاسي، والكسائي، والفراء، وأجازوه ورووه عن العرب. فوجب قبوله، والرجوع فيه إلى علمهم ونقلهم، إذ من علم حجة على من لم يعلم). [١]

أما السمين فقد اعتبر إدغام الراء في اللام لغة نقلها الناس [٢]. في حين نقل السيوطي أن قومًا أدغموا الراء في اللام، وقال : إن ذلك هو الأصح.[٣]

والواقع أننا نرى تحاملاً شديدًا من الزجاج على الفراء، ويتجلى ذلك في تخطئته للرواة الذين رووا عن أبي عمرو إدغام الراء في اللام، وهذا يعني أنه ينفي صدور مثل هذا عن أبي عمرو، وهو لم يفعل ذلك إلا نصرة لمذهبه البصري.

وقد أجاد السمين في رده على الزجاج، حيث قال : (وكيف يقال إن الراوي ذلك عن أبي عمرو مخطئ ،مرتين، ومن جملة رواته اليزيدي إمام النحو واللغة، وكان ينازع الكسائي رئاسته، ومحله مشهور بين أهل الشأن).[٤]

---

(١) البحر المحيط ٣٧٨/٢.

(٢) انظر :الدر المصون ٦٩/٢.

(٣) انظر :الهمع ٤٤٩/٣.

(٤) الدر المصون ٦٩٢/١.

ويبدو جليًا من كلام الزجاج رده الصريح لقراءة أبي عمـــرو بإدغـــام الراء في اللام في قوله تعالى : (يَغْفِرْ لَكُم ذُنُوبَكُمْ)، وهذه جرأة واضحة منـــه؛ فأبو عمرو بن العلاء واحد من القراء السبعة، ولا يجوز للزجاج وغـــيره أن يرد هذه القراءة.

كما روى إدغام الراء في اللام يعقـــوب الحضرمـــي [١]، وهـــو مـــن رؤساء البصريين.

وبعد هذا العرض يتضح لنا أن سبب رده لإدغام الراء في اللام، وسبب رده للقراءة التي وردت بإدغام الراء في اللام هو تعصبه لمذهبـــه البصـــري الرافض لإدغام الراء في اللام، على الرغم من وجود رواة ثقات، وقراء ثقات قالوا بجواز ذلك.

(١) ذكر أبو حيان أن يعقوب الحضرمي أدغم الراء في اللام. انظر :البحر ٤٣١/٢.

المسألة الحادية عشرة : تسكين العين في (أَحَدَ عَشَرَ)

ذكر الزجاج أن الفراء روى إسكان العين من (أَحَدَ عَشَرَ)، وذلك في قوله : ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ (١)، وأنها وردت قراءة بها حيث قال : (القراءة بفتح العين، وفتح جميع الحروف في أحد عشر. وقد روي بتسكين العين في القراءة : (أَحَدَ عْشَرَ كَوْكَبًا) (٢)، قرأ بها بعض أهل المدينة، وهي غير منكرة ما كان قبل العين حرف متحرك لكثرة الحركات في قوله : أحد عشر، فأما اثنا عشر فلا يجوز فيها الإسكان في العين. وقد رويت لغة أخرى وهي (أحد اعْشر) وهذه الرواية في الرداءة وترك الاستعمال بمنزلة الحمدِ لله (٣)، لا يلتفت إليها. فأما التسكين في العين فقراءة صحيحة كثيرة، ولكن سيبويه والخليل وجميع أصحابهم لا يجيزون إلا فتح العين، إلا أن قطربًا قد روى إسكان العين، ورواه الفراء أيضًا، وقد قرئ به. فأما ما لا اختلاف فيه ففتح العين). (٤)

وما نسبه الزجاج إلى الفراء قد ورد في معانيه، حيث قال : (ومن القراء من يسكن العين من عشر في هذا النوع كله، إلا اثنا عشر، وذلك أنهم استثقلوا كثرة الحركات، ووجدوا الألف في (اثْنا) والياء في (اثْنَيْ) ساكنة فكرهوا تسكين العين، وإلى جنبها ساكن، ولا يجوز تسكين العين في مؤنث العدد؛ لأن الشين من عشرة يسكن، فلا يستقيم تسكين العين والشين معًا). (٥)

---

(١) سورة يوسف، آية ٤.

(٢) انظر :معاني القرآن للأخفش ٣٩٤، والمحتسب ٣٢٢/١، والتبيان ٩٦/٦، وإعراب شواذ القراءات ٦٨٢/١.

(٣) روى الفراء هذه اللغة عن بعض العرب، انظر :معاني القرآن ٣/١.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٩٠/٣.

(٥) معاني القرآن ٣٤/٢.

والذي نلاحظه على كلام الزجاج هو قبوله لقراءة (أَحَدَ عشْرَ) بتسكين العين في (عشْرَ)، على الرغم من مخالفة الخليل وسيبويه لها، ولم أجد في كتاب سيبويه ما يدل على منعه تسكين العين من (أَحَدَ عَشَرَ) صراحة إلا أن المستفاد من كلامه أنه يوضح سبب منعه تسكين العين في (أَحَدَ عَشَرَ) [١]، ويؤكد هذا الكلام النحاس، حيث يقول : (لم يذكر هذا سيبويه، بل يجب على نص كلامه أنه لا يجوز، لأنه قال : (أَحَدَ عَشَرَ مثل أَحَدَ جَمَلَ، ولا يجوز عنده حذف الفتحة لخفتها). [٢]

وكلام الزجاج حول تسكين العين في (أَحَدَ عشْرَ) عند الفراء وغيره واضح لا لبس فيه، إلا أن محقق المعاني للزجاج توهم أن المقصود من تسكين العين من (أَحَدَ عشْرَ) هو الشين في عشر [٣]، وهذا ليس صحيحًا؛ لأن الفراء ذكر العلة التى من أجلها استثقلوا كثرة الحركات فسكنوا العين من (عشر)، فالفراء أشار إلى أن العين من (أَحَد عشْر) يجوز تسكينها لكثرة الحركات، أما اثنا عشر واثني عشر فلا يجوز تسكين العين فيهما لئلا يلتقي ساكنان. [٤]

وخطأ آخر وقع فيه محقق معاني القرآن للزجاج، عند ضبطه للعين والشين بالتسكين من (أحد عشْرْ) على اعتبار أنها قراءة ذكرها الزجاج عن بعضهم [٥]. وهذا لم يقله الزجاج والدليل على ذلك أن الزجاج ذكر الرواية بتسكين العين فقط.

---

(١) انظر :الكتاب ١٨٨/٤.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٣١٣/٢.

(٣)انظر :معاني القرآن وإعرابه، ٩٠/٣. هامش ٣.

(٤) انظر :معاني القرآن للفراء ٣٤/٢.

(٥) انظر :معاني القرآن وإعرابه ٩٠/٣.

أما الرواية التي ذكرها الزجاج وهي (أَحَدَ اعْشَر) فلم أجد أحدًا رواها من القراء، فضلاً عن أن الزجاج ضعفها وجعلها رديئة.

وخلاصة الكلام فيما سبق فإن الزجاج اتفق مع الفراء على صحة قراءة (أَحَدَ عْشَرَ) بتسكين العين، ولعل السبب في ذلك يعود إلى كون القراءة سبعية مروية عن نافع، وعن غيره من القراء [١]، وهم : شيبة، وحفص، وطلحة بن سليمان، وأبو جعفر، والحسن، الأمر الذي يجعلنا نعتقد أن الزجاج كان منصفًا مع الفراء في هذه المسألة، والدليل على ذلك أنه استشهد على صحة تسكين العين في (أَحَدَ عْشَرَ) برواية الفراء لها.

---

(١) انظر :الكشاف ٣٠٢/٢، والبحر ٢٧٩/٥، وإتحاف فضلاء البشر ١٤٠/٢.

الخلاف في إعراب بعض الكلمات

وفيه سبع مسائل

المسألة الأولى

ذهب الفراء إلى أن (مَنْ) من قوله : ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَالَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ﴾ (١) شرط، وأن فعل الشرط صار ماضيًا لدخول اللام عليها حيث قال : (قوله تعالى : وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ اشْتَرَاهُ ....(مَنْ) في موضع رفع وهي جزاء (٢)؛ لأن العرب إذا أحدثت على الجزاء هذه اللام صيّروا فعله على جهة فعل. ولا يكادون يجعلونه على يفعل كراهة أن يحدث على الجزاء حادث وهو مجزوم. ألا ترى أنهم يقولون : سل عما شئت وتقول : (لآتيكَ ما عِشْتَ، ولا يقولون ما تعش؛ لأن (ما) في تأويل جزاء وقد وقع عليها ما قبلها، فصرفوا الفعل إلى فعل؛ لأن الجزم لا يستبين في فعل). (٣)

وقد عمد الزجاج إلى تخطئة الفراء فيما ذهب إليه دون أن يذكر السبب في ذلك قائلاً : (وقال النحويون في (لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَالَهُ فَي الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ)، قولين، جعل بعضهم (مَنْ) بمعنى الشرط، وجعل الجواب (ماله في الآخرة من خلاق). وهذا ليس موضع شرط ولا جزاء، ولكن المعنى : وَلَقَدْ عَلِمُواْ الذي اشْتَرَاهُ مَالَهُ فَي الآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ، كما تقول : والله لقد علمت للذي جاءك ماله من عقل، فأما دخول اللام في الجزاء في غير هذا الموضع، وفيمن جعل هذا موضع شرط وجزاء مثل قوله : ﴿وَلَئِنْ جِئْتَهُمْ بِآيَةٍ لَيَقُولَنَّ الَّذِينَ

---

(١) سورة البقرة، آية ١٠٢.

(٢) يقصد به الشرط. انظر :الدرس اللغوي في معاني القرآن للفراء، محمد سعد السيد، صـ ٩٧.

(٣) معاني القرآن ١/٦٥، ٦٦.

كفروا﴾[١]، ونحو : ﴿ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك﴾ [٢]، فاللام الثانية هي لام القسم في الحقيقة؛ لأنك إنما تحلف على فعلك لا على فعل غيرك في قولك : والله لئن جئتني لأكرمنك). [٣]

والواقع أن ما ذهب إليه الفراء من كون (مَنْ) شرطية من قوله تعالى : (ولَقَدْ عَلِمُواَ لمَنِ اْشتَراهُ مَاَلهُ فَي الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ) مرجوح لسببين :

الأول : أن فعل الشرط في هذه الآية ماض لفظًا ومعنى، لأن الاشتراء قد وقع، وجعله شرطًا لا يصح، لأن فعل الشرط إذا كان ماضيًا لفظًا فلابد أن يكـــون مستقبلاً في المعنى.[٤]

الثاني : لأن (عَلِمُوا) تقتضي مفعوليها، فإذا أوقعت القسم بعدها يكون التقدير : ولقد علموا والله لئن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق، وهذا يعنـــي أن علـم دخلت على جملة معترضة، وهذا لا يجوز لأنها لا تدخـــل إلا علـــى المبتـدأ والخبر. [٥]

أضف إلى ذلك أن أكثر النحاة ذهبوا إلى أن (مَنْ) في قولـــه : (ولَقَـدْ عَلِمُواَ لمَنِ اْشتَراهُ مَاَلهُ فَي الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ) موصولة وأن اللام الداخلة عليها هي لام الابتداء وليس لام القسم كما صرح بذلك الفراء، ومن هؤلاء سيبويه[٦]، والأخفش [٧]، والمبرد [٨]، وأبو حيان [٩]، وغيرهم.

---

(١) الروم، ٥٨.

(٢) سورة البقرة، آية ١٤٥.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١٨٦/١، ١٨٧.

(٤) انظر :البحر ٥٠٣/١.

(٥) انظر :سر صناعة الإعراب ٣٩٩.

(٦) انظر :الكتاب ١٤٧/٣، ١٤٨.

(٧) انظر :معاني القرآن ١٤٨.

(٨) انظر :المقتضب ٢٩٧/٣.

(٩) انظر :البحر المحيط ٥٠٢/١.

المسألة الثانية

ادعى الزجاج أن القطع الذي استخدمه الفراء مصطلح مبهم لم يوضح فيه غرضه من استخدامه وذلك في توجيه إعراب قوله تعالى : (وجيها) من قوله : ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [(١)] حيث قال : (وقال بعض النحويين : (وَجيهًا) منصوب على القطع من عيسى، وقطع ها هنا كلمة محال؛ لأنه إنما بشر به في هذه الحال، أي في حال فضله فكيف يكون قطعها منه، ولم يقل نصب هذا القطع، فإن كان القطع إنما هو المعنى، فليس ذلك المعنى موجوداً في هذا اللفظ، وإن كان القطع هو العامل فما بيّن ما هو، وإن كان أراد أن الألف واللام قطعا منه فهذا محال؛ لأن جميع الأحوال نكرات والألف واللام لمعهود، فكيف يقطع من الشيء ما لم يكن فيه). [(٢)]

وفي معاني القرآن ذكر الفراء أن إعراب (وَجيهًا) قطع من عيسى، قال (وقوله : (وَجِيهًا) قطعًا من عيسى، ولو خفضت على أن تكون نعتًا للكلمة لأنها هي عيسى كان صوابًا). [(٣)]

والقطع مصطلح استخدمه الفراء كثيرًا في معانيه، وكان في أغلب الأحيان يقصد به الحال كما في قوله : ﴿كَاظِمِينَ﴾ [(٤)]، فهو يذكر أن نصبه على القطع، قال : (وقوله : (كَاظِمِينَ) نصبت على القطع من المعنى الذي

---

(١) سورة آل عمران، ٤٥.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤١٢/١.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢١٣/١.

(٤) سورة غافر، ١٨.

يرجع من ذكرهم القلوب والحناجر، والمعنى : (إذ قلوبـــهم لـدى حنـاجرهم كاظمين. وإن شئت جعلت قطعه من الهاء في قولـه : ﴿وَأَنذِرْهُمْ﴾(١) والأول أجود في العربية). (٢)

كما أن الفراء استخدم مصطلح القطع، وكان يعني به الحال في قولـــه تعالى : ﴿هَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا﴾ (٣)، فـ (لسانا) يكون قطعًا من الـهاء في (بين يديه)، وكما في قوله : ﴿عَلَى الْأَرَائِكِ مُتَّكِئُونَ﴾ (٤) يذكـر الفـراء قرائتين بالنصب والرفع، فالنصب على أنها قطع. (٥)

ويلاحظ على المواضع السابقة وغيرها (٦) أن الفراء حينما كان يستخدم هذا المصطلح كان يقصد به الحال، وأن ذلك مشروط عنده أن يكون مع المفرد دون الجملة وشبهها. فكل حال مفرد عنده قطع، وليس كل قطع عنـده حـالاً مفردًا.

كما أننا إذا تتبعنا المواضع التي ذكر الفراء فيها القطـع وقصـد بـه الحال نجدها جميعًا يصلح فيها الرفع والاستئناف، فمن ذلك قوله فيما سـبق : (كاظِمينَ) إذ يقول الفراء فيها : (ولو كانت (كاظِمونَ) مرفوعة على قولك : إذْ

---

(١) سورة غافر، ١٨.

(٢) معاني القرآن للفراء، ٦/٣.

(٣) سورة الأحقاف، ١٢.

(٤) سورة يس، آية ٥٦.

(٥) انظر :المعاني، ٢/٣٨٠.

(٦) انظر تفصيل هذه المواضع في : معاني القرآن للفراء، ١/٧، ١٢، ١٩٣، ٢٠٠، ٢٠٧، ٢١٢، ٢٤٧، ٣١٣، ٣٢٨، ٣٥٨، ٣٧٧، ٣٨٠، ٤٤، وانظـر : ٦/٢، ٢١٠، ٢٥٠، ٢٨٦، ٣٢٦، ٣٣٨، ٣٤٤، ٣٨٠، و انظـر ٦/٣، ٥١، ٨٢، ٨٣، ١٣٢، ١٣٣، ٢٠٥، ٢١٦، ٢٩٨.

القُلوبُ لَدى الحناجِرِ كاظِمونَ) أو على الاستئناف كان صوابًا) (1)، كما في قوله تعالى : ﴿آخِذِينَ﴾(2)، و﴿فَاكِهِينَ﴾ (3) نصبتا على القطع، ولو كانتا رفعًا كان صوابًا، ورفعهما على أن تكونا خبرًا، ورفع آخر أيضًا على الاستئناف(4).

فإذا رجعنا إلى الآية التي توهم الزجاج فيها عدم معرفته بالقطع الذي ذكره الفراء نجده غير محق فيما ذهب إليه لوضوح المقصود مما سبق، (فَوَجِيهًا) كلمة مفردة، ويصلح فيها الرفع على الاستئناف أو الخبر، فالعقل والمنطق يثبتان أن (القطع) الذي ذكره الفراء إنما كان يقصد به الحال ولا شيء سوى الحال. وما ادعاه الزجاج من أن الفراء استخدم مصطلحًا مبهمًا لا يفيد هذا الإعراب فهذا تعصب لا منطق من ورائه.

وقد استخدم الفراء القطع في مواضع أخرى من المعاني ولكن لم يقصد به الحال، وإنما قصد بها الاستئناف، وقد شرح معنى القطع الذي قصد به الاستئناف، فقال : (وقوله :﴿خَالِصَةً لَكَ﴾(5) يقول : هذه الخصلة خالصة لك ورخصة دون المؤمنين فليس للمؤمنين أن يتزوجوا امرأة بغير مهر. ولو رفعت (خالِصةً لَكَ) على الاستئناف كان صوابًا، كما قال : ﴿لَمْ يَلْبَثُوا إِلا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلاغٌ﴾ (6)، أي هذا بلاغ : وما كان من سنة الله، وصبغة الله وشبهه فإنه منصوب لاتصاله بما قبله على مذهب حقًا وشبهه. والرفع جائز؛ لأنه كالجواب، ألا ترى أن الرجل يقول : قد قام عبد الله، فتقول : حقا إذا وصلته.

---

(1) المصدر السابق ٦/٣.

(2) سورة الذاريات، ١٦.

(3) سورة الطور، ١٨.

(4) انظر :معاني القرآن للفراء، ٨٣/٣.

(5) سورة الأحزاب، آية ٥٠.

(6) سورة الأحقاف، آية ٣٥.

وإذا نويت الاستئناف رفعته وقطعته مما قبله. وهذا محض القطع الذي تسمعه من النحويين) [١].

وللحال عند الفراء اصطلاح آخر هو الفعل كما في ﴿مُنِيبِينَ﴾[٢]، يقول : (وقوله (مُنيبِينَ) منصوبة على الفعل وإن شئت على القطع. [٣]

فالنصب على الفعل يعني الحال، والنصب على القطع يعنى لما جاز قطع (مُنِيبِين) عما قبلها والاستئناف بها جاز نصبها. [٤]

فالقطع على هذا عامل معنوي عند الفراء والكوفيين، أما القطع عند سيبويه والبصريين فهو الاستئناف بالكلمة وعدم وصلها بما قبلها مع جواز الاتباع أو النصب على المدح مثلاً [٥]، ولكنه ليس بعامل للنصب كما هو عند الفراء.

وقد توهم صاحب كتاب (أبو زكريا الفراء) أن القطع الذي استخدمه الفراء قد قصد به الحال مطلقًا [٦]، وهذا لا يصمد أمام ما ذكرناه من الأدلة على تعدد مفهوم هذا المصطلح.

والواقع أن دلالة هذا المصطلح ملبسة لتعدد المفاهيم فيها، وعلى أية حال فإن القطع إذا كان الفراء يقصد به الحال، فتحديده واضح وسهل كما مرّ في المواضع التي ذكرناها، ولا أعتقد أن عالمًا كالزجاج يغفل عن أمر كهذا، ولكنه التعصب كما ذكرنا من قبل، والغريب في الأمر أن الزجاج يوجه النصب في قوله (وَجِيهًا) على أنه حال أيضًا.

---

(١) معاني القرآن للفراء، ٢، ٣٤٥، ٣٤٦.

(٢) سورة الروم، آية ٣١.

(٣) معاني القرآن، ٣٢٥/٢.

(٤) انظر :الدرس اللغوي في معاني الفراء، محمد سعد السيد، رسالة دكتوراه، ص، ٩٨ وما بعدها.

(٥) انظر :الكتاب، ٦٢/٢.

(٦) انظر :(أبو زكريا الفراء). د. أحمد مكي الأنصاري، ٤٥٢.

المسألة الثالثة

وفي قوله تعالى ﴿فَآمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾[١] زعم الزجاج أن الفراء لم يذكر سبب نصب (خَيْرًا) ولم يشرحه بأكثر من هذا حيث قال : (اختلف أهل العربية في تفسير نصب (خَيْرًا) فقال الكسائي : انتصب لخروجه من الكلام، قال : وهذا تقوله العرب في الكلام التام نحو قولك : لتقومن خيرًا لك، فإذا كان الكلام ناقصًا رفعوا فقالوا : إن تنته خير لك. وقال الفراء : انتصب هذا وقوله: (خَيْرًا لَكُمْ) لأنه متصل بالأمر وهو من صفته، ألا ترى أنك تقول انته هو خير لك، فلما سقطت هو اتصل بما قبله، وهو معرفة فانتصب. ولم يقل هو ولا الكسائي من أي المنصوبات هو ولا شرحوه بأكثر من هذا. وقال الخليل وجميع البصريين : إن هذا محمول على معنى [٢] لأنك إذا قلت : انته خيرًا، فأنت تدفعه عن أمر وتدخله في غيره، كأنك قلت : انته وائت خيرٌ لَكَ، وادخل فيما هو خير لك. وأنشد الخليل وسيبويه [٣] قول عمر بن أبي ربيعة :

فَوَاعِدِيه سَرْحَتَيْ مالِكٍ أَو الرُّبى بَيْنَهُما أَسْهَلا [٤]

كأنه قال : ايتى مكانًا أسهلا). [٥]

غير أننا إذا دققنا في كلام الفراء لوجدناه واضحًا في تحديد وجه النصب في

---

(١) سورة النساء، آية ١٧٠.

(٢) انظر :الكتاب ٢٨٣/١.

(٣) المصدر السابق.

(٤) البيت من السريع، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٣٤٩، والكتاب ٢٨٣/١، وله أو لغيره من الحجازيين في شرح أبيات سيبويه ٤٢٨/١، وخزانة الأدب ١٠٥/٢، وبلا نسبة في لسان العرب ٤٦٢/٣ (وعد). انظر :المعجم المفصل ٦٥٩.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ١٣٤/٢، ١٣٥.

(خيرًا)، فهو صفة لموصوف محذوف تقديره إيمانا، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه، وقد دل عليه قوله : (خيرًا منصوب باتصاله بالأمر؛ لأنه من صفة الأمر، وقد يستدل على ذلك، ألم تر الكناية عن الأمر تصلح قبل الخبر، فتقول للرجل : اتَّقِ اللّه هُوَ خيرٌ لَكَ أي الاتقاء خير لك، فإذا سقطت (هُوَ) اتصل بما قبله وهو معرفة فنصب) [١].

والواقع أننا نستغرب أن ينسب الزجاج إلى الفراء عدم توجيهه لنصب (خَيْرًا)، في حين نجد أغلب النحاة فسروا كلام الفراء على أن وجه النصب في (خيْرًا) على أنه نعت لمصدر محذوف؛ فالنحاس يتعرض للآية قائلاً : (فَآمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ) : على مذهب سيبويه وأتوا خيرًا لكم، وعلى قول الفراء نعت لمصدر محذوف أي : إيمانًا خَيْرًا لَكُمْ. [٢]

ويرى مكي أن الفراء يوجه نصب (خَيْرًا) على أنه نعت لمصدر محذوف تقديره : انتهوا انتهاء خيرًا لكم [٣]. وقد ذكر هذا الوجه عن الفراء كثير من النحاة كالباقولي [٤]، وابن الشجري [٥]، وابن يعيش [٦]، وأبي حيان[٧]، وابن هشام [٨]، وغيرهم.

وعلى ذلك فإن إجماع هؤلاء النحاة على إيراد هذا الوجه للفراء لهو أبلغ ردّ على الزجاج، وهو دليل واضح على تحامله على الفراء.

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢٩٥/١، ٢٩٦.
(٢) إعراب القرآن للنحاس ٥٠٨/١.
(٣) مشاكل إعراب القرآن ٢١٤/١.
(٤) انظر :كشف المشكلات، ٣٣٢.
(٥) انظر :أمالي الشجري ٩٩/٢.
(٦) انظر :شرح المفصل ٢٨/٢.
(٧) انظر :ارتشاف الضرب، ٢١٥٨.
(٨) انظر :المغني ٤٠٧/٢.

المسألة الرابعة

يرى الفراء أن الرفع في قوله تعالى : ﴿وَ السَّارِقُ و السَّــارِقَةُ فــاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما ﴾(١) هو الوجه، لأن السارق والسارقة لا يراد بهما واحدًا بعينـــه، لأن فيهما معنى العموم، وقد ضمن معنى الشرط والجزاء، فلذلك اختارت العـــرب الرفع فيهما، يقول : (وإنما تختار العرب الرفع في (و السّـــارِقُ والسَّـــارِقَةُ)؛ لأنهما غير موقتين (٢)، فوجها توجيه الجزاء، كقولك : من سرق فاقطعوا يـده، فــ (مَنْ) لا يكون إلا رفعًا، ولو أردت سارقًا بعينه أو ســـارقة بعينـــها كـــان النصب وجه الكلام، ومثله : ﴿واللّذانِ يَأتِيانِها مِنكُمْ فَآذوهُما﴾ (٣) وفي قـراءة عبد الله (وَالسَّارِقُونَ وَالسّارِقات فاقْطَعُوا أَيْمانَهُما). (٤)

ولكن الفراء يجيز النصب في (والسّارِقُ والسّارِقَةُ)، يقول : (والنصـــب فيهما جائز، كما يجوز أزيدُ ضَرَبْتَهُ، وأزيدًا ضَرَبْتَهُ). (٥)

وقد وافق الزجاج الفراء في رأيه هذا، ولكنه تجاهل نسبة هذا الـــرأي إليه مدعيًا نسبته إلى المبرد، حيث قال : (وقال غير سيبويه (٦) من البصريين.

---

(١) سورة المائدة، آية ٣٨.

(٢) يقصد بغير الموقت غير المحدود ولا المعين بذاته كالنكرة أو المعرفة غير المحدودة، كالمعرف بأل والموصول وأسماء الشـــرط والاستفهام، وربما سماه (غير المصمود له). انظر :معاني الفـــراء (١/٧، ١٨٥، ٢٤٢، ٢٤٣، ٣٠٦، ٢/١٠٣، ١٠٤، ٣٣٢، ٢١٩). وانظر :الدرس اللغوي في كتاب معاني القرآن. محمد سعيد السيد، ١١٥.

(٣) سورة النساء، آية ١٦.

(٤) انظر القراءة في : الطبري ١٠/٢٩٤، والكشاف ١/٣٧٧، والبحر ٣/٤٧٦، ٤٨٣.

(٥) معاني القرآن، ١/٣٠٦.

(٦) يجيز سيبويه الرفع في (وَ السّارِقُ وَالسّارِقَةُ) على تقدير فيما فرض الله عليكم السارقُ والسّارِقَةُ، أو السارقُ والسّـــارقةُ فيما فرض عليكم. كما يجيز النصب في (والسّارِقَ والسّارِقَةَ) وهو وجه قوي في العربية، كما ذكر. انظـــر :الكتـــاب ١/١٤٤.

وهو محمد يزيد [١] : أختار أن يكون (السّارِقُ وَالسّارِقَةُ) رفعًا بـالابتداء؛ لأن القصد ليس إلى واحد بعينه، فليس هو مثل قولك : زيدًا فاضربه، إنمـا هـو كقولك : من سرق فاقطع يده، ومن زنى فاجلده، وهذا القول هو المختار، وهو مذهب بعض البصريين والكوفيين). [٢]

فالزجاج لم ينصف الفراء، لأن التعليل الذي نقله عن المبرد هو تعليـل الفراء وليس المبرد، والأمثلة التي نقلها هي أمثلة الفراء، فالاختيار إنمـا هـو اختيار الفراء وليس المبرد كما زعم.

أضف إلى ذلك أن الزجاج استشهد بما استشهد به الفراء نفسـه علـى صحة دعواه، فلا أحسبه إلا آخذًا منه، يقول الزجاج : (ودليلـي أن القـراءة الجيدة بالرفع في ﴿ ... وَالزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ [٣]، وفي وَالسّارِقُ والسّارِقَةُ قولـه عز وجل : واللّذانِ يَأْتِيانِها مِنْكُمْ فَآذُوهُما). [٤]

---

(١) انظر :الكامل ٨٢٢.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١٧٢/٢.

(٣) النور، آية ٢.

(٤) المصدر السابق.

المسألة الخامسة

تعقب الزجاجُ الفراءَ، مصرحًا باسمه عندما تعرض لقوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَىٰ﴾ (١)، فقال : (اختلف أهل العربية في تفسير رفع الصابئين، فقال بعضهم نصب (إِنّ) ضعف فنسق بـ (الصّابِئُونَ) على (الّذينَ)، لأن الأصل فيهم الرفع. وهو قول الكسائي، وقال الفراء مثل ذلك إلا أنه ذكر أن هذا يجوز في النسق على مثل (الّذينَ) وعلى المضمر، يجوز إِنِّي وزيدٌ قائمان، وأنه لا يجيز إِنَّ زيدًا وعمروٌ قائمان. وهذا التفسير إقدام عظيم على كتاب الله، وذلك أنهم زعموا أن نصب (إِنَّ) ضعيف؛ لأنها إنما تغير الاسم ولا تغير الخبر، وهذا غلط لأن (إِنّ) عملت عملين : النصب والرفع، وليس في العربية ناصب ليس معه مرفوع، لأن كل منصوب مشبه بالمفعول، والمفعول لا يكون بغير فاعل إلا فيما لم يسم فاعله. وكيف يكون نصب (إِنّ) ضعيفًا وهي تتخطى الظروف فتنصب ما بعدها نحو قوله : ﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾ (٢) ونصب إِنّ من أقوى المنصوبات. وقال سيبويه، والخليل (٣)، وجميع البصريين (٤) إن قوله (والصَّابِئُونَ) محمول على التأخير، ومرفوع بالابتداء). (٥)

وفي معاني القرآن قال الفراء : (فإن رفع (الصابِئين) على أنه عطف على (الّذينَ)، و(الّذينَ) حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه،

---

(١) سورة المائدة، ٦٩.

(٢) سورة المائدة، ٢٢.

(٣) انظر :الكتاب ١٥٥/٢، ١٥٦.

(٤) ذهب أبو عبيدة والأخفش إلى جواز العطف على محل إن واسمها قبل تمام الخبر. انظر :المجاز ١٧٢/١، ومعاني القرآن للأخفش ٢٨٥/١. وانظر :تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، ٥٢.

(٥) معاني القرآن وإعرابه، ١٩٢/٢ وما بعدها.

فلما كان إعرابه واحدًا، وكان نصب (إن) نصبا ضعيفًا، وضعفه أنه يقع علـى الاسم، ولا يقع على خبره جاز رفع (الصابئين). ولا أستحب أن أقـول : إن عبد الله وزيد قائمان لتبين الإعراب في عبد الله. وقد كـان الكسـائي يجيزه لضعف إن. وقد أنشدونا هذا البيت رفعًا ونصبًا :

فَمَنْ يَكُ أَمْسى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ   فَإِنِّي وَقَيَّاراً بِها لَغَرِيبُ (١)

وقيارٌ. ليس هذا بحجة للكسائي في إجازته (إن عمـرو وزيـد قائمـان)؛ لأن قيارًا قد عطف على اسم مكني (٢) عنه، والمكني لا إعراب له فسهل ذلك فيـه كما سهل في (الذين) إذا عطفت عليه (الصابئون)، وهذا أقوى في الجواز مـن (الصابئون) لأن المكني لا يتبين فيه الرفع فـي حـال، و(الذيـن) قـد يقـال (اللّذونَ)(٣) فيرفع في حال، وأنشدني بعضهم :

وَإِلّا فَاعْلَمُوا أَنّا وأَنْتُمُ   بُغاةٌ ما حَيِينا في شِقاقِ (٤)

وقال الآخر :

يَاَ لَيْتَنِي وأَنْتِ يَالَمِيسُ   بِبَلَد لَيْسَ بِهِ أَنِيسُ (٥)

وأنشدني بعضهم :

---

(١) البيت من الطويل لضابئ بن الحارث البرجمي، وقد روى برفع (قيار) ونصبه. انظر :الكتاب ٧٥/١، وشـرح أبيـات سيبويه ٣٦٩/١، والإنصاف في مسائل الخلاف ٩٤/١، وشرح المفصل ٨٦/٨، والخزانة ٣٢٩/٩. وهو بلا نسـبة في مجالس ثعلب ٣١٦، ٥٩٨، وسر صناعة الإعراب ٣٧٢. انظر :المعجم المفصل ٨٩.

(٢) المكني : مصطلح قصد به الفراء الضمير، واسم الإشارة. انظر :مدرسة الكوفة ٣١٤، والـدرس اللغـوي في كتـاب المعاني للفراء محمد سعد السيد، ١١٠.

(٣) عزا الفراء رفع (اللّذونَ) إلى كنانة. انظر :معاني القرآن ١٨٤/٢.

(٤) البيت من الوافر لبشر بن أبي خازم الأسدي في ديوانه ١٦٥. انظر :الكتاب ١٥٦/٢، وشرح أبيات سـيبويه ١٤/٢، والإنصاف ١٩٠/١، وتخليص الشواهد ٣٧٣، وهو بلا نسبة في أسرار العربية ١٥٤، وشرح المفصل ٦٩/٨. انظـر :المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٦٠٣.

(٥) الرجز لجران العود في ديوانه ٩٧، والمقتضب ٣١٩/٢، ٣٤٧، ٤١٤. وهو بلا نسبة في الكتـاب ٢٦٣/١، ٣٢٢/٢، ومجالس ثعلب ٤٥٢، والإنصاف ٢٧١/١، وشرح المفصل ١١٧/٢، ٢٧/٣، ٢١/٧، انظر :المعجم المفصل ١١٨٠.

يَاَ ليْتنِي وَهُما نَخلُو بِمَنْزِلَةٍ   حَتّى يَرى بَعْضُنا بَعْضا ونَأْتَلِفُ) (١)

والملاحظ على كلام الزجاج ما يلي :

أولاً : أنه يصر على القول بأن ما ذكره الفراء هو إقدام عظيم على كتاب الله، فغاية ما في الأمر أنه توجيه نحوي، فلا يدل توجيه الفراء على أنه تحريف في كتاب الله أو ما شابه ذلك.

ثانيًا : رأي الفراء بجواز العطف على محل اسم إن المرفوع مسبوق بآراء أبي عبيدة (٢)، والأخفش (٣)؛ فقد أجازا العطف على محل إن واسمها؛ لأن (إن) مبتدأ في المعنى، وقد حكى ابن قتيبة عن البصريين جواز (إِنّ عَبْدَ اللّهِ وَزَيْدٌ قائمانِ) (٤) وهو كلام الكسائي الذي رفضه الفراء، لأن العطف على محل اسم إن عنده لا يأتي إلا إذا كان اسم (إن) لا يظهر فيه الإعراب كما في قوله تعالى: (والّصابِئُونَ). كما ذكر ابن قتيبة، إجازة البصريين لقراءة الرفع في ﴿وملائِكَتُهُ﴾). (٥)

ثالثًا : اعتمد الفراء على ظاهر هذه الآية، وعلى ظاهر الأبيات التي ذكرها، في حين كان التعليل واضحًا في كلام البصريين، فقد تأولوا هذه الآية وذكروا أن فيها حذفًا لخبر المبتدأ، والتقدير (والصّابِئُونَ كذلك) وهو قول سيبويه (٦)

(١) معاني القرآن للفراء، ٣١٠/١ وما بعدها. والبيت من البسيط. ولم أعثر على قائله.

(٢) انظر :المجاز ١٧٢/١.

(٣) انظر :معاني القرآن ٢٨٥/١.

(٤) انظر :تأويل مشكل القرآن ٥٢١.

(٥) تأويل مشكل القرآن ٥٢١، والآية من سورة الأحزاب/٥٦.

(٦) انظر :الكتاب ١٥٥/٢، ١٥٦.

ومن وافقه منهم (١)، وهذا تأول لا مبرر له، فما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل.

رابعًا : الواضح أن تعقب الزجاج للفراء في هذه الآية يرجع إلى أن العطف على محل اسم إن قبل تمام الخبر، من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين (٢)، فهو ردّ مذهبي، تعصب به للبصريين.

---

(١) انظر :إعراب القرآن للنحاس، ٣١/٢، والتبيان لأبي البقاء ٣٥٦/١، ٣٥٧، وكشف المشكلات للباقولي، ٣٦٤، والفريد للهمداني ٦١/٢ وما بعدها، والمغني لابن هشام ١٦٧/٢.

(٢) انظر : الإنصاف ١٧٦/١ وما بعدها.

المسألة السادسة

جعل الفراء قوله تعالى (يَغْفِرْ لكُمْ) جوابًا لقوله تعالى : ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنجِيكُم﴾ (١)، لأن في (هَلْ) معنى الأمر حيث قال (قوله تعالى ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾(٢)، جزمت في قرائتنا في (هَلْ). وفي قراءة عبد الله للأمر الظاهر، لقوله : (آمِنُوا) (٣)، وتأويل هل أدلكم أمر أيضًا في المعنى، كقولك للرجل : هل أنت ساكت؟ معناه : اسكت، والله أعلم). (٤)

فقوله (يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ) هو جواب لقوله : ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ﴾ (٥). لأن معناه معنى الأمر.

وقد تعقب الزجاج الفراء في هذا القول وغلطه، قائلاً : (قوله تعالى : (يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهارُ وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ)، هذا جواب (تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وتُجَاهِدُونَ)؛ لأن معناه معنى الأمر، المعنى : آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا في سبيل اللَّهِ بِأَموالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ). أي إن فعلتم ذلك يغفر لكم، والدليل على ذلك قراءة عبد الله بن مسعود (٦) : (آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ) وقد غلط بعض النحويين فقال: هذا جواب (هَلْ)، وهذا غلط بيّن، ليس إذا دلهم النبي على ما ينفعهم غفر الله لهم، إنما يغفر لهم إذا آمنوا وجاهدوا، فإنما هو جواب تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون يغفر لكم. فأما جواب الاستفهام المجزوم؛ كقولك : هَلْ جِئْتَنِي بِشَيْءٍ

(١) سورة الصف، آية ١٠.

(٢) سورة الصف، آية ١٢.

(٣) انظر :مختصر شواذ القرآن لابن خالويه، ١٥٦، والبحر المحيط ٢٦٣/٨.

(٤) معاني القرآن، ١٥٤/٣.

(٥) سورة الصف، آية ١١.

(٦) انظر :مختصر الشواذ ١٥٦، والبحر ٢٦٣/٨.

أُعْطِكَ مثله. المعنى لَوْ كُنْتَ جِئْتَنِي أَعْطَيْتُكَ، وإِنْ جِئْتَنِي أَعْطَيْتُكَ، وكذلك : (أَيْنَ بَيْتُكَ أَزُرْكَ). [١]

واضح أن الزجاج يرى أن تقدير الجواب للاستفهام تقدير خاطيء؛ لأن دلالة المعنى وحدها لا توجب المغفرة لهم، بل إن الذي يوجب المغفرة، هو الإيمان بالله ورسوله، كما أن قراءة ابن مسعود : (آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ) تقوي هذا الوجه.

والواقع أن كثيرًا من النحاة وافقوا الزجاج على ما ذهب إليه كمكي [٢]، والطوسي [٣]، والباقولي [٤]، والزمخشري [٥]، وأبي البقاء [٦]، وأبي حيان [٧]، وغيرهم. وهذا يعني وجاهة رأي الزجاج، ويدلك عليه قول أبي علي عند تعرضه لهذه الآية : (لا يخلو هذا المجزوم، الذي هو (يَغْفِر) من أن يكون جوابًا لـ (هَلْ) أو جوابًا لـ (تُؤْمِنُون)، فلا يصح أن يكون جوابًا لـ (هَلْ)؛ لأن الدلالة لا تكون تثبيتًا للغفران، وإذا بطل هذا ثبت أنها جواب لقوله : (تُؤْمِنُونَ)، ويكون التقدير : إن تؤمنوا). [٨]

وعلى الرغم من وجاهة رأي الزجاج، إلا أن هذا لا يعني عدم جواز الوجه الذي ذهب إليه الفراء، فهو يرى أن الاستفهام فيه معنى الأمر، وهذا ما سوغ أن يكون قوله تعالى : (يَغْفِرْ لَكُمْ) جوابًا لقوله : (هَلْ أَدُلُّكُمْ)، (فهل) فيها

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١٦٦/٥.

(٢) انظر :مشكل إعراب القرآن ٧٣١/٢.

(٣) انظر :التبيان، ٥٩٦/٩، ٥٩٧.

(٤) انظر :كشف المشكلات ١٣٤٤.

(٥) انظر :الكشاف ٩٩/٤، ١٠٠.

(٦) انظر :التبيان ٤١٠/٢.

(٧) انظر :البحر المحيط ٢٦٠/٨، ٢٦١.

(٨) انظر :المسائل المنثورة، ١٥٤، ١٥٥.

معنى الأمر، كما أن الزجاج يرى جواز هذا أيضًا، والأمثلة التى ساقها تدل على ذلك.

أضف إلى ذلك أن قول الفراء قاله الخليل وسيبويه من قبل [١]، كما وافق كثير من النحاة على هذا الرأي كالمبرد [٢]، وابن السراج [٣]، والسيرافي. [٤]

وللزمخشري تعليل جيد يدافع فيه عن الفراء، إذ يقول (فإن قلت : هل لقول الفراء إنه جواب (هَلْ أَدُلُّكُمْ) وجه؟ قلت : وجهه أن متعلق الدلالة هو التجارة، والتجارة مفسرة بالإيمان والجهاد، فكأنه قيل : هل تتجرون بالإيمان والجهاد يغفر لكم، والواقع أن هذا التعليل يفسر ما عناه الفراء من جواز كون (يَغْفِرْ لَكُمْ) جوابًا لـ (هَلْ أَدُلُّكُمْ). [٥]

وعلى ضوء ما سبق أرى أن رأي الفراء جائز، إذ يدعمه كثير من النحاة، بل إن بعض النحاة قدّموا هذا الوجه على الوجه الذي ذهب إليه الزجاج، كالمبرد [٦]، والسيرافي [٧]، وأرى أن تعقب الزجاج للفراء ليس في محله، فرأي الفراء غير منكور، وتوجيهه أمر ممكن.

---

(١) انظر :الكتاب ٩٤/٣.
(٢) انظر :المقتضب ٨٢/٢، ٨٣.
(٣) انظر :الأصول ١٧٦/٢، ١٧٧.
(٤) انظر :شرح كتاب سيبويه ٢٥٠/٣.
(٥) الكشاف ١٠٠/٤.
(٦) انظر :المقتضب ٨٢/٢، ٨٣.
(٧) انظر :شرح كتاب سيبويه ٢٥٠/٣.

المسألة السابعة

ذكر الفراء أن نصب (عاليهم) في قوله تعالى : ﴿عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ﴾ [١] على الظرفية بمعنى فوقهم حيث قال : (نصبها أبو عبد الرحمن وعاصم والحسن البصري جعلوها كالصفة [٢] فوقهم، والعرب تقول : قومك داخل الدار، فينصبون داخل الدار؛ لأنه محل، فعاليهم من ذلك). [٣]

وقد رفض الزجاج نصب (عَالِيَهُمْ) على الظرفية؛ لأنها لم ترد في الظروف، وإن كانت ظرفًا لما جاز إسكان الياء فيها قال : (فأما تفسير إسكان عاليهم، بإسكان الياء – فيكون رفعه بالابتداء، ويكون خبره (ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ), ومن نصب فقال : (عَالِيهُمْ) بفتح الياء، فقال بعض النحويين إنه ينصبه على الظرف، كما تقول فوقهم ثياب، وهذا لا نعرفه في الظروف، ولو كان ظرفًا لم يجز إسكان الياء. ولكن نصبه على الحال من شيئين، أحدهما من الهاء والميم، المعنى : يطوف على الأبرار ولدان مخلدون عاليًا الأبرار ثياب سندس، لأنه قد وصف أحوالهم في الجنة، فيكون المعنى يطوف عليهم في هذه الحال هؤلاء. ويجوز أن يكون حالاً من الولدان، المعنى : إذا رأيتهم حسبتهم لؤلؤا منثورا في حال علو الثياب إياهم، فالنصب على هذا بيّن). [٤]

والواقع أن رفض الزجاج لرأي الفراء سببه أن الفراء يعتبر (عَالِيَهُمْ)

---

(١) سورة الإنسان/ آية ٢١.

(٢) الصفة مصطلح أطلقه الفراء على الظرف، والجار والمجرور. انظر :نحو القراء الكوفيين، ٣٤٧. والدرس اللغوي في كتاب معاني القرآن للفراء، ٨٧. أما المخزومي فقد ذكر أن المقصود بالصفة هو حرف الجر، وحرف الإضافة. انظر : مدرسة الكوفة، ٣١٤.

(٣) معاني القرآن ٢١٨/٣، ٢١٩.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٢٦١/٥، ٢٦٢.

اسمًا مبهمًا، ليس له بقعة تلزمها، (ففوق) مثلاً قد يكون اسما لما هو تحت. أو أن الفراء اعتبر (عَالِيَهُمْ) اسمًا مختصًا، وأجاز على ذلك نصبها، كما نصبوا داخل الدار.

والجدير بالذكر أن رأي الفراء قد ذهب إليه كثير من النحاة كالنحاس[١]، وأبي علي [٢]، ومكي [٣]، والهمداني [٤]، والسمين [٥]، وغيرهم.

أما رفض الزجاج فهو على اعتبارين أحدهما : أن الزجاج ذكر أن إعراب (عَالِيَهُمْ) ظرفًا لم نعهده في الظروف المكانية من قبل، وهذا يعني أن العرب لم تستعمل (عَالِيَهُمْ) ظرفًا، ويوضح هذا أبو حيان الذي يوافق الزجاج رأيه حيث يقول : (وقال ابن عطيه : ويجوز في النصب في القراءتين أن يكون على الظرف، لأنه بمعنى فوقهم. انتهى. و(عال) و(عالية)، اسم فاعل فيحتاج إلى إثبات كونهما ظرفين إلى أن يكون منقولاً من كلام العرب عاليك أو عاليتك ثوب). [٦]

وقد رد السمين على أبي حيان بأن ألفاظًا من صيغة أسماء الفاعلين قد وردت ظروفًا نحو خارج الدار، وداخلها وباطنها، وظاهرها [٧]. أما ابن هشام فقد أشار إلى ضعف إعراب (عاليهم) ظرفًا؛ لأنه من الأماكن المختصة، فلا

---

(١) انظر :إعراب القرآن ١٠٤/٥، ١٠٥.

(٢) انظر :الحجة ٣٥٥/٦، ٣٥٦.

(٣) انظر :مشكل إعراب القرآن ٧٨٦/٢.

(٤) انظر :الفريد، ٥٩٢/٤، ٥٩٣.

(٥) انظر :الدر المصون ٤٤٧/٦، ٤٤٨.

(٦) البحر المحيط ٣٩١/٨.

(٧) انظر :الدر المصون ٤٤٧/٦.

يجوز نصبها على الظرفية [١]، وقد نقل ذلك عن ثعلب. [٢]

أما الاعتبار الثاني الذي جعل الزجاج يرفض أن تكون (عَالِيَهُمْ) ظرفًا فهو مجيء قراءة (عالِيْهِمْ) بإسكان الياء، فالظرف لا يجوز أن يأتي ساكنًا، إذ إن هذه القراءة تنفي كون (عَالِيَهُمْ) ظرفًا.

والواقع أن هذه القراءة وردت عن حمزة ونافع [٣] وهما من القراء السبعة، فهي قراءة سبعية، ولكن أبا البقاء يخرج هذه القراءة على أن إسكان الياء فيها إنما هو للتخفيف [٤]. والأصل أنها منصوبة. وعلى هذا فلا حجة للزجاج في رفضه لنصب (عاليهم) على الظرفية.

أما اختيار الزجاج لنصب (عاليهم) على أنها حال فقد ذهب إليه كثير من النحاة أيضًا كمكي [٥]، والباقولي [٦]، وأبي البقاء[٧]، وابن هشام [٨]، وغيرهم.

وخلاصة القول فإن ما ذهب إليه الفراء أجازه كثير من النحاة، فهو رأي غير منكور وله وجه جيد قام بنقله أكثر النحاة كما مرّ. وأما رفض الزجاج، فهو لا يبدو راجحًا خاصة مع اعتناق نحاة كثر رأي الفراء.

---

(١) انظر :المسائل السفرية، ٤٥.
(٢) لم أجد عند ثعلب هذا الرأي فيما توافر لي من مصادره.
(٣) انظر :السبعة، ٦٦٤.
(٤) انظر :إملاء ما من به الرحمن ٢/٦٥٧، ٦٥٨.
(٥) انظر :مشكل إعراب القرآن ٢/٧٨٦.
(٦) انظر :كشف المشكلات ١٤١٢.
(٧) انظر :التبيان ٢/٤٢٢.
(٨) انظر :المسائل السفرية ٤٥.

خاتمة الفصل الثالث

الخلاف في بعض الصيغ الصرفية والنحوية وبعض الأعاريب

وفي هذا الفصل ذكرت التعقبات التي جاء بها الزجاج، وقد بلغت تسعة عشر تعقبًا، اختلفت الأسباب الداعية إليها وهي كما يلي :

أولاً : تعقبات السبب فيها خلافًا مذهبيًا، وهي ثلاث مسائل، وهى : السادسة صـ ١٦١، والعاشرة صـ ١٧٥، والخامسة من الخلاف في إعراب بعض الكلمات صـ ١٩٢.

ثانيًا : تعقبات كان تحامل الزجاج فيها واضحًا، لأن كثيرًا من النحاة وافقوا الفراء على رأيه، وهي تسع مسائل : الأولى صـ ١٤٩، والثانية صـ ١٥١، والثالثة صـ ١٥٥، الرابعة صـ ١٥٧، والثانية من الخلاف في إعراب بعض الكلمات صـ ١٨٤، والثالثة من الخلاف في إعراب بعض الكلمات صـ ١٨٨، والرابعة من الخلاف في إعراب بعض الكلمات صـ ١٩٠، والسادسة من الخلاف في إعراب بعض الكلمات صـ ١٩٦، والسابعة من الخلاف في إعراب بعض الكلمات صـ ١٩٩.

ثالثًا : تعقبات كان الزجاج فيها محقًا، وهي ست مسائل : الخامسة لأن القراءة شاذة ردها أكثر النحاة لمخالفتها رسم المصحف صـ ١٥٩، والأولى من السابعة لأنها لم تثبت عن القراء فيما عدا الكسائي صـ ١٦٥، والثانية من السابعة لأن إدعاء الفراء بعدم معرفته قراءة (يزفون) فيه تناقض كبير صـ ١٦٧، والثامنة لأن إدغام اليائين في مثل (يحيى) الحركة فيها ليست بلازمة صـ ١٦٩، والتاسعة لأن الفراء ناقض نفسه في إدغام تاء الافتعال

صـ ١٧٢، والأولى من مسائل الخلاف في إعراب بعض الكلمات صـ ١٨٢.

رابعًا : تعقبات وافق الزجاج فيها الفراء، وفيها مسألة واحدة هي : الحادية عشرة صـ ١٧٩.

ونلاحظ على هذا الفصل أن الخلافات المذهبية قليلة جدًا، في حين كان التحامل من الزجاج على الفراء واضحًا في كثير من مسائله، وقد بان أيضًا أن الزجاج كان محقًا في بعض مسائل هذا الفصل.

الخاتمة

قد بان في أثناء دراستي لهذا البحث ما يلي :

أن مجال دراسة اللغة نحوها وصرفها لم يكن حكـرًا علـى علمائـها فحسب، وإنما تخطى البحث إلى علماء التفسير، وكانت آراؤهم غاية في الدقة.

ويلاحظ أن هؤلاء العلماء تناولوا النحو لا على أنه مجرد حركـات أو علامات تظهر على أواخر الكلمات فحسب، وإنما درسوه علـى أنـه دلالـة وإعراب معًا، ولا يمكن إعراب الكلمة إلا بعد فهم معناها أولاً. وهذا ما بـان في دراسة الفراء والزجاج وأما أهم النتائج التى توصلت إليها، فهي كما يلي :

١- لم يصل إلينا من كتب الفراء والكوفيين إلا القليل، ممـا جعـل الحكـم عليهم -فى كثير من الأحيان- ليس دقيقًا.

٢- ثبت أن كثيرًا من آراء الفراء والكوفيين لها وجه في اللغة والاستعمال.

٣- ثبت أن كثيرًا من الآراء المنسوبة إلى الفراء والكوفيين في حاجة إلـى إعادة نظر، وذلك لعدم صحة النسبة إليهم في كثير من الأحيان.

٤- وضع الفراء في كتابه (معاني القرآن) جل آرائه النحوية والصرفيـة، فهي تعبر عن آراء مدرسته.

٥- اعتمد النحاة على كتاب (معاني القرآن) فـي اسـتخلاص أهـم الآراء النحوية للكوفيين إلى جانب المصطلحات المستخدمة لديهم.

٦- ثبت أن بعض المسائل التي عدها الأنباري في الإنصاف خلافية بين البصريين والكوفيين ليست كذلك، كما في مسألة (أو).

٧- بان من خلال البحث أن الزجاج كان متعصبًا في كثير من آرائه ضد الكوفيين.

٨- الزجاج بصري المذهب، شديد التعصب له.

٩- لم يكن الزجاج منصفًا في كثير من تعقباته للفراء.

١٠- بان من خلال البحث أن الفراء استخدم بعض المصطلحات البصرية نحو النفي، وغيره، كذلك استخدم الزجاج بعض المصطلحات الكوفية نحو الجحد.

١١- هناك مسائل اتفق البصريون والكوفيون على صحة القياس فيها، نحو إعمال ما وإهمالها.

١٢- اعتمد الفراء كثيرًا على السماع، وبنى عليها كثيرًا من آرائه النحوية.

١٣- يحترم الفراء وكذا الزجاج القراءات القرآنية كثيرًا، خاصة تلك التي تواترت عن قراء مشهورين.

١٤- قد يخالف الزجاج كثيرًا من آراء البصريين، على الرغم من أنه بصري المذهب.

ومما سبق يمكننا أن نقول إنه ينبغي علينا -بوصفنا باحثين- أن نهتم بالدرس النحوي عند المفسرين وغيرهم.

فقد بان أثرهم في تناول مسائل النحو فأثروه بأمور ما كانت لتحدث لو لم يتناولوها.

كذلك ينبغي أن نهتم بتراثنا العربي الإسلامي لا سيما في قرونه المتقدمة، حيث إن شمس الاجتهاد فيه كانت ساطعة، وكانت نبراسًا لعلماء القرون المتأخرة.

وأخيرًا فإني أوصي بإعادة تحقيق كتاب معاني القرآن للفراء، وذلك لأنه يخلو من الفهارس التى تسهل إخراج هذا الكتاب، كما توضح المصطلحات المستخدمة فيه.

كذلك أوصي بتحقيق كتاب (معاني القرآن وإعرابه) للزجاج لما سلف من الأسباب السابقة.

أولاً : فهرس الآيات القرآنية

ثانيًا : فهرس القراءات القرآنية

ثالثًا : فهرس الأبيات الشعرية

البيت		قائله	البحر	الصفحة
الحاء				
فقلت لصاحبي : لا تحسبانا	بنزع أصوله واجتز شيحا	مضرس بن ربعي	الوافر	٢٢
ورأيت زوجك في الوغى	متقلدًا سيفًا ورمحًا	عبد الله بن الزبعري	مجزوء الكامل	٨٥، ٨٧
الدال				
يا من رأى عارضا أكفكفه	بين ذراعي وجبهة الأسد	بلا نسبة	المنسرح	١٠٦، ١٠٨، ١١٠
الراء المفتوحة				
تمنى حصين أن يسود جذاعه	فأضحى حصين قد أذل وأقهرا	بلا نسبة	الطويل	
لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها	إليّ لامت ذووا أحسابها عمرا	الفرزدق	البسيط	١٢٥
إلا علالة أو بداهة	قارح نهد الجزاره	الأعشى الكبير	مجزوء الكامل	١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩
أيا داو أنمارها الغالبين	إلا صدودا وإله ازورارا	بلا نسبة	المتقارب	٩٤
الراء المضمومة				
وإني لمما اصدر الأمر وجهه	إذا هو أعيا بالسبيل مصادره	بلا نسبة	الطويل	١٥١
أما نحن راؤوا دارها بعد هذه	يد الدهر إلا أن يمر بها سفر	الفرزدق	الطويل	٥٣

رابعًا : فهرس الأرجاز

خامساً : فهرس المراجع

ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف الزبيدي الشرجي، تحقيق د. طارق الجنابي، مكتبة الثقافة العربية، الطبعة الأولى ١٩٨٧م.

أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة د. أحمد مكي الأنصاري، مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والأداب، القاهرة.

إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، الشيخ أحمد بن محمد البنا، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٩٨٧.

ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان، تحقيق د. رجب محمد، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.

الأزهية في علم الحروف، للهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٩٣.

أسرار العربية، الأنباري، تحقيق محمد البيطار، مركز الآفاق العربية. د. ت.

إصلاح المنطق، ابن السكيت، تحقيق أحمد شاكر وآخر، دار المعارف، الطبعة الرابعة، د. ت.

الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٥.

الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي – مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة – ١٩٩٦.

إعراب القرآن للنحاس، تحقيق د. زهير غازي، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٩٨٨.

إعراب القراءات الشواذ، العكبري، تحقيق محمد السيد عزوز، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٩٩٦.

الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، تحقيق محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨.

أمالي الشجري، هبة الله بن علي الحسني العلوي، تحقيق : د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٩٩٢.

إنباه الرواة، القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٦.

الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، تحقيق محمد محي الدين، دار الفكر، د. ت.

الإيضاح، أبو علي الفارسي، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٩٩٦.

البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تحقيق الشيخ عادل عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

بغية الوعاة، السيوطي، تحقيق محمد إبراهيم، دار الفكـــر، الطبعـــة الثانيـــة، ١٩٧٩.

تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، تحقيق : السيد أحمـــد صقـــر، دار الـــتراث، الطبعة الثانية، ١٩٧٣.

تاج العروس، الزبيدي، تحقيق عبد الستار فراج وآخريـــن، مطبعـــة حكومـــة الكويت، الطبعة الثالثة، ١٩٩٣.

تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ترجمة د. عبـــد الحليـــم النجـــار، دار المعارف، مصر، د. ت.

تاريخ بغداد ، الخطيب البغدادي، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، د. ت.

التبيان فى إعراب القرآن، العكبري، تحقيق محمد حسين شـــمس الديـــن، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨.

التبيان في تفسير القرآن، الطوسي، تحقيق أحمد العاملي، إحياء التراث، د. ت.

تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام، تحقيق عبـــاس الصـــالحي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.

تذكرة النحاة، أبو حيان، تحقيق د. عفيف عبد الرحمـــن، مؤسســـة الرســـالة، الطبعة الأولى، ١٩٨٦.

التذييل والتكمييل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان، تحقيق حسن هنـــداوي، دار القلم، الطبعة الأولى، ١٩٩٧.

التصريح بمضمون التوضيح، الشيخ خالد الأزهري، تحقيق د. عبد الفتاح إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الأولى، ١٩٩٧.

التعليقة على كتاب سيبويه، الفارسي، تحقيق عوض القوزي، مطبعة الأمانة، الطبعة الأولى، ١٩٩٠.

تفسير أسماء الله الحسنى، الزجاج، تحقيق أحمد يوسف الدقاق، دار الثقافة، الطبعة الخامسة، ١٩٩٢.

تفسير الطبري المسمى البيان في تأويل القرآن، الطبري، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، ١٩٩٩.

الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٨٨.

جمهرة اللغة، ابن دريد، مكتبة الثقافة الدينية، د. ت.

جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، علاء الدين الأربلي، تحقيق د. إميل يعقوب، دار النفائس، الطبعة الأولى، ١٩٩١.

حاشية الصبان على شرح الأشموني، الصبان، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

خزانة الأدب ولب لباب العرب، عبد القادر البغدادي، تحقيق د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨.

الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد على النجار، الهيئة العامة المصرية، الطبعة الرابعة، ١٩٩٩.

دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، المختار أحمد ديـــرة، دار قتيبة، الطبعة الأولى، ١٩٩١.

الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تحقيق الشـــيخ علـــي عوض وآخرين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٩٤.

ديوان الأعشى (ميمون بن قيس) شرح وتعليق محمد محمد حســين، مؤسســة الرسالة، بيروت، الطبعة السابعة، ١٩٨٣.

ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصـــر، د. ت.

ديوان جران العود النميري، صنعة أبي جعفر محمد بن حبيب، روايـــة أبـــي سعيد الحسن بن الحسين السكري، تحقيق وتذييل نوري حمـودي القيسي، منشورات وزارة الثقافة والإعـــلان فـــي الجمهوريـــة العراقية، الطبعة الأولى ١٩٨٢.

ديوان جرير بن عطية، تحقيق نعمان أمين طه، دار المعارف، الطبعة الثالثة.

ديوان ذي الرمة، شرح أحمد بن حاتم الباهلي، رواية أبي العباس ثعلب، تحقيق عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمـــان، بـــيروت، الطبعـــة الأولى، ١٩٨٢.

ديوان الفرزدق (همام بن غالب)، دار صادر، بيروت، د. ت.

ديوان أبي قيس بن الأسلت، دراسة وجمع وتحقيق حسن محمد بـــاجودة، دار التراث، القاهرة، د. ت.

ديوان المتلمس الضبعي، رواية الأشرم وأبي عبيدة عن الأصمعي، تحقيق : حسن كامل الصيرفي، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد ١٤، القاهرة، ١٩٦٨.

ديوان المخبل السعدي (ضمن شعراء مقلون)، تحقيق حاتم صالح الضامن، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٨٧.

رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي، تحقيق أحمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د. ت.

سمط الآلي، القالي، تحقيق : عبد العزيز الميمني، لجنة التأليف، ١٩٣٦.

شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد السيرافي، تحقيق محمد هاشم الريح، دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٩٩٦.

شرح أبيات مغني اللبيب، البغدادي، عبد العزيز رباح وآخر، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٩٨١.

شرح أشعار الهذليين، السكري، تحقيق عبد الستار فراج وآخر، دار التراث، د. ت.

شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، د. ت.

شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، تحقيق د. عبد الحميد السيد عبد الحميد، دار الجيل، د. ت.

شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، وآخر، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٩٩٠.

شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح، د. ت.

شرح ديوان الأخطل، صنفه وكتب مقدماته وشرح معانيه وأعد فهارسهُ إيليا سليم الحاوي، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٩.

شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق محمد محيي الدين، دار الأندلس، الطبعة الرابعة ١٩٨٨.

شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترباذي مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار المكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢.

شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك، تحقيق عدنان الدوري، د. ت.

شرح القصائد السبع الطوال، الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، الطبعة الخامسة، د. ت.

شرح القصائد العشر، التبريزي، تحقيق فواز الشعار، مؤسسة المعارف، الطبعة الأولى، ١٩٩٨.

شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، تحقيق محمد عبد الدايم وآخرين، مركز تحقيق التراث، ١٩٨٦.

شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، الخوارزمي، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٠.

شرح ملحة الإعراب، الحريري، تحقيق بركات هبود، المكتبة العصرية، الطبعة الثانية، ١٩٩٩.

شعر عبد الله بن الزبعري، تحقيق يحي الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨١.

شعر النابغة الجعدي (قيس بن عبد الله)، تحقيق عبد العزيز رباح، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٤.

الصاحبي، ابن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، د. ت.

طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٥٤.

غيث النفع في القراءات السبع، سيدي الصفاقسي، تحقيق : محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٩١.

الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتحب الهمداني، تحقيق محمد فهمي النمر وآخر، دار الثقافة، الطبعة الأولى، ١٩٩١.

الفهرست، لابن النديم، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٨.

في أصول النحو، سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، ١٩٨٧.

القاموس المحيط، الفيروز ابادي، مكتب تحقيق التراث، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٩٨٧.

الكامل في اللغة والأدب، المبرد، تحقيق د. الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩٧.

الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، الطبعة الأولى، د. ت.

كتاب السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثالثة، د. ت.

كتاب الشعر، الفارسي، تحقيق د. محمود الطناجي، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٩٨٨.

كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، الباقولي، تحقيق د. أحمد الدالي، مطبعة الصباح، ١٩٩٥.

لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، د. ت.

ما ينصرف وما لا ينصرف، الزجاج، تحقيق د. هدى قراعة، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٠.

المؤتلف والمختلف، الآمدي، د. ف. كرنكو، دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٩٩١.

مجاز القرآن، أبو عبيدة، تحقيق د. محمد سزكين، مكتبة الخانجي، د. ت.

مجالس ثعلب، أبو العباس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، الرابعة والخامسة، د. ت.

مجالس العلماء، الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، الخانجي، الطبعة الثانية، ١٩٨٣.

مجمع البيان في تفسير القرآن، الطبري، دار مكتبة الحياة، ١٩٦١.

مدرسة الكوفة/ د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦.

مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، مكتبة المتنبي، د. ت.

المحتسب، ابن جني، تحقيق علي النجدي وآخر، لجنة إحياء كتب السنة، ١٩٩٤.

المذكر والمؤنث السجستاني، د. حاتم صالح الضامن، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٩٩٧.

المذكر والمؤنث، المبرد، تحقيق رمضان عبد التواب وآخر، الخانجي، الطبعة الثانية ١٩٩٦.

المسائل الشعرية، ابن هشام، تحقيق : د. علي حسين البواب، مكتبة الثقافة الدينية، ٢٠٠٠.

مسائل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، تحقيق د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، الثانية، ١٩٨٤.

معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، تحقيق د. عيد درويش وآخر، الطبعة الأولى، ١٩٩٣.

معاني القرآن، الفراء، تحقيق أحمد يوسف النجار وآخرين، دار السرور، د. ت.

معاني القرآن الكريم، النحاس، تحقيق محمد الصبان، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٩٨٨.

معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، تحقيق د. عبده شلبي، دار الحديث، الطبعة الثانية، ١٩٩٧.

معجم الأدباء، الحموي، دار إحياء التراث، بيروت، ١٩٣٦.

معجم القراءات القرآنية، د. أحمد مختار وآخر، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٩٩٧.

المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٩٦.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق حسن حمد، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٩٩٨.

المقتضب، المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، د. ت.

المقرب لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار وآخر، مطبعة العاني، د. ت.

الممتع في التصريف، ابن عصفور، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٦.

الموفي في النحو الكوفي، صدر الدين الكنغراوي، تحقيق محمد البيطار، المجمع العلمي العربي، د. ت.

نحو القراء الكوفيين، خديجة أحمد المفتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٩٨٠.

النحو الكوفي، مباحث في معاني القرآن للفراء، د. كاظم إبراهيم كاظم، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٩٩٨.

النحو وكتب التفسير، د. إبراهيم رفيدة، دار الجماهيرية للنشر، الطبعة الثالثة، ١٩٩٠.

نزهة الألباء في طبقات الأدباء، الأنباري، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥.

نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ الطنطاوي، تعليق سعيد اللحام، عالم الكتاب، الطبعة الأولى، ١٩٩٧.

النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري، تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٩٨١.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨.

سادسًا : فهرس الرسائل العلمية

آراء الفراء في ارتشاف الضرب جمعًا ودراسة. إعداد : محمود عبد العظيم محمد نصر، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، ١٩٩٨م.

آراء الفراء النحوية في كتاب إعراب القرآن لأبي جعفر، إعداد : نجيبة عبد الرحمن محمد، رسالة دكتوراه، كلية البنات، جامعة الأزهر، ١٩٩٤م.

أصول النحو في معاني القرآن للفراء، إعداد : محمد عبد الفتاح العمراوي، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٩٢م.

الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني للفارسي، تحقيق : محمد حسن محمد إسماعيل، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٧٤م.

التوجيه النحوي للقراءات القرآنية بين الزجاج والنحاس من الفاتحة إلى الإسراء، إعداد : حنفي أحمد بدوي، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠.

الدرس اللغوي في معاني القرآن للفراء، إعداد : محمد سعد السيد، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٦م.

الظواهر اللغوية في كتاب معاني القرآن وإعرابه للزجاج، إعداد : مسلم حسن، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، ١٩٩١م.

القضايا النحوية والصرفية بين الأخفش والفراء من خلال كتابيهما معاني القرآن، إعداد : محمد إبراهيم مخلوف، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٧م.

لغات القبائل العربية في كتاب معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج، إعداد : مصطفى محمود الحنفي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة المنيا، ١٩٩٥م.

المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي، تحقيق : سيد أحمد بخيت، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، ١٩٨٠م.

النحو الكوفي كما يصوره معاني القرآن للفراء ومجالس ثعلب، إعداد : عبد العظيم حامد محمد هلال، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، ١٩٨٠م.

سابعًا : فهرس الموضوعات

الموضـــــــوع	الصفحـــة

الموضوع	الصفحة

الصفحة	الموضوع

الموضـــــوع	الصفحـة

وفيه سبع مسائل :

تعقّبات الزّجّاج للفرّاء

في معاني القرآن وإعرابه

(ملخص البحث)

من أهم الكتب التي كان لها ارتباط قوي بالنحو والصرف واللغة كتاب معاني القرآن للفراء، الذي تدور رسالتي حول أحد جوانبه وهو تعقب الزجاج له في أعاريبه.

وقد جاء هذا البحث في مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول، مقفوة بخاتمة على النحو التالي:

أما المقدمة : فقد تحدثت فيها عن أهمية هذا الموضوع، وسبب اختياري له، والدراسات السابقة عليه ذات الصلة به، والدراسات التى أجريت حول الفراء والزجاج ، سواء ما كان منها حول شخصيتهما، أو التى كانت جزءًا من الدراسات، ثم تحدثت فيها عن الصعوبات التى واجهتني خلال البحث، ومنهجي من خلاله.

أما التمهيد : فقد تحدثت فيه عن المصطلحات المستخدمة في البحث، وترجمة للفراء والزجاج.

الفصل الأول :

تحدثت فيه عن المقدمات والجملة الاسمية، وقد بلغت التعقبات فيه ثلاثة عشر تعقبا، وكانت المقدمة فيه عن الضمائر، ثم عرضت للجملة الاسمية وما ورد منها فى موضوع البحث.

الفصل الثانى :

تحدثت فيه عن الجملة الفعلية ومكملاتها، وقد بلغت تسعة عشر تعقيبا .

الفصل الثالث :

تحدثت فيه عن الخلاف في بعض الصيغ الصرفية والنحويـــة وبعــض الأعاريب.

الخاتمة :

تحدثت فيها عن أهم النتائج التى توصلت إليها، والمقترحات التى يمكـــن الأخذ بها.

ثم جاءت الفهارس الفنية فوضعت فهرساً للآيـــات القرآنيـــة، وفهرســـاً للقراءات القرآنية، وفهرساً للأبيات الشعرية، وفهرسًا للمصـــادر والمراجـــع، وفهرساً للموضوعات.

Summary Of a thesis

Comment of Al Zaggag in the meaning

of Koran and its Grammar

One of the most important books which was tightly linked to linguistics and grammar the merging of Koran for Al .Fara which is the subject of research this research is classified into an introduction, three chapter and a conclusion.

In the introduction I described the importance of the subject and previous studies about Al Fara and Al Zaggag those dealing with their characters then I dealt with difficulties I encountered through my research and methodology.

Introduction: discussed the terminology used in the research and interpretation for Al Fara and Al Zaggag.

Chapter one:

Described the introduction, nominal phrases up to thirteen discussions the introduction were about the pronouns then nominal sentences particularly what is mentioned in the research

Chapter two:

About adverbs and their complementary, it reached nineteen arguments.

Chapter three:

It tackled the difference in conjugation and grammars sentences.

Conclusion:

Sums up the major results which I stemmed , and recommendations

At the end, we find the references, arranged as follows:

The koranic verses, the koranic recites, poem references, a reference for sources and subjects.

بحمد الله
تم النسخ والتصوير والتجليد
بمكتب سامى للالات الكاتبة
٧ ش السكرى بين السرايات / الدقى
امام جامعة القاهرة ت : ٦٠٤ ٢٧٠ ٢